تقرير

فصول من جحيم

انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع البري المسلح في تعز

منظمة مواطنة
لحقوق الإنسان

نوفمبر ٢٠١٦ - اليمن
www.mwatana.org

28 أغسطس 2016 ، سقوط قذائف على حي سكني في منطقة ثعبات مديرية صالة بمدينة تعز

تقرير

فصول من جحيم

انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع البري المسلح في تعز

نوفمبر 2016 – اليمن

منظمة مواطنة لحقوق الإنسان

www.mwatana.org

المحتويات

- خلفية عن الوضع في اليمن 5
- خلفية عن الصراع في محافظة تعز 9
- منهجية التقرير 12
- الملخص التنفيذي 14
- التوصيات 21
- الحرب في اليمن على ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني 25
- الباب الأول : الهجمات العشوائية وإطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران 27
  - الفصل الأول: الهجمات العشوائية 29
  - الفصل الثاني: إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران 55
- الباب الثاني : الإعدامات الميدانية 62
- الباب الثالث : الحصار ونهب مساعدات وهجمات على منظمات إغاثية ومستشفيات وطواقم طبية 67
  - الفصل الأول: الحصار ومنع وتضييق دخول المساعدات والمواد الغذائية والاستهلاكية والطبية 68
  - الفصل الثاني: هجمات على منظمات إغاثية ونهب مخازن لمساعدات إنسانية 75
  - الفصل الثالث: هجمات على مستشفيات ومراكز وطواقم الخدمة الطبية 76
- الباب الرابع: احتلال المدارس واستخدامها لأغراض مسلحة 84
- الباب الخامس: تجنيد واستخدام الأطفال 87
- شكر وتنويه 88

خلفية عن الوضع في اليمن

شهدت اليمن خلال السنوات الخمس الأخيرة تحولات حادة، منذ مطلع عام 2011 وحتى الآن. أدت هذه التحولات في مجملها إلى تغيُّر خارطة القوى الفاعلة في المشهد السياسي؛ تغيُّر طال أدواتها وأولوياتها وتحالفاتها وخطابها وآليات عملها. تراجع العمل السياسي لصالح العمل العسكري، وانقسمت مؤسسة الجيش بين أطراف الصراع. وفي غضون ذلك، سيطرت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، ومناطق أخرى من البلاد. كما فرضت بعد حوالى أربعة أشهر من سيطرتها على صنعاء، إقامة جبرية على الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس الحكومة خالد محفوظ بحاح، ومعظم الوزراء في 20 يناير 2015.

بعد ما يقارب الشهر من وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله بالعاصمة صنعاء، تمكن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن في 21 فبراير 2015. حينها كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) قد فرضت سيطرتها على معظم المحافظات الشمالية، وبدأت بتجهيز مقاتليها للتوجه جنوباً نحو عدن، التي أعلنها الرئيس هادي «عاصمة مؤقتة»، سيما بعد مغادرة السفارات والبعثات الدبلوماسية العاصمة صنعاء.

تمكنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بالتحالف مع القوات المسلحة الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، من السيطرة على مدينة عدن بقوة السلاح. تزامن ذلك مع اشتداد التوتر في محافظة تعز، الواقعة جغرافياً على طريق عدن من جهة الشمال. كما استمرت المعارك على تخوم محافظتي شبوة وأبين الجنوبيتين، غير أن الرئيس هادي تمكن من الفرار إلى العاصمة السعودية- الرياض في 25 مارس 2015.

بعد ساعات من فرار الرئيس هادي إلى الرياض، شنّت طائرات حربية تابعة لتحالف من تسع دول عربية بقيادة السعودية، غارات كثيفة ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) والرئيس السابق علي عبدالله صالح. وقد كان فجر الخميس 26 مارس 2015، بداية لحرب واسعة طالت جميع المحافظات اليمنية ولم تتوقف حتى الآن.

أعادت الحرب فرز القوى المحلية بين أطراف الصراع وفق معطيات جديدة، في ظل أزمة إنسانية متفاقمة، وتراجع اقتصادي مخيف. وكنتيجة لذلك، صعدت الجماعات المسلحة في ظل غياب أجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل شبه كلي، وتراجعت الحريات العامة والنشاط المدني، وأغلقت معظم وسائل الإعلام في البلد، وبذلك انقسمت البلاد فعلياً إلى قسمين: أحدهما يخضع لسلطة الأمر الواقع الممثلة بتحالف جماعة أنصار الله /صالح ويدار من صنعاء، والآخر يخضع لسلطة الرئيس هادي وحكومته ويدار اسمياً من عدن (كعاصمة مؤقتة) وعملياً من العاصمة السعودية الرياض التي يقيم فيها الرئيس هادي وأركان حكمه.

تمثلت مطالب أحداث العام 2011، أو ما سمي بـ"الربيع العربي"، بإزاحة الرئيس السابق علي عبدالله صالح- صاحب أطول فترة حكم في تاريخ اليمن الحديث (33عاماً)، عن كرسي الرئاسة. غير أن ذلك أدّى إلى تداعيات قادت إلى تدخل المجتمعين الإقليمي والدولي برعاية مفاوضات صعبة بين الأطراف المعنية. نتج عن هذه المفاوضات اتفاق

التسوية الذي عُرف بـ"المبادرة الخليجية"[1]. كان الهدف من هذه المبادرة، حل الأزمة بين الأطراف اليمنية التي شكلت تحالفين عريضين؛ أحدهما مثّل الأطراف المطالبة بإزاحة نظام صالح (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه)، والآخر مثّل الأطراف المؤيدة له (المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه). تم التوقيع على المبادرة الخليجية في العاصمة السعودية الرياض- باعتبار السعودية أبرز رعاة المبادرة- في 23 نوفمبر 2011. وبناء على مضمون تلك المبادرة تمت إزاحة الرئيس السابق صالح وتصعيد نائبه (الرئيس الحالي) عبدربه منصور هادي إلى موقع الرئاسة كبديل توافقي. وقد أُجري انتخاب الرئيس هادي في 21 فبراير 2012 كمرشح وحيد، وضمن اتفاق على أن يدير مرحلة انتقالية، تبدأ بتشكيل حكومة وفاق وطني من الأطراف الموقعة على المبادرة الخليجية، وتنتهي بانتخاب رئيس جديد للبلاد خلال عامين. علاوة على ذلك، تضمّن اتفاق التسوية إجراء حوار وطني شامل، وصياغة دستور جديد يعكس مخرجات ذلك الحوار، على أن تعقبه عملية استفتاء على الدستور، وتنظيم انتخابات عامة، وفق نصوص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) أبرز الأطراف الغائبة عن التوقيع على المبادرة الخليجية، لكنها التحقت بالمسار السياسي للمبادرة عبر مشاركتها كطرف رئيسي في مؤتمر الحوار الوطني المنصوص عليه في المبادرة. وقد بدأ التحاق الجماعة المسلحة بالمسار السياسي من مرحلة التحضير للحوار الوطني، وصولاً إلى تنفيذه عمليا خلال الفترة (مارس-2013يناير2014).

ظهرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) للعلن بداية الألفية الثانية على يد حسين بدر الدين الحوثي- العضو السابق في مجلس النواب اليمني ونجل المرجعية الزيدية المعروف بدر الدين الحوثي. مرت الجماعة بمراحل تطور منذ ثمانينات القرن الماضي حين بدأت بنشاط اجتماعي تعليمي، ضمن ما عُرفت حينها بمنتديات الشباب المؤمن. تغيرت التسمية إلى «تنظيم الشباب المؤمن» في التسعينات وحتى ظهورها كجماعة مسلحة في العام 2004. بعد ذلك عُرفت بجماعة الحوثيين نسبة إلى مؤسسها الأشهر حسين بدر الدين الحوثي، ثم أطلقت على نفسها اسم جماعة «أنصار الله» في بداية ممارستها العمل السياسي بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني مطلع العام 2013. وكان ظهورها ابتداءً ضمن توجّه إحيائي للمذهب الزيدي المصنف كواحد من المذاهب الشيعية الإسلامية (ينتشر أتباعه في اليمن)، وعمل المؤسس على تركيز نشاط جماعته بداية في محافظة صعدة، كونها أبرز الحواضن في اليمن للمذهب الزيدي، وذلك في مواجهة ما اعتبره تغييراً في الهوية المذهبية للمحافظة على يد جماعات أصولية سنية.

قبل 2011 خاضت جماعة أنصار الله (الحوثيون) ست جولات من النزاع المسلح مع القوات المسلحة الحكومية في ظل نظام الرئيس آنذاك علي عبدالله صالح. عرفت جولات النزاع تلك بـ«حروب صعدة الستّ». بدأت مطلع العام 2004، وتوقفت آخر جولة منها في 11 فبراير2010، مع بقاء نفوذ الجماعة في بعض مديريات محافظة صعدة. استمر ذلك الوضع حتى ضعفت سيطرة الحكومة بسبب الصراع السياسي في صنعاء مطلع العام 2011، فقامت جماعة الحوثي حينها بفرض سيطرتها بالقوة على كل محافظة صعدة.

في نوفمبر 2011، أوقفت المبادرة الخليجية بوادر صراع مسلح بين نظام صالح ومناهضيه، وتطلع اليمنيون نحو بداية جديدة للتحول السلمي في بلدهم، لكن عملية الانتقال السياسي شهدت اضطرابا سياسيا وأمنيا منذ العام 2012. حيث اندلعت سلسلة من النزاعات المسلحة كان أحد أطرافها باستمرار جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وطرفها الآخر مراكز قوى قبلية، علاوة على مقاتلين سلفيين وآخرين محسوبين على حزب التجمع اليمني للإصلاح. ويعد حزب الإصلاح أبرز ممثلي جماعة الإسلام السياسي السني، إضافة لكونه الخصم الفكري التقليدي لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

(1) النص الكامل للآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، المؤتمر نت http://www.almotamar.net/news/95152.htm (تمت الزيارة 15 أكتوبر 2016).

تركز نطاق النزاعات في محافظتي صعدة وعمران شمالي اليمن، استئنافاً لنزاع مسلح اندلع عمليا منذ اكتوبر 2011، أي قبل شهر من توقيع المبادرة الخليجية، واستمر بشكل متقطع مع سلفيي منطقة دماج الواقعة إدارياً ضمن محافظة صعدة. انتهت جولات هذا النزاع الدامية باتفاق هدنة بين الطرفين، وأفضى الاتفاق إلى عملية تهجير جماعي للسلفيين من منطقة دماج في يوم 15 يناير 2014. تم توزيع المهجّرين على محافظات ومناطق يمنية أخرى، في ما اعتبرت أول عملية تهجير جماعي في تاريخ اليمن المعاصر.

تطور بعد ذلك نزاع جماعة أنصار الله (الحوثيين) مع مشايخ آل الاحمر المتحالفين مع حزب الإصلاح، وتوسعت عمليات وساحات النزاع إلى محافظة عمران، مؤدية إلى سقوط مركز قبيلة حاشد القوية في يد جماعة أنصار الله (الحوثيين) في فبراير 2014. شكّل ذلك انتصارا رمزياً للجماعة بإسقاط معقل أقوى قبائل اليمن وأكثرها نفوذا، الأمر الذي شجّعهم على الدخول في مواجهة مسلحة مع اللواء (310) في عاصمة محافظة عمران (50 كم شمال العاصمة صنعاء). تمكن مقاتلو الجماعة من إسقاط مقر قيادة اللواء وقتل قائده العميد حميد القشيبي، بالتزامن مع إسقاطهم لمركز محافظة عمران في يوليو 2014.

وتعتبر محافظة عمران، المدخل الشمالي للعاصمة اليمنية صنعاء، وفعلياً كانت المنصة التي انطلقت منها جماعة أنصار الله (الحوثيون) لإسقاط العاصمة صنعاء بقوة السلاح في سبتمبر 2014.

عقب سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وتوقيع «اتفاق السلم والشراكة» بينها وبين بقية الأطراف السياسية برعاية أممية، وبعد توتر دام لأسابيع، فرضت جماعة أنصار الله في 20 يناير 2015 إقامة جبرية على الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الحكومة حينها خالد محفوظ بحاح وأعضاء حكومته. فرّ بعدها الرئيس هادي إلى مدينة عدن، وفي 21 مارس 2015. تقدمت مجاميع من مقاتلي جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات عسكرية موالية لحليفها الرئيس السابق على عبدالله صالح، إلى محافظة تعز، ومدينة عدن جنوب اليمن، بالإضافة إلى محافظات ومناطق يمنية أخرى.

شكل هذا التقدم لقوات أنصار الله وحليفها صالح بداية لمستوى جديد من الصراع العنيف. فبعد أن قصف سلاح الجو اليمني- الذي أصبح تحت سيطرة جماعة أنصار الله- القصر الرئاسي في عدن، باعتباره مقراً للرئيس هادي، وبعد فرار الرئيس إلى العاصمة السعودية الرياض، نشأت جماعات "مقاومة" مسلحة محلية تألفت بشكل رئيسي من حزب التجمع اليمني للإصلاح وجماعات سلفية والحراك الجنوبي وجماعات جهادية، بالإضافة إلى قوات حكومية وجماعات وأحزاب أخرى موالية للرئيس هادي.

على إثر فرار الرئيس هادي إلى الرياض، أطلقت المملكة العربية السعودية فجر الخميس 26 مارس 2015، حملة عسكرية على رأس تحالف عربي من تسع دول عربية ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) وحليفها صالح. كانت الحملة استجابة لطلب تقدم به الرئيس هادي إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي، لإعادة تمكينه من ممارسة سلطاته وتثبيت شرعيته. سميت عملية التدخل العسكري بـ"عاصفة الحزم"، واستقرت كافة رموز سلطة المرحلة الانتقالية في الرياض. بعد أيام من بدء تلك العملية صدر قرار مجلس الأمن رقم (2216) الذي وضع اليمن تحت الفصل السابع، لتشهد البلد برمتها معارك واسعة بين طرفين، أحدهما تمثل بتحالف جماعة أنصار الله (الحوثيين) والرئيس السابق صالح، والآخر تمثل بسلطة الرئيس هادي المدعومة من التحالف العربي الذي تقوده السعودية. وترافق ذلك مع تدهور واسع النطاق في الأوضاع الإنسانية بسبب تطور النزاع المسلح، وتصاعدت توترات طائفية ومناطقية بين المكونات الاجتماعية اليمنية بسبب الاستقطاب الحاد الذي أثارته الحرب.

تبذل الأمم المتحدة جهوداً في رعاية مفاوضات سلام بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمؤتمر الشعبي العام[2] من جهة، وحكومة هادي وحلفاؤه من جهة أخرى. وفي يونيو 2015، كانت أول جولة مفاوضات بين الطرفين في جنيف، وأعقبتها جلسة أخرى في مدينة بيل السويسرية فيما كان قد أطلق عليه "جنيف2". بعدها جاءت "مشاورات الكويت" أبريل- يونيو 2016، ثم استؤنفت لمدة أسبوعين في يوليو قبل أن تتوقف. وقد كُرّست جولات المفاوضات هذه من أجل الوصول إلى اتفاق سلام بين أطراف النزاع. غير أن المفاوضات لم تُفضِ إلى نتيجة مبشرة باتفاق سلام حتى تاريخ إصدار هذا التقرير.

وفي أغسطس 2016، ومع تعثر مسار المفاوضات، أعلنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) وحزب المؤتمر الشعبي العام، عن تشكيل مجلس سياسي أعلى[3] مشترك يضم أعضاء من الطرفين. وللموافقة على تشكيل هذا المجلس، عقد أعضاء مجلس النواب المنتمين والمؤيدين لجماعة أنصار الله (الحوثيين) وحزب المؤتمر الشعبي العام، جلسة برلمانية لصالح تشكيل المجلس واعتباره أعلى سلطة في البلاد، ومن ثم تمّ حشد المتظاهرين إلى العاصمة صنعاء لتأييده.[4] تزامن ذلك مع عودة قصف التحالف العربي بقيادة السعودية لصنعاء ومناطق أخرى في اليمن بعد توقفه خلال مفاوضات الكويت.

(2) الحزب الذي ترأسه علي عبد الله صالح منذ إعلان التعددية السياسية في اليمن عقب الوحدة اليمنية في 1990 حتى اليوم.

(3) القصر الجمهوري بصنعاء يشهد مراسيم تسليم واستلام السلطة بين اللجنة الثورية العليا والمجلس السياسي الأعلى، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، النسخة التي تديرها جماعة أنصار الله (الحوثيون) http://www.saba.ye/ar/news436973.htm (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

(4) المسيرة الجماهيرية المليونية تؤكد مباركتها للاتفاق الوطني وتأييدها للمجلس السياسي الاعلى»مسبق» ، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، النسخة التي تديرها جماعة أنصار الله (الحوثيون) http://www.saba.ye/ar/news437571.htm (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

خلفية عن الصراع في محافظة تعز

لم تغب محافظة تعز وسط اليمن، عن خارطة المناطق اليمنية الملتهبة بالمعارك بين مسلحي جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة، وبين ما بات يعرف بـ«المقاومة الشعبية» والجيش الموالي للرئيس عبدربه منصور هادي من جهة مقابلة.

تقع محافظة تعز إلى الجنوب من العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي (256) كيلومتراً، وتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان والكثافة السكانية، إذ يشكل سكانها ما نسبته (12.2%) من سكان الجمهورية اليمنية، وتقسّم إدارياً إلى (23) مديرية. ومدينة تعز، التي يحتضنها جبل صبر، هي مركز المحافظة.[5] وتبلغ مساحة محافظة تعز 10008 كيلومتر مربع، ولديها حدود مشتركة مع كل من محافظتي لحج والضالع الجنوبيتين، كما أن لديها حدوداً مشتركة مع محافظتي إب والحديدة من الجهتين الشمالية والغربية.[6]

شكلت محافظة تعز إحدى أهم مناطق القتال بين طرفي النزاع. وتركزت المواجهات بشكل أساسي في عاصمة المحافظة وبعض الأرياف المحيطة بها. بدأ القتال باشتباكات متقطعة أواخر مارس 2015 بعد إرسال أنصار الله (الحوثيين) تعزيزات عسكرية لمعسكر قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي) في مدينة تعز. قوبلت التعزيزات في البداية بمظاهرات سلمية رافضة لتواجدها في المدينة، وبالمثل إرسالها إلى عدن. حدث ذلك بالتوازي مع رفض السلطة المحلية ممثلة بالمحافظ، لأي تغيير في الاوضاع العسكرية والأمنية واستقدام قوات ومقاتلين من خارج المحافظة. وقد تم حينها قمع المظاهرات السلمية، حيث وثقت منظمة مواطنة[7] يوم الثلاثاء 24 مارس 2015 هجوم مسلحين تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين) وأفراد من قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي) على تظاهرتين منفصلتين في محافظة تعز. أدى هذا الهجوم إلى مقتل ثمانية متظاهرين على الأقل وإصابة نحو 108 متظاهراً بجروح؛ 13 منهم إصابتهم بليغة. وعلى إثر ذلك، تخلى المحافظ عن مهامه بسبب التوتر العسكري ورفض الاستجابة لجهود التهدئة التي يقوم بها، ولم تلبث الأوضاع أن انفجرت إلى مواجهات مفتوحة.

سيطرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على معظم معسكرات الجيش في المدينة وفرضت سلطتها. وبالمقابل، انطلقت الأعمال العسكرية المضادة للجماعة من قبل ما أطلق عليها منذ ذلك الوقت «المقاومة». تشكلت المقاومة في تعز بدايةً من بعض الكتائب العسكرية الموالية للرئيس هادي، بالإضافة إلى ميلشيات قبلية وحزبية موالية لحزب التجمع اليمني للإصلاح. من أبرز قادة هذه الميليشيات الشيخ القبلي حمود سعيد المخلافي، الذي سبق أن خاض نزاعاً مسلحاً عام 2011 في مواجهة قوات الجيش أثناء الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإزاحة الرئيس صالح حينها عن الحكم.

(5) الدليل الشامل، نبذة عن محافظة تعز http://www.yemenna.com/?go=guide&op=show&link=taiz (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

(6) موقع مركز معلومات محافظة تعز الحكومي http://www.taizgov.com/new/2014-04-14-08-56-05/2014-04-17-07-47-14.html (تمت الزيارة في 2 نوفمبر 2016)

(7) مسلحون تابعون لجماعة أنصار الله (الحوثيين) وأفراد من قوات الأمن الخاصة يقتلون ثمانية متظاهرين في تعز ويصيبون أكثر من مائة آخرين بجروح، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان www.mwatana.org/ar/3032015394 (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

توسعت دائرة الأطراف المناوئة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) وحليفها صالح، وشملت جماعات سلفية وجهادية، بالإضافة إلى نشطاء من الأحزاب الأخرى، خصوصاً من الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري. وبالمقابل، انضمت لجماعة أنصار الله (الحوثيين) والرئيس السابق صالح، شخصيات وجماعات موالية لهما من أهالي المحافظة. وبذلك شهدت المحافظة عموماً ومدينة تعز بوجه أخص، نزاعاً عسكرياً عنيفاً أدى إلى تعقيدات خطيرة على المستوى الانساني والحقوقي والامني. أخذ النزاع في بعض مراحله طابع القتال من شارع لشارع في عدد من أحياء المدينة، ووصل الأمر في منتصف أغسطس 2015، إلى تمكن مسلحي المقاومة الشعبية من السيطرة على المدينة، وإخراج مسلحي جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات صالح من معظم أحيائها. غير أن مقاتلي الجماعة والقوات الموالية لصالح احتفظوا بالسيطرة على كافة المناطق المحيطة بالمدينة وكافة مداخلها. وقد فرضوا حصاراً على المدينة سبّب تداعيات إنسانية كبيرة على المدنيين،[8] مثل انعدام المواد الأساسية والمياه وانهيار الخدمات الطبية في المدينة.[9]

لم تستقر خارطة النزاع في تعز على شكل واحد. وفي منتصف مارس 2016، بعد ثمانية أشهر من بدء النزاع، وبمساندة مقاتلات التحالف الذي تقوده السعودية، تمكنت القوات الموالية للرئيس هادي وفصائل المقاومة من كسر الحصار جزئياً عن المدينة من الجهة الجنوبية الغربية. كما سيطرت هذه القوات والفصائل على عدة مواقع استراتيجية من ضمنها موقع معسكر اللواء 35 مدرع.[10] وبعد أسبوع واحد، عاد مقاتلو أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح لإغلاق المنفذ الجنوبي والغربي للمدينة، ومازال الطرفان المتنازعان يتناوبان السيطرة على هذا المنفذ، بالإضافة إلى مواقع أخرى، حتى اليوم.

وفي الجهة الشرقية لمدينة تعز، تمتد سيطرة مقاتلي جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات صالح، من القصر الجمهوري وجزء من حي كلابة حتى منطقة الحوبان، التي تتوزّع فيها أكثر من أربعة معسكرات أهمها معسكر قوات اللواء 22 ميكا (الحرس الجمهوري سابقاً)، الموالي لصالح، والمتمركز في منطقة الجَنَد، في الجهة الشرقية للمدينة.

أما في الجهة الشمالية لتعز، وهي الجهة المرتبطة في حدودها مع محافظة إب، فتسيطر قوات هادي والمقاومة الشعبية على أجزاء من المناطق القريبة للمدينة، فيما لا تزال كامل مناطق الأطراف في الجهة الشمالية تحت سيطرة أنصار الله (الحوثيين) وصالح. وتسيطر الجماعة على أهم منفذ يربط بين مناطق شمال المدينة مع مناطق الغرب، وهو شارع الستين الممتد من «مفرق الذّكَرَة» من اتجاه محافظة إب شمالاً حتى منطقة «الرُّبيعي» غرب تعز. ويعد المنفذ استراتيجياً وعبره تتدفق تعزيزات تحالف أنصار الله (الحوثيين) وصالح من محافظتي إب وذمار.

وقد أدى النزاع والاقتتال المستمر بين الطرفين منذ أكثر من عام ونصف، إلى تعقيدات خطيرة وانتهاكات على المستوى الإنساني والحقوقي والأمني، في المحافظة التي تخضع مناطقها المختلفة لسيطرة مجموعات مسلحة ووحدات عسكرية متعددة. ومن أبرز تلك الانتهاكات، سقوط ضحايا من المدنيين بسبب القصف العشوائي، إلى جانب قصف طيران التحالف العربي الذي تقوده السعودية.[11] وقد شملت الانتهاكات هجمات على المستشفيات ومراكز وطواقم الخدمة الطبية، وعلى منظمات إغاثية ونهب مخازن لمساعدات إنسانية، الإعدام خارج إطار القانون، استهداف المدارس

(8) الحصار يُجهز على رمق الحياة الأخير في تعز، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان http://www.mwatana.org/ar/15102015435 (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

(9) تعز: استمرار الحصار الخانق يحرم المدنيين بقايا الخدمة الطبية، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان http://www.mwatana.org/ar/11112015439 (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

(10) اللواء 35 مدرع (اليمن)، ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1_35_%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B9_(%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86) (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

(11) غارات عمياء، منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، http://www.mwatana.org/ar/15122015441 (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

واستخدامها لأغراض عسكرية، الحصار ومنع دخول المساعدات الغذائية والطبية، بالإضافة إلى تجنيد الأطفال.

وقد توسع نطاق الاشتباكات العسكرية ليشمل مدن وبلدات أخرى تابعة للمحافظة، خصوصاً في جزئها الغربي المطل على باب المندب ومدينة المخا، علاوة على الريف المحاذي لمحافظة لحج ومحافظة الضالع في الجزء الشرقي من المدينة ، بالإضافة لقرى جبل صبر والصلو. وقد تسبب هذا الوضع باتساع نطاق المعاناة اليومية للمدنيين في مناطق مختلفة من محافظة تعز.

وبشكل عام استخدمت أطراف النزاع في تعز الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، مثل الكلاشينكوف، والبندقية الآلية جي 3، وسلاح متوسط عيار 14.5، رشاشات عيار 12.7 (دوشكا)، سلاح مضاد للطيران عيار 23، قناصات عيار 12.7 وعيار 14.5، هاونات عيار 40 و60 و82 و120، قنابل دفاعية وهجومية، دبابات، وقذائف آر بي جي. واحتكرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق صالح، امتلاك واستخدام سلاح مضاد الطيران عيار 37، ومدافع ذاتية الحركة والتوجيه، ومدافع عيار 57، ومدافع بي 10، وصواريخ غراد.

دارت الإشتباكات في الأغلب الأعم وسط أحياء مكتظة بالسكان المدنيين، وتشاركت الأطراف المتقاتلة سلوك الانتشار والتمركز وسط الأحياء المدنية وشن هجمات منها باتجاه الأحياء التي تخضع لسيطرة الطرف الآخر. والقذائف المستخدمة في الهجمات التي استهدفت المدنيين كانت في أغلبها قذائف غير موجهة، ما يجعل من غير الممكن تصويبها بدقة نحو أهداف محددة كونها عشوائية التوجيه بحكم تصميمها. ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام مثل هذا النوع من الأسلحة، ويشكل استخدامها بالتالي جريمة حرب. كما توصف قذائف الهاون بكونها ذخائر تفتقر إلى الدقة ولا ينبغي استخدامها أبداً في الهجوم على أهدافٍ عسكرية تقع داخل مناطق المدنيين أو على مقربة منها.[12]

(12) في هجماتٍ ترقى إلى مصاف جرائم الحرب، قتلت الفصائل الفلسطينية المسلحة مدنيين من الجانبين أثناء نزاع غزة 2014، منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/03/palestinian-armed-groups-killed-civilians-on-both-sides-in-2014-gaza-conflict/ (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016).

منهجية التقرير

أصدرت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان هذا التقرير «فصول من جحيم» بناءً على بحث استقصائي ميداني منذ بدء النزاع المسلح في مدينة تعز في أبريل 2015 وحتى أكتوبر 2016، وذلك لتغطية الانتهاكات خلال الفترة من أبريل 2015 إلى مارس 2016.

أجرى باحثون ومساعدو البحث الميداني لمنظمة مواطنة ما لا يقل عن (425) مقابلة باللغة العربية مع ضحايا ناجين، وأهالي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. كما جمع الفريق أيضاً ما لا يقل عن (55) ملاحظة ميدانية رصدت حالات تجنيد واستخدام الأطفال وتمت مراجعة المقابلات والتدقيق فيها من قبل الباحث المعد لهذا التقرير. وقد تم إخفاء هوية عدد ممن أدلوا بشهادتهم في أجزاء من هذا التقرير حرصاً على سلامتهم.

كما زارت بعثة من منظمة مواطنة مدينة تعز ثلاث مرات خلال عامي 2015 و2016. كانت الزيارة الأولى خلال الفترة 25 مايو – 7 يونيو 2015، والزيارة الثانية خلال الفترة 28 – 31 أكتوبر 2015، والزيارة الثالثة خلال الفترة 18 – 20 يوليو 2016. اطلعت بعثة منظمة مواطنة خلال تلك الزيارات على وضع المدنيين والوضع الانساني للمدينة في ظل النزاع المسلح، وأجرت عدد من اللقاءات والمقابلات.

تم إعداد هذا التقرير ليشمل أنماط الانتهاكات ونماذج وعينات لوقائع تثبت تلك الأنماط التي تحققت منها منظمة مواطنة في تعز خلال الفترة من أبريل 2015 وحتى مارس 2016، مع استمرار المنظمة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة لفترة ما بعد مارس 2016، ويتكون التقرير من الأبواب الآتية:

- **الباب الأول: الهجمات العشوائية وإطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران:**

وينقسم هذا الباب إلى فصلين: الأول: الهجمات العشوائية، والفصل الثاني: إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران.

- **الباب الثاني: الاعدامات الميدانية.**

- **الباب الثالث: الحصار ونهب مساعدات والهجمات على منظمات اغاثية ومستشفيات وطواقم طبية:**

وينقسم إلى ثلاثة فصول. الأول: الحصار ومنع وتضييق دخول المساعدات والمواد الغذائية والاستهلاكية والطبية، والفصل الثاني: الهجمات على منظمات إغاثية ونهب مخازن لمساعدات إنسانية، والفصل الثالث: الهجمات على مستشفيات ومراكز وطواقم الخدمة الطبية.

- **الباب الرابع: استهداف واحتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية.**
- **الباب الخامس: تجنيد واستخدام الأطفال.**

ويوثق كل باب عدداً من الوقائع لكل نمط من أنماط الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. وهذه الوقائع نماذج وليست على سبيل الحصر لجميع الانتهاكات. كما تم ترتيب الوقائع الواردة في هذا التقرير من الأقدم إلى الأحدث.

وفيما يتعلق بوقائع الهجمات العشوائية، فقد تم العثور على بقايا الأسلحة المستخدمة في بعض الوقائع، وتم توثيقها وتوثيق الأثر الذي خلفته. وتلقت منظمة مواطنة مساعدة خبراء أسلحة دوليين لتحليل الأسلحة المستخدمة وأثر الهجمات في تلك الوقائع.

وتم أيضاً اعتماد موقع السوق المركزي (تقاطع شارع جمال مع شارع التحرير) مركزاً لمدينة تعز، وبناءً عليه، تم تحديد مواقع تمركز أطراف النزاع والمواقع التي شنت عليها هجمات بالإعتماد على ذلك الحي في تحديد المواقع. وتمت الاستعانة بخرائط جوجل لتقدير المسافات تقريبياً، إلى جانب الشهادات التي وثقها فريق منظمة مواطنة، وبالإضافة إلى استشارة من خبير متخصص في المساحات والتخطيط في محافظة تعز.

كما روجع هذا التقرير "فصول من جحيم" من قبل متخصصين في القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني العرفي لعمل التحليل القانوني، وتالياً مراجعته وتحريره لنشره.

الملخص التنفيذي

عقب سيطرة جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) على العاصمة اليمنية صنعاء بقوة السلاح في 21 سبتمبر 2014 وتوقيع اتفاق السلم والشراكة بينها وبين بقية الأطراف السياسية برعاية أممية، وبعد توتر دام لأسابيع، فرضت جماعة أنصار الله المسلحة في 20 يناير 2015 إقامة جبرية على الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ورئيس الحكومة حينها خالد محفوظ بحاح وأعضاء حكومته. فرّ بعدها الرئيس هادي إلى مدينة عدن في 21 فبراير 2015. وفي 21 مارس 2015. تقدمت مجاميع من مقاتلي جماعة أنصار الله المسلحة وقوات عسكرية موالية لحليفها الرئيس السابق على عبد الله صالح، إلى محافظة تعز، وصولاً إلى مدينة عدن جنوب اليمن بالإضافة إلى محافظات ومناطق يمنية أخرى.

شكل هذا التقدم لقوات أنصار الله وحليفها صالح بداية لمستوى جديد من الصراع العنيف. فبعد أن قصف سلاح الطيران- الذي أصبح تحت سيطرة جماعة أنصار الله المسلحة - القصر الرئاسي في عدن، باعتباره مقراً للرئيس هادي، فرّ الرئيس إلى العاصمة السعودية الرياض في 25 مارس 2015. ثم نشأت إلى جانب قوات حكومية موالية للرئيس هادي، جماعات "مقاومة" مسلحة محلية تألفت بشكل رئيسي من حزب التجمع اليمني للإصلاح والجماعات السلفية والحراك الجنوبي وجماعات جهادية، بالإضافة إلى جماعات وأحزاب أخرى موالية للرئيس هادي.

على إثر فرار الرئيس هادي إلى الرياض، أطلقت المملكة العربية السعودية فجر الخميس 26 مارس 2015، حملة عسكرية على رأس تحالف عربي من تسع دول ضد جماعة أنصار الله المسلحة وحليفها صالح، وذلك بطلب من الرئيس هادي إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي، للتدخل وإعادة تمكينه من ممارسة سلطاته وتثبيت شرعيته.

في مدينة تعز، هاجم مسلحون تابعون لجماعة أنصارالله المسلحة (الحوثيين) وأفراد من قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي) يوم الثلاثاء 24 مارس 2015، تظاهرتين منفصلتين لمناهضة التواجد العسكري لجماعة أنصار الله وحليفها صالح. أدى الهجومان إلى مقتل ثمانية متظاهرين على الأقل وإصابة نحو (108) متظاهراً بجروح. اندلع بعدها النزاع المسلح في محافظة تعز، التي غدت بذلك أحد أبرز مناطق القتال بين مسلحي جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) وقوات حليفها الرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة، وجماعات "المقاومة الشعبية" والجيش الموالي للرئيس اليمني عبدربه منصور هادي من جهة ثانية. حظيت الأخيرة بإسناد طيران التحالف العربي بقيادة السعودية، وتركزت معظم عمليات القتال في مدينة تعز ، كما امتدت مؤخراً إلى الأرياف وضواحي المدينة.

مع تفاقم الصراع الدامي وارتفاع حدته واتساع خارطة العُنف، شهدت اليمن، وهي الأشد فقراً بين الدول العربية، أوضاعاً إنسانية بالغة السوء والتردي، ورافق هذا التردي تدهور غير مسبوق في حالة حقوق الإنسان. وبرزت قائمة مريعة من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل أطراف النزاع في مختلف المُدن والمناطق اليمنية.

من بين أبرز المدن اليمنية التي امتد إليها ومزقها النزاع العنيف، جسدت مدينة تعز وبعض من أريافها تجلياً واضحاً لأشد صور الحرب قتامة ومأساوية، وتكثيفاً واسعاً لأكثر انتهاكاتها جسامة، كالقتل بوسائل عدة والدمار والحصار. وطالت هذه الانتهاكات المدنيين وقوضت حياتهم طيلة فترة النزاع المسلح الذي شهدته المدينة.

وفي إطار النزاع البري المسلح خلال الفترة من أبريل 2015 إلى مارس 2016، وهو ما يركز عليه هذا التقرير، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات الرئيس السابق صالح، مسؤولية أغلب الهجمات العشوائية الدامية التي تسببت في مقتل وجرح مئات المدنيين في مدينة تعز.

وعلى الأرض، تشارك طرفا الحرب وحلفاؤهما سلوك التمركز والانتشار في أوساط الأحياء المكتظة بالمدنيين وشن الهجمات منها وإليها. ووجد آلاف المدنيين أنفسهم عالقين بين طرفي النزاع وعُرضة لضروب مختلفة من الانتهاكات. أبرز هذه الانتهاكات تمثلت بالقتل والتشويه، الاعتداء على طواقم ومراكز الخدمة الطبية، استهداف المدارس واحتلالها واستخدامها لأغراض عسكرية، استخدام وتجنيد الأطفال. وبالإضافة لذلك، الحصار الخانق في فترات متقطعة من قبل جماعة أنصار الله على المدينة ومنع وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية. وكذلك ما قامت به المقاومة الشعبية من اعتداءات على منظمات إغاثية ومستودعات مساعدات إنسانية، وما نفذته من إعدامات ميدانية.

وفي تقريرها "فصول من جحيم"، توثق منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، عدداً من الوقائع التي سقط فيها مئات المدنيين قتلى وجرحى وتضرر الآلاف منهم في سياق النزاع المسلح البري، إلى جانب وقائع خروقات القانون الدولي الإنساني من قبل أطراف النزاع خلال الفترة من إبريل 2015 وحتى مارس 2016. ولا يزال ارتكاب هذه الانتهاكات مستمراً بعد مارس 2016.

أثناء إعداد هذا التقرير، اعتمدت منظمة مواطنة على منهجية البحث الميداني الاستقصائي من خلال زيارات التحقق وتنفيذ المقابلات المباشرة مع مصادر رئيسية للمعلومات المتعلقة بالوقائع وجمع الوثائق المساندة لها. استمر البحث الميداني والعمل على التحقق من بيانات الحالات الواردة في هذا التقرير منذ مايو 2015 وحتى أكتوبر 2016. أجرت المنظمة ما لا يقل عن (425) مقابلة باللغة العربية مع ضحايا ناجين وأهالي ضحايا وشهود عيان وطواقم طبية ومسعفين وعمال إغاثة وجهات معنية، كما جمعت ما لا يقل عن (55) ملاحظة ميدانية رصدت حالات تجنيد واستخدام الأطفال.

يحتوي هذا التقرير على (177) واقعة انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني العرفي تحققت منها منظمة مواطنة. كما جمع فريق المنظمة شهادات متعلقة بالحصار وتضييق دخول المواد الغذائية والاستهلاكية والطبية والمساعدات الإنسانية.

استعانت منظمة مواطنة أيضاً في تحليل التقرير بخبراء دوليين في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني العرفي، إلى جانب خبراء أسلحة لتحليل الأسلحة المستخدمة في الهجمات التي وثقها هذا التقرير.

واعتمد التقرير السوق المركزي (تقاطع شارع جمال مع شارع التحرير) مركزاً لمدينة تعز. وبناءً عليه، تم تحديد مواقع تمركز أطراف النزاع والمواقع التي شنت عليها هجمات. كما تمت الاستعانة بخرائط جوجل لتقدير المسافات تقريبياً، إلى جانب الشهادات التي وثقها فريق منظمة مواطنة. واستشارت منظمة مواطنة خبير متخصص في المساحات والتخطيط في محافظة تعز، لقياس المسافات والاتجاهات وتحديد مواقع الهجمات، بالإضافة لخبراء واستشاريين آخرين.

فيما يتعلق بالهجمات العشوائية وحوادث إطلاق الرصاص ومقذوفات مضاد الطيران يسلط هذا التقرير "فصول من جحيم" الضوء على (32) هجمة عشوائية، و(22) حادثة إطلاق رصاص حي ومقذوفات مضادة للطيران. قُتل في هذه الهجمات والحوادث ما لا يقل عن (103) مدني بينهم (50) طفلاً، و(14) امرأة، وجرح (229) مدني بينهم (98) طفلاً، و(16) امرأة خلال الفترة من أبريل 2015 إلى مارس 2016.

وتعد هذه العينة التي يوثقها التقرير نماذج لعشرات الهجمات والحوادث التي وثقتها منظمة مواطنة في نفس الفترة. فقد وثقت المنظمة مقتل ما لا يقل عن (217) مدني بينهم (87) طفلاً و(32) امرأة، وجرح ما لا يقل عن (479) مدني بينهم (189) أطفال و(48) امرأة.

تتوزع هذه الحوادث والهجمات والانتهاكات في خمسة أبواب رئيسية، حيث رُتبت الوقائع زمنياً في كل باب من الأقدم إلى الأحدث.

■ الباب الأول

يسلط هذا الباب الضوء على الهجمات العشوائية وإطلاق الرصاص الحي والمقذوفات المضادة للطيران. ويتفرع الباب إلى فصلين رئيسين، يركز الأول على سقوط الضحايا المدنيين بهجمات عشوائية على أحياء سكنية من قبل أطراف النزاع المسلح، بينما يركز الفصل الثاني على حوادث سقوط ضحايا مدنيين جراء إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران.

يوثق الفصل الأول (32) واقعة لهجمات عشوائية خلال الفترة من أبريل 2015 وحتى مارس 2016. وقد قتل جراء هذه الهجمات ما لا يقل عن (92) مدني بينهم (46) طفلاً و(10) نساء، وجرح ما لا يقل عن (214) مدني بينهم (91) طفلاً و(15) امرأة.

وتعد هذه الهجمات التي يوثقها التقرير نماذج لعشرات الهجمات العشوائية التي وثقتها منظمة مواطنة في نفس الفترة. حيث وثقت منظمة مواطنة مقتل ما لا يقل عن (190) مدني بينهم (80) طفلاً و(27) امرأة، وجرح ما لا يقل عن (436) مدني بينهم (173) طفل و(43) امرأة جراء تلك الهجمات.

ويوثق الفصل الثاني (22) واقعة سقط فيها مدنيون قتلى وجرحى جراء إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران، خلال الفترة من أبريل 2015 إلى مارس 2016. قتل في هذه الوقائع ما لا يقل عن (11) مدني بينهم (4) أطفال، و(4) نساء، وجرح ما لا يقل عن (15) مدني بينهم (7) أطفال و(1) امرأة.

وتعد هذه الوقائع التي يوثقها هذا التقرير نماذج لعشرات الوقائع التي وثقتها منظمة مواطنة في نفس الفترة. حيث وثقت منظمة مواطنة مقتل ما لا يقل عن (27) مدني بينهم (7) أطفال و(5) نساء، وجرح ما لا يقل عن (43) مدني بينهم (16) طفلاً و(5) نساء.

وتوصلت الأبحاث التي أجرتها منظمة مواطنة إلى مسؤولية جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق صالح عن أغلب الهجمات العشوائية الدامية على الأحياء السكنية الخاضعة لسيطرة مقاتلي المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس هادي.

وأظهرت نتائج التحليل أن أغلب الأسلحة المستخدمة في الهجمات عديمة التمييز الموثقة في هذا التقرير تضمنت قذائف هاون شديدة الانفجار، قذائف آر بي جي 7 – RPG، وصواريخ عيار 122 ملم 21 – M تطلق من قاذفات صواريخ غراد 21 – BM.

لقد ضربت هذه الهجمات أهدافاً مدنية في أوقات كان المدنيون يعيشون حياتهم الطبيعية ويمارسون أنشطتهم اليومية في المنازل والأحياء، أو أثناء تجوالهم في الشوارع والأسواق. كما أصابت هجمات من هذا النوع جموعاً لأطفال كانوا يلعبون في الأحياء، أو على أسطح المنازل، أو في طريقهم لجلب المياه أو المواد الضرورية للحياة اليومية.

"منذ جاء مسلحو الحوثي وصالح إلى تعز انقلبت حياتنا وحياة المدينة إلى جحيم، تغيرت أوضاع الناس، هناك من فقد عمله ومنزله، وهناك من أُغلق دكانه ومن فقد سيارته، لقد انقلبت حياة المدينة إلى جحيم." هكذا وصف عبد الجليل مهيوب البشيري (50 سنة)، كيف أحالت الحرب حياة المدنيين الى جحيم. فقد عبد الجليل ابنه أنس (7 سنوات) بقذيفة عشوائية سقطت على حي جامع الكويت بحوض الاشراف شرق مدينة تعز يوم الثلاثاء 1 ديسمبر 2015. أدت القذيفة الى مقتل ثلاثة أطفال وجرح ما لا يقل عن 10 مدنيين بينهم خمسة أطفال كانوا يجلبون الماء من خزانات خيرية وزعت في احياء المدينة.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام مقذوفات غير موجهة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ما يجعل من غير الممكن تصويبها بدقة نحو أهداف محددة كونها عشوائية التوجيه بحكم تصميمها، ويشكل استخدامها بالتالي جريمة حرب.

وعند استخدام أسلحة دقيقة لمهاجمة هدف عسكري يتموضع في مناطق ذات كثافة سكانية عالية، يجب أن يضمن التقييم أن يكون الهجوم متناسب. والفشل في القيام بذلك، يجعل من الهجمات العشوائية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب.

■ الباب الثاني

في هذا الباب، يرصد التقرير عدداً من وقائع الإعدامات الميدانية التي قامت بها قوات المقاومة الشعبية في تعز في فترات زمنية متفاوتة خلال فترة التقرير.

وثقت منظمة مواطنة عدد من الوقائع المتفرقة لقيام قوات المقاومة الشعبية في المدينة بتنفيذ إعدامات خارج إطار القانون بحق مناوئين لها ممن يعتقد بأنهم يتبعون جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) وقوات صالح، أو يعتقد بأنهم يتعاطفون أو يعملون لصالح الجماعة.

تحققت منظمة مواطنة من (9) وقائع في فترات متفرقة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وقد حدثت عندما تمكنت المقاومة الشعبية من السيطرة على مناطق كانت تخضع لسيطرة جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) كمديرية مشرعة وحدنان على سبيل المثال. كما نفذت عدداً من هذه الإعدامات وسط المدينة

ففي يوم الأحد 16 أغسطس 2015، أعدمت قوات من المقاومة الشعبية الأكاديمي بجامعة صنعاء عفيف عبدالله الرميمة (45 سنة) أمام منزله عند الساعة 8:30 صباحاً بعد أن خرج من منزله أعزلاً بطلب من المقاومة الشعبية في مديرية مشرعة وحدنان.

تقول لبنى صادق عبد الله الرميمة (25 سنة) التي شهدت إعدام عفيف عبد الله الرميمة (45 سنة): "تم أخذه من المنزل يوم الأحد 16 أغسطس 2015 بين الساعة 8:00 والساعة 9:00 صباحاً من قبل مسلحين تابعين للمقاومة الشعبية إثر سيطرتها على المنطقة لغرض التفاوض الذي دعت إليه المقاومة. خرج عمي عفيف وقال بأنه سيكون وسيطاً بين آل الرميمة والمقاومة، وعندما خرج قام أفراد المقاومة بتكتيفه. كان يقول لهم بأنه لا يوجد في منزله أي قطعة سلاح، وبأنه لم يحمل السلاح في حياته، وبأنه أكاديمي في جامعة صنعاء، ويريد الوصول إلى اتفاق وصلح معهم، لكنهم قاموا بإطلاق النار عليه وقتله."

وذكر أقارب الضحية في مقابلات مع منظمة مواطنة بأن المقاومة الشعبية قامت بإخفاء الجثة ورميها من أعلى مبنى

مجمع هائل سعيد الثانوي، وزعمت بعد ذلك بأنه انتحر. وظلت جثته مرمية في العراء حتى الساعة 1:00 من بعد ظهر ذلك اليوم.

ويحظر القانون الدولي الإنساني وكذلك القانون الإنساني العرفي القتل المتعمد والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والإخفاء القسري للمدنيين.

■ الباب الثالث

في ثلاثة فصول فرعية، يسلط هذا الباب الضوء على الحصار ونهب مخازن مساعدات والهجمات على منظمات إغاثية ومستشفيات وطواقم طبية، ويشمل ذلك منع وتضييق دخول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والاستهلاكية والإمدادات الطبية.

بناء على البحث الذي أجرته منظمة مواطنة، فإن جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق صالح، قامت بفرض حصار على مدينة تعز، ومنعت دخول المساعدات والمواد الغذائية والاستهلاكية والمستلزمات الطبية والأدوية إليها. بدأ هذا الحصار منذ أواخر يوليو وبداية أغسطس 2015 وكسر في مارس 2016، لا سيما بعد سيطرة قوات المقاومة الشعبية على المنفذ الغربي للمدينة. وخلال هذه الفترة الزمنية وبعدها، أخذت حدة الحصار والتضييق درجات مختلفة من حين لآخر.

وقد تضررت الخدمة الطبية في المدينة من هذا الحصار، وعانت تدهوراً كبيراً فقدت خلاله المستشفيات قدرتها على الحصول على المستلزمات الطبية والأدوية والمشتقات النفطية ومادة الأوكسجين، لمواصلة عملها في تقديم الخدمة الطبية.

ويُلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بالسماح وتسهيل مرور ووصول الإمدادات الإنسانية والمساعدة للمدنيين. كما ينص على أنه حيثما يرقى الحصار إلى عقاب جماعي وتجويع للمدنيين، فإنه يحظر مثل هذا الحصار بموجب القانون الدولي الإنساني، ويرقى إلى جريمة حرب.

وبالإضافة لذلك، تسلط منظمة مواطنة الضوء في هذا التقرير على (4) وقائع اعتداء على منظمات إغاثية ونهب مخازن لمساعدات إنسانية. فقد تحققت منظمة مواطنة خلال النزاع المسلح الدائر في مدينة تعز من قيام المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس هادي، باعتداءات على منظمات إغاثية ونهب مخازن مساعدات إنسانية في فترات محددة خلال عامي 2015 و2016.

كما يضم هذا التقرير (31) واقعة قصف واعتداء على مستشفيات ومراكز وأطقم الخدمة الطبية ونهب ممتلكات تابعة لمستشفيات، وواقعة اختطاف واحدة لعاملين اثنين في المجال الطبي منذ أبريل 2015 حتى مارس 2016 من قبل طرف في النزاع المسلح. أدت عدد من هذه الهجمات على المستشفيات والطواقم الطبية إلى مقتل (2) وجرح (7) من العاملين في الخدمة الطبية والمتواجدين من المرضى ومرافقيهم.

وتظهر النتائج أن عدد المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والخاصة التي لا زالت تعمل في مدينة تعز وفي الأحياء المجاورة للمدينة، يصل إلى (11) على الأقل، من أصل (26) مستشفى حكومي وخاص كانت تعمل في مدينة تعز في الظروف الطبيعية.

ويلزم القانون الدولي الإنساني أطراف الحرب بالتأكد من أن موظفي الإغاثة الإنسانية (أفراد ووكالات) محميون من الاعتداء والمضايقة والترهيب والاعتقال التعسفي. ويجب على أطراف النزاع أن تضمن أيضاً منح عاملي الإغاثة الإنسانية المدنيين القدرة على التحرك بحرية وفقاً لواجباتهم.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني استهداف المدنيين والمنشآت المدنية. وفي هذا الصدد، فإن المستشفيات والمرافق الطبية تتمتع بحماية خاصة بحكم وظيفتها.

■ الباب الرابع

يتناول هذا الباب استهداف واحتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية منذ بدء النزاع المسلح في مدينة تعز في أبريل 2015 من قبل أطراف النزاع في المحافظة.

احتلت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) والمقاومة الشعبية أغلب المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء. وقد جرى احتلال هذه المدارس نظراً لقربها من مناطق المواجهات المسلحة أو على خطوط التماس، سواء داخل أو حول مدينة تعز. كما استُخدمت المدارس كمقرات، وثكنات، ومطابخ ومخازن للتموين.

خلال الفترة من يوليو 2015 وحتى مارس 2016، وثقت منظمة مواطنة تضرر ما لا يقل عن (24) مدرسة بسبب تعرضها للقذائف أو الاحتلال والاستخدام العسكري خلال فترة النزاع في مدينة تعز. حيث وثقت المنظمة احتلال جماعة أنصار الله (الحوثيين) لما لا يقل عن (7) مدارس واحتلال المقاومة الشعبية لما لا يقل عن (7) مدارس.

كما وثقت منظمة مواطنة أيضاً تناوب طرفي النزاع في احتلال ما لا يقل عن (7) مدارس (حالياً تحتلها المقاومة الشعبية)، وهذا ما يجعل العدد الإجمالي للمدارس التي تحتلها المقاومة الشعبية في الوقت الراهن (14) مدرسة. ويتم احتلال المدارس بحسب التقدم الذي يُحرز عسكرياً خلال فترات زمنية مختلفة. كما تضررت ثلاث مدارس على الأقل بسبب هجمات شنت خلال فترة الحرب.

ودعا قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (2015/2225) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، أطراف النزاع إلى احترام الطابع المدني للمدارس. وتشمل هذه الدعوة ليس فقط الكف عن استهداف المدارس، بل أيضاً الكف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. كما أعرب القرار عن قلقه العميق من أن الاستخدام العسكري للمدارس قد يجعلها هدفاً عسكرياً مشروعاً.

■ الباب الخامس

يتناول هذا الباب ظاهرة تجنيد واستخدام الأطفال في المدينة من قبل أطراف النزاع المسلح في اليمن. وقد زادت وتيرة ظاهرة تجنيد الأطفال مع انطلاق شرارة الحرب في مارس 2015.

جندت جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيون) والمقاومة الشعبية خلال فترة النزاع المسلح في تعز، أطفالاً واستخدمتهم في خدمات مختلفة شملت الحراسة، والتفتيش في نقاط أمنية، إلى جانب استخدامهم في العمليات القتالية المباشرة سواء داخل مدينة تعز أو في جبهات مختلفة في المحافظة.

خلال الفترة من أبريل 2015 حتى مارس 2016، وثقت منظمة مواطنة على الأقل (27) حالة تجنيد واستخدام للأطفال قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيون). كما وثقت على الأقل (28) حالة تجنيد واستخدام للأطفال قامت بها المقاومة الشعبية.

ويحظر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة بموجب القانون الإنساني العرفي، وبروتوكولات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومؤخراً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبموجب اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والبروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية حقوق الطفل، فإنه يجب عدم تجنيد من تقل أعمارهم عن 18 سنة في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

التوصيات

إلى الأمم المتحدة:

- الضغط باتجاه إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن.
- حث أطراف النزاع على الامتثال لواجباتهم القانونية المترتبة عليهم.
- زيادة الجهود الرامية للوفاء باحتياجات الأشخاص النازحين داخلياً والمتضررين من الحرب، والدفع باتجاه توفير الاحتياجات الطبية بما يتناسب مع حجم المأساة.
- صياغة خطة شاملة للمساعدات الإغاثية بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة لضمان المساهمة في معالجة الوضع الإنساني في تعز.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن.

إلى المجموعة العربية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- الكف عن تعطيل إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن، وتأييد إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وروسيا:

- مساندة إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن.
- دعوة جميع أطراف النزاع للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.
- حث جميع الأطراف على تيسير وصول المنظمات الإنسانية إلى مدينة تعز وأريافها المتضررة.

■ إلى جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح:

- وقف شن الهجمات العشوائية على مناطق مأهولة بالمدنيين.
- الابتعاد وعدم التمركز بالقرب من مناطق سكنية، وأماكن تواجد المدنيين، والأهداف المدنية وعدم شن هجمات من تلك المناطق.
- وقف استهداف المستشفيات والمراكز والطواقم الطبية وتحييدها، والابتعاد وعدم التمركز في المستشفيات ومراكز الخدمة الطبية أو بجوارها أو استخدامها أو أجزاء منها لأغراض عسكرية مثل تخزين الأسلحة.
- إخلاء جميع المدارس المحتلة فوراً، وتحييد المدارس في نزاعها المسلح مع المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي.
- الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وبالقانون الإنساني العرفي وبالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.
- وقف قصف أي منطقة سكنية مدنية قصفاً عشوائياً أو قصفاً لا يميز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، أو لا يفي بمعيار التناسب بحجة تواجد مقاتلين من المقاومة الشعبية أو القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي في تلك المناطق.
- الكشف عن الإجراءات المتبعة قبل وأثناء وبعد شن الهجمات، وما إذا أُحدث فيها تغييراً لضمان حماية المدنيين بعد حدوث الوقائع التي سقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين.
- وقف إطلاق الرصاص الحي عشوائياً في المناطق المأهولة بالمدنيين، والكف عن استخدام مدفعية مضادات الطيران في المناطق السكنية، وهو ما يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين.
- إنهاء محاصرة مدينة تعز والكف عن مصادرة وتضييق ومنع دخول المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والاستهلاكية والطبية، والكف عن سياسة العقاب الجماعي لمناطق سكنية بأسرها باعتبار أن من فيها مقاتلون، لمجرد أن المقاومة الشعبية تسيطر على تلك المناطق.
- تسهيل وضمان الإخلاء الآمن خصوصاً للمرضى وكبار السن والأطفال وذويهم إلى جانب المدنيين الذين يرغبون في المغادرة، والتعهد بعدم إعاقة ذلك.
- عدم التعرض للطواقم الطبية في المستشفيات والمرافق الطبية والفرق الميدانية لضمان إمكانية أداء عملهم.
- إلزام المقاتلين في صفوف جماعة أنصار الله المسلحة والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح بنصوص القانون الدولي الإنساني.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة من صفوفها.
- إجراء تحقيقات شفافة في الهجمات التي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، وفي الهجمات التي تعرضت لها المستشفيات والطواقم الطبية والعاملين في المجال الطبي، وفي ما تعرض له المدنيون في تعز جراء

الحصار ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

- الإعلان رسمياً عن تأييد إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن، والامتثال لولايتها وصلاحيتها.

■ إلى المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي والحكومة المعترف بها دولياً:

- وقف شن هجمات عشوائية على مناطق مأهولة بالمدنيين.
- الابتعاد وعدم التمركز بالقرب من مناطق سكنية، وأماكن تواجد المدنيين، والأهداف المدنية، وعدم شن هجمات من تلك المناطق.
- وقف استهداف المستشفيات والمراكز والطواقم الطبية وتحييدها، والابتعاد وعدم التمركز في المستشفيات ومراكز الخدمة الطبية أو بجوارها أو استخدامها أو أجزاء منها لأغراض عسكرية مثل تخزين الأسلحة.
- إخلاء جميع المدارس المحتلة فوراً، وتحييد المدارس في نزاعها المسلح مع جماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح.
- الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وبالقانون الإنساني العرفي وبالتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية.
- وقف قصف أي منطقة سكنية مدنية قصفاً عشوائياً أو قصفاً لا يميز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، أو لا يفي بمعيار التناسب بحجة تواجد مقاتلين مع جماعة أنصار الله المسلحة والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح في تلك المناطق.
- الكشف عن الإجراءات المتبعة قبل وأثناء وبعد شن الهجمات، وما إذا أحدث فيها تغيير لضمان حماية المدنيين بعد حدوث الوقائع التي سقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين.
- وقف إطلاق الرصاص الحي عشوائياً في المناطق المأهولة بالمدنيين، والكف عن استخدام مدفعية مضادات الطيران في المناطق السكنية والتي تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين.
- وقف التعرض للمنظمات الإغاثية ونهب المساعدات الإنسانية.
- الوقف الفوري لعمليات الإعدام خارج إطار القانون لأسرى الحرب أو لمدنيين بحجة انتمائهم لجماعة أنصار الله المسلحة (الحوثيين) أو بحجة تقديمهم مساعدات للجماعة.
- إلزام المقاتلين في صفوف المقاومة الشعبية والجيش الموالي للرئيس عبد ربه منصور هادي بنصوص القانون الدولي الإنساني.
- الكف فوراً عن تجنيد واستخدام الأطفال وتسريح جميع الأطفال من هم دون سن 18 سنة من صفوفها.

- إجراء تحقيقات شفافة في الهجمات التي شنتها وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، وفي الاعتداءات التي تعرضت لها المنظمات الإغاثية ووقائع نهب مخازن المساعدات، وفي الهجمات التي تعرضت لها المستشفيات والطواقم الطبية والعاملين في المجال الطبي، وفي وقائع الإعدام خارج إطار القانون التي طالت مدنيين وأسرى حرب والتمثيل بالجثث ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.
- الإعلان رسمياً عن تأييد إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات جميع أطراف النزاع في اليمن، والامتثال لولايتها وصلاحيتها.

الحرب في اليمن على ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني

• كيف يصنّف القانون الدولي النزاع المسلح في اليمن؟

يعمل القانون الدولي الإنساني أو قوانين الحرب على التمييز بين النزاعات المسلحة "الدولية" و"غير الدولية". وبموجب اتفاقيات جنيف لسنة 1949، تنطبق القوانين المتعلقة بالنزاعات الدولية المسلحة على جميع حالات النزاع المسلح بين دولتين أو أكثر. ورغم أن القانون الدولي الإنساني لا يقدم توجيهاً بشأن ما إذا كان كيان مثل أنصار الله (الحوثيين) يمثل الدولة اليمنية، إلا أن سلطة الحوثيين لا تلبي فيما يبدو شروط الدولة، من وجهة نظر القانون الدولي العام.

وفي النزاع المسلح غير الدولي يمكن لأطراف النزاع أن تتمثل في مواجهة بين القوات الحكومية وجماعة مسلحة غير حكومية أو أكثر، أو في مواجهة بين جماعتين مسلحتين غير حكوميتين أو أكثر. وفيما يخص القانون الدولي، ينبغي للجماعات المسلحة أن تظهر تنظيماً وسيطرة كافيين للقدرة على تحمل العمليات العسكرية والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني، حتى تعتبر "أطرافا" في النزاع. كما أن النزاع المسلح يتطلب أيضاً درجة كافية من الشدة في الأعمال العدائية بين الأطراف، الشدة التي تقاس بالأسلحة المستخدمة، وكذلك طول فترة الأعمال العدائية وعوامل أخرى.

ورغم أن العديد من البلدان ضالعة في النزاع في اليمن، إلا أن القتال لا ينطوي على دولة مشتبكة في نزاع مسلح مع دولة أخرى، ومن ثم فإنه ليس نزاعاً مسلحاً دولياً، وينطبق عليه بدلاً من هذا، النظام القانوني للنزاعات المسلحة غير الدولية.

ويظل القانون الدولي الإنساني المتعلق بوسائل الحرب وأساليبها دون تغيير يذكر، من الناحية العملية، سواء كان النزاع دوليا أو غير دولي. والفارق الرئيسي هو أن الجنود المأسورين من قوات مسلحة وطنية ومن الميليشيات المرتبطة بها في نزاع مسلح دولي يجب أن يحصلوا على كامل الحماية الممنوحة لأسرى الحرب.

• ما القانون المنطبق على القتال في اليمن ومن الذي يتقيد به؟

يخضع النزاع المسلح غير الدولي بين قوات التحالف وحلفائهم في اليمن من جهة، وقوات الحوثيين وحلفائهم في اليمن من جهة أخرى، للقانون الدولي الإنساني المبين في المعاهدات، وفي القانون الدولي العرفي. وأهم القوانين التعاهدية هو المادة المشتركة رقم 3 من اتفاقيات جنيف لسنة 1949، التي يعتبر أعضاء التحالف جميعاً أطرافاً فيها. وكما نناقش أدناه، تحدد المادة المشتركة رقم 3 معايير دنيا لجميع الأطراف في نزاع مسلح غير دولي. كما أن اليمن وبعض الدول المشاركة في النزاع المسلح أطراف أيضاً في البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، الذي يوفر تدابير حماية إضافية للمحاربين والمدنيين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.

وجميع أطراف النزاع اليمني المسلح، بما فيها الجماعات المسلحة غير الحكومية، مسؤولة عن الامتثال لشروط القانون الدولي الإنساني؛ أي أن على كل طرف أن يحترم قوانين الحرب وأن يضمن احترامها. ولا يعتمد هذا الالتزام على مبدأ المعاملة بالمثل؛ فعلى أطراف النزاع أن تحترم الشروط، سواء تقيّد بها الطرف المقابل أو لم يفعل. كما أنه لا يعتمد على الأسباب الكامنة وراء النزاع أو أسباب لجوء أي طرف بعينه إلى استخدام القوة، سواء كان قوات حكومية أو جماعة مسلحة غير حكومية. وتلتزم جميع أطراف النزاع المسلح بمعايير واحدة، بغض النظر عن أي تفاوت في الضرر الناجم عن الانتهاكات المزعومة.[13]

(13) أسئلة وأجوبة: النزاع في اليمن والقانون الدولي، هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/07/267889 (تمت الزيارة بتاريخ 15 أكتوبر 2016).

الباب الأول

الهجمات العشوائية وإطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران

الإطار القانوني:

يلزم القانون الدولي الإنساني المتمثل باتفاقيات جنيف الأربعة (التي صادقت اليمن عليها) والقانون الانساني العرفي أطراف النزاع بمجموعة التزامات تعنى بكيفية ضبط ممارساتها في الحرب والنزاع المسلح.

المادة 12 من البروتوكول الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية تنص على أنه يجب دائماً على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وألا تكون الهجمات موجهة ضد مدنيين، وأن المقاتلين فقط من يمكن مهاجمتهم.

وبموجب المادة 13، ومن أجل ضمان حماية المدنيين، يجب على أطراف النزاع الاهتمام وأخذ كل الاحتياطات الممكنة لتجنيب السكان المدنيين الهجمات، وتفادي والحد من قتل وجرح المدنيين، والإضرار بالأعيان المدنية. وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على أطراف النزاع، التمييز بين الأهداف المدينة والعسكرية أثناء سير العمليات العدائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الهجمات التي تشن ضد المقاتلين أو الأهداف العسكرية تخضع لقواعد تهدف إلى ضمان حماية المدنيين أثناء سير العمليات العدائية. فعلى سبيل المثال، يجب على أطراف النزاع تقييم نوع وطبيعة الأسلحة المستخدمة، تأثيرها المحتمل، مداها، وما إذا هناك تكتيك آخر قد يخدم حماية المدنيين والمنشأت بشكل أفضل. ولا بد أيضاً من تقييم الموقع سواء لهدف عسكري و/أو مقاتل أو مقاتلين. وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث يتموضع هدف عسكري في وسط منطقة مدنية، يجب على أطراف النزاع استخدام أسلحة دقيقة فقط والتي يجب أن تستخدم على نحو يحد من خطر وقوع خسائر في أرواح المدنيين و/أو إصابتهم.

ويحظر القانون الدولي الإنساني استخدام مقذوفات غير موجهة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ما يجعل من غير الممكن تصويبها بدقة نحو أهداف محددة كونها عشوائية التوجيه بحكم تصميمها، ويشكل استخدامها بالتالي جريمة حرب. كما توصف قذائف الهاون بكونها ذخائر تفتقر إلى الدقة ولا ينبغي استخدامها أبداً في الهجوم على أهداف عسكرية تقع داخل مناطق المدنيين أو على مقربة منها.[14]

(14) في هجماتٍ ترقى إلى مصاف جرائم الحرب، قتلت الفصائل الفلسطينية المسلحة مدنيين من الجانبين أثناء نزاع غزة 2014، منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/03/palestinian-armed-groups-killed-civilians-on-both-sides-in-2014-gaza-conflict/ (تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 أكتوبر 2016).

وعند استخدام أسلحة دقيقة لمهاجمة هدف عسكري يتموضع في مناطق ذات كثافة سكانية عالية، يجب أن يضمن التقييم من أن الهجوم متناسب. والفشل في القيام بذلك، يجعل من الهجمات العشوائية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب.

قامت منظمة مواطنة من خلال بحثها الميداني في تعز بتقييم خلص إلى أن أطراف النزاع قد خرقت القانون الدولي الإنساني، وربما ارتكبت جرائم حرب باستخدامهم لمجموعة من الأسلحة الدقيقة وغير الدقيقة والتي أدت إلى قتل وجرح المئات من المدنيين والإضرار بمئات المنشآت المدنية بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومنازل السكان المدنيين.

وفي حالة استخدام أسلحة أكثر دقة تستهدف على ما يبدو أهدافاً عسكرية بداخل الأحياء السكنية، بما في ذلك المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أو على مقربة من هكذا مناطق سكنية، وثقت منظمة مواطنة العديد من الحالات التي لم تطبق ولم تلتزم أطراف النزاع فيها ظاهرياً بالحماية والضمانات المذكورة أعلاه، كاحتمالية أن استخدام السلاح دون التمييز الدقيق أو دون اعتبار الكثافة السكانية أو وجود بقايا أسلحة، قد يتسبب في إصابة أو وفاة العديد من المدنيين بينما يمارسون حياتهم اليومية على سبيل المثال.

وفي عدد كبير من الحالات التي بحثتها منظمة مواطنة، كان من الصعب على فريقها الميداني تحديد الأهداف العسكرية أو موقعها إن وجدت، أو تحديد مصدر إطلاق النار، وما إذا عَلِق مدنيون أثناء تبادل إطلاق النار. ولكن طبيعة الهجمات المتكررة أدت إلى قتل وإصابة المئات من المدنيين.

وخلصت أبحاث منظمة مواطنة الميدانية، إلى أن كثيراً من الهجمات في تعز كانت عشوائية وتسببت في قتل وإصابة المئات من المدنيين في مناطق مأهولة بالسكان، حيث لا توجد أهداف عسكرية واضحة- بحسب تحقيقات المنظمة. ونظراً للعدد الكبير من الوقائع المتكررة، على مدار العام الذي يغطيه التقرير، فإن أطراف النزاع قد تعمدت الاستمرار في شن هذه الهجمات مع علمها بتزايد المخاطر من أنها ستوقع خسائر و/أو إصابات بين المدنيين.

ولم تكن هناك أية إشارة، في الوقائع التي بحثتها منظمة مواطنة، إلى أن المدنيين قد تلقوا تحذيراً أو قد تم إبلاغهم بأية تدابير من شأنها المساعدة في الحفاظ على حياتهم.

لم تكن منظمة مواطنة قادرة على الحصول على معلومات من أطراف النزاع عن التدابير أو قواعد الاشتباك التي تم اتخاذها لحماية المدنيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنظمة قد جمعت من الأدلة الكافية ما يجعلها تعتقد بأن أطراف النزاع قد خرقت القانون الدولي الإنساني، وارتكبت ما يرقى لجرائم حرب.

الفصل الأول :

الهجمات العشوائية

منذ بدء النزاع المسلح في مدينة تعز في أبريل 2015 بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة والمقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي من جهة أخرى، تضرر المدنيين في مدينة تعز جراء الهجمات العشوائية التي تشن من وعلى أحياء سكنية في المدينة، وفي كثير من الأحيان تمركز مقاتلو طرفي النزاع وسط أحياء سكنية وبالقرب من مواقع مدنية كالمدارس والمستشفيات من ناحية أخرى.

حدثت بعض من الهجمات التي وثقتها منظمة مواطنة أثناء اشتباك الأطراف في مناطق أو أحياء داخل وحول مدينة تعز ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والأغلب من الهجمات الموثقة كانت في شوارع وأحياء وأسواق بعيدة عن مواقع الإشتباكات وخطوط التماس، أدت الهجمات في مجملها إلى مقتل وإصابة المئات من المدنيين، وفي بعض الحالات كان يصعب العثور على بقايا المقذوفات للتحقق من نوعيتها ومصدر إطلاقها المُحتمل.

وقد كانت مديريتي القاهرة والمظفر، واللتان تشكلان مركز مدينة تعز، من أكثر المديريات التي تعرضت لمثل هذه الهجمات، إلى جانب هجمات أخرى وقعت في مديرية صالة ومديرية التعزية ومديرية مشرعة وحدنان، ومديرية صبر الموادم، ومديرية الوازعية، ومديرية حيفان، ومديرية المسراخ، ومديرية جبل حبشي، ومديرية الصلو، ومديرية الشمايتين، ومديرية المخا، وهي في معظمها تشكل مديريات ريف محافظة تعز التي انتقلت اليها المعارك بعد اشهر من انحصارها في مدينة تعز. واشتدت وتيرة الهجمات من شهر أغسطس 2015، بعد سيطرة المقاومة الشعبية على وسط المدينة، وتراجع سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) إلى الأحياء والمناطق المحيطة بمدينة تعز.

ومن خلال المقابلات التي أجريت عند التحقيق في هذه الوقائع، كان الضحايا المدنيون يسقطون وهم في منازلهم، أو أثناء تجوالهم في الشوارع والأسواق أو أثناء تدبّر احتياجاتهم الضرورية. وقد رصدت منظمة مواطنة هجمات سقط فيها ضحايا مدنيين بينهم أطفال، بينما كانوا يقومون بتعبئة جالونات المياه من خزانات موزعة على أحياء المدينة من قبل مبادرات محلية وجهات خيرية وإغاثية لتخفيف بعض من احتياجات السكان الضرورية التي زادت حدتها بسبب الحصار.

كما وثقت منظمة مواطنة بعض الهجمات التي كان يطلق فيها وابل من القذائف في نفس التوقيت على أحياء متفرقة في نفس المديريات. وفي بعض الهجمات كانت الفترة الزمنية بين قذيفة وأخرى دقائق أو ثوان معدودة.

وفي الهجمات التي تمكنت فيها منظمة مواطنة من العثور على بقايا الأسلحة المستخدمة وتفحص الأثر الذي تركته في أماكن سقوطها، وذلك لتحديد نوعيتها ومداها وخصائصها بمساعدة خبراء أسلحة دوليون، أفادت التحليلات بأن من ضمن تلك الأسلحة: قذائف هاون شديدة الانفجار، قذائف آر بي جي 7 – RPG، قذائف دبابات شديدة الانفجار، وقذائف مدفعية، وصواريخ عيار 122 ملم 21 – M تطلق من قاذفات صواريخ غراد 21 – BM، وقذائف دبابات عيار 115 ملم شديدة الانفجار.

وقد وثقت منظمة مواطنة مقتل ما لا يقل عن (190) مدني بينهم (80) طفلاً و(27) امرأة، وجرح ما لا يقل عن (436) مدني بينهم (173) طفلاً و(43) امرأة خلال الفترة من أبريل 2015 حتى مارس 2016، جراء الهجمات العشوائية التي شنت على أحياء سكنية في تعز.

وخلصت أبحاث منظمة مواطنة إلى مسؤولية جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق صالح، عن أغلب الهجمات الدامية التي تسببت بقتل وجرح المئات من المدنيين. وقد شُنّت هذه الهجمات عشوائياً على أحياء سكنية كانت تخضع أثناء مهاجمتها لسيطرة مقاتلي المقاومة الشعبية. كما خلُصت أبحاث المنظمة إلى أن طرفي النزاع تشاركا سلوك التمركز والإنتشار في أوساط الأحياء المكتظة بالمدنيين وشن الهجمات منها.

ويسلط هذا الفصل الضوء على (32) هجمة، قتل فيها ما لا يقل عن (92) مدني، بينهم (46) طفلاً و(10) نساء، وجُرح فيها ما لا يقل عن (214) مدني بينهم (91) طفلاً و(15) إمرأة.

الوقائع:

حي الكوثر، مديرية القاهرة، 27 أبريل 2015 :

في يوم الاثنين 27 أبريل 2015، أدى سقوط قذائف في حي الكوثر بمديرية القاهرة- شمال شرق المدينة بحوالي 1.3 كيلومتر، إلى مقتل امرأة ورجل: بهية مجاهد المقطري (75 سنة) ومعين مختار عبدالملك المقطري (20 سنة) وجرح ستة مدنيين بينهم طفلين: رياض سعيد محمد الشبحه (35 سنة)، محمد أحمد عبدالله الهتاري (34 سنة)، باسم عبدالملك شمسان (40 سنة)، عبدالفتاح عبدالله الهتاري (26 سنة)، عبدالرحمن باسم عبدالملك شمسان (16 سنة)، وتمام أحمد عبدالله المقطري (15 سنة). وكان الحي يقع تحت سيطرة المقاومة الشعبية.

يقول علي محمد راوح (45 سنة)، وهو جار بهية: "كانت بهية، كعادتها كل صباح، تخرج إلى أغنامها في حوش المنزل، وكنت أنا وقتها في منزلي. سمعت صوت انفجار قوي حوالي الساعة 7:45 صباحاً، فخرجت من البيت ورأيت دخان ينبعث من جوار حوش الحجة بهية. وجدتها مُلقاة على الأرض وهي مصابة بشظايا وكانت تنزف بشدة، وقد تأثر المنزل أيضاً من شظايا القذيفة."[15]

وذكر راوح أن المنطقة لم تكن تشهد أية اشتباكات، ولم يكن هناك أي تواجد لمسلحين في الحي. ويُعتقد أن مصدر إطلاق القذائف كان من مبنى البريد والمواصلات الذي يبعد حوالي 600 – 700 متر جنوب موقع سقوط القذيفة، وكانت تسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون).[16]

ويقول الشبحه، الذي كان في مكان الحادث وجرح مع خمسة آخرين: "كنت أجلس مع أصدقاء وبعض الشباب بجوار منزل معين المقطري، وفي حوالي الساعة 7:45 صباحاً سمعنا صوت انفجار في منزل بهية المقطري. بعدها بدقائق سقطت قذيفة جوار منزل معين من الجهة العليا وكنا نجلس جوار المنزل من الجهة السفلى، فقمنا نتفقد المكان لمعرفة ما إذا سقط جرحى أو قتلى بسبب القذيفة. وأثناء تحركنا فوجئنا بسقوط قذيفة ثالثة جوار منزل معين وكنا قريبين جدا

(15) مقابلة منظمة مواطنة مع علي محمد راوح، تاريخ 12 يوليو 2015.
(16) السابق.

من مكان سقوطها. تطايرت شظايا أصابتني أنا ومن كانوا معي وسقطنا على الأرض. تجمع الناس من حولنا لإسعافنا بحذر خوفاً من سقوط قذائف أخرى، وفارق معين الحياة في تلك اللحظة."[17]

حي عصيفرة، مديرية التعزية، 3 مايو 2015:

في يوم الأحد 3 مايو 2015 حوالي الساعة 11:00 صباحاً، سقطت أربع قذائف على منطقة المَفَتَش بشارع عصيفرة- شمال المدينة بحوالي 2.5 كيلومتر.

ويضم الحي تجمعاً سكنياً لفئة المهمشين، وتسيطر أطراف النزاع على الحي مناصفة، حيث تسيطر المقاومة الشعبية على جنوب الحي، في حين تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثيون) على بقية المناطق.

وقد سقطت قذيفة على منزل علي الكركوس، بينما سقطت الثلاث القذائف الأخرى بالقرب من ذلك التجمع السكني. توفيت الطفلة نزيهة توفيق أحمد قائد فارع (7 سنوات)، التي كانت بداخل المنزل، جراء إصابة كامل جسدها بالشظايا. تم إسعافها إلى مستشفى الروضة لكنها توفيت. [18]

حي السلخانة، مديرية القاهرة، 30 مايو 2015:

في يوم السبت 30 مايو 2015 حوالي الساعة 3:00 مساءً، أدى تساقط القذائف على حي السلخانة بمديرية القاهرة- شمال المدينة بحوالي كيلومتر واحد، إلى مقتل فهد أحمد عثمان سيف حسن (25 سنة)، وجرح صفية خالد سعيد (55 سنة) وسامي أحمد خالد سعيد (24 سنة). وكان الحي يقع تحت سيطرة المقاومة الشعبية.

كان صادق أحمد عثمان سيف حسن (37 سنة) في المنزل المجاور لشقته لحظة سقوط قذيفة عليها. يقول صادق متذكّراً ما حدث في ذلك اليوم: "سمعت انفجار سبع قذائف في الحي وكنت بحالة خوف وقلق. عند ذهابي إلى المنزل، وجدت جدار الشرفة (البلكونة) قد سقط إلى الشارع وصعدت إلى الشقة ووجدتها مدمرة. عثرت على النصف الأسفل من جسد أخي فهد، أما نصفه الأعلى فقد كان أشلاء، ووجدت صهر أخي فهد (سامي) مضرجاً بالدماء، ونقل هو ووالدتي (صفية) إلى مستشفى اليمن الدولي. أصيبت الوالدة بكسر في أحد قدميها وكسر في يدها اليمنى، كما أصابت الشظايا جسد سامي بالكامل." [19]

حي الروضة، مديرية القاهرة، 6 يوليو 2015:

في يوم الاثنين 6 يوليو 2015، الموافق شهر رمضان، بين الساعة 5:00 و 6:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة على شارع الروضة بمديرية القاهرة- شمال شرق المدينة بحوالي 3 كيلومتر، إلى مقتل 3 مدنيين على الأقل بينهم طفل: حمود حاتم (45 سنة)، محمد حمود حاتم (12 سنة)، وعبدالوهاب عبدالله أحمد (30 سنة). وكان الحي يقع تحت

(17) مقابلة منظمة مواطنة مع رياض سعيد محمد الشبحه، تاريخ 8 يوليو 2015.
(18) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد العيان أكرم الشرعبي، تاريخ 11 يوليو 2015.
(19) مقابلة منظمة مواطنة مع صادق أحمد عثمان سيف حسن، تاريخ 27 يونيو 2015.

سيطرة المقاومة الشعبية.

يقول عبدالرحمن محمد، وهو جار حمود: " كنت أجلس أمام منزلي مع بعض الشباب قبل موعد الإفطار بقليل، وسمعنا انفجار قذيفة بالقرب منا، وحجب الغبار الرؤية. بعدها هرعت مع الشباب الذين كانوا معي إلى مكان سقوط القذيفة، ورأيت ثلاثة جرحى على الأرض جوار باب منزلهم. كانوا ينزفوا بشدة وأجسادهم تغرق بدمائهم، وأم محمد تصرخ بنا لإسعافهم. قمت بمساعدة الشباب في إسعاف الثلاثة إلى مستشفى الروضة. كادت أم محمد أن تُجن وهي تراهم ينزفون على الأرض. كان موقفاً مؤثر جداً.» [20]

حي مدرسة الثورة، مديرية القاهرة، 22 يوليو 2015:

في يوم الأربعاء 22 يوليو 2015، عند حوالي الساعة 12:30 صباحاً (بعد منتصف الليل)، أدى سقوط قذيفة على منزل في شارع الخياطين في حي مدرسة الثورة بمديرية القاهرة- جنوب المدينة بحوالي 600 متر، إلى جرح ستة مدنيين بينهم أربعة أطفال. وكانت المنطقة تحت سيطرة المقاومة الشعبية بعد أن شهدت مواجهات بين طرفي النزاع.

قبل سقوط القذيفة كانت هناك اشتباكات تدور بين المقاومة الشعبية المتمركزة في ساحة الحرية، وجماعة أنصار الله (الحوثيين) المتمركزة في قلعة القاهرة. كان مصدر إطلاق القذائف حينها من قلعة القاهرة. [21]

وتقدّر المسافة بين طرفي النزاع المتمركزين في ساحة الحرية وقلعة القاهرة بحوالي 2 كيلومتر، بينما تقدر المسافة بين ساحة الحرية والموقع الذي سقطت فيه القذيفة بحوالي 1.16 كيلومتر. أما المسافة بين قلعة القاهرة والموقع الذي سقطت فيه القذيفة، فتقدّر بحوالي 800 متر.

تقول والدة كريم محمد رزق (16 سنة) وإبراهيم محمد رزق (10 سنوات)، اللذان جرحا في الواقعة: «كان الأولاد على سطح المنزل، وعند حوالي الساعة 12:30 منتصف الليل، وقع انفجار هز المنزل حتى سقط التراب على رأسي ورؤوس بناتي من سقف الغرفة التي كنا نتسامر فيها. سمعت صراخ الأولاد وبكاءهم، وصعدنا إلى سطح المنزل مثل المجانين. رأيت الدم يسيل من أطفالي، وخرج الجيران من منازلهم ليسعفوا أبنائي إلى مستشفى الروضة. سقطت القذيفة على جدار منزل بينه وبين منزلنا حوالي متر واحد فقط، وتناثرت الشظايا على الأولاد. كنت أبكي أنا وبناتي وخائفات حتى الموت، ولم نستطع النوم خوفاً من سقوط قذيفة أخرى علينا. كيف سيكون شعورك عندما تكون آمناً ونائماً وتصحو من نومك على صوت انفجار والدم يغطي كامل جسدك؟!» [22]

حوض الأشراف، مديرية صالة، 9 أغسطس 2015:

في يوم الاحد 9 أغسطس 2015 الساعة 5:30 مساء، أدى سقوط قذيفة على حي سوق الصميل في منطقة حوض الأشراف بمديرية صالة- شرق المدينة بحوالي 1.6 كيلومتراً، إلى جرح 16 مدني بينهم 12 طفل وامرأة واحدة.

كان الموقع الذي سقطت فيه القذيفة تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وكان هناك تجمع لمسلحين يتبعون

(20) مقابلة منظمة مواطنة مع عبدالرحمن محمد، تاريخ 29 يوليو 2015.
(21) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ تاريخ 22 أغسطس 2015.
(22) مقابلة منظمة مواطنة مع والدة كريم وإبراهيم، تاريخ 22 أغسطس 2015.

الجماعة، وكانت الدبابة تتمركز في حي سكني وتبعد عن مكان سقوط القذيفة بحوالي 120 متراً.

وبعد تحليل بقايا الأسلحة، تبين أنها لقذيفة هاون شديدة الانفجار عيار 120 ملم، وكانت مواقع المقاومة الشعبية على بُعد عشرات الأمتار فقط. كانت تتمركز في حي الأشبط جوار مسجد النور الذي يبعد عن مكان الهجمة بمسافة تقدر بـ250 متراً. وقد أطلقت القذيفة من مواقع تسيطر عليها المقاومة الشعبية.[23]

ذكر بعض المصابين في الواقعة أنهم سقطوا أرضاً فور سقوط القذيفة: «كنا نصرخ ونبكي. وقام بعض أبناء الحي وبعض المسلحين الحوثيين بإسعافنا على أطقم عسكرية إلى المستشفى العسكري. قبل الواقعة كنا نسمع إطلاق نار، مثل كل يوم، بشكل متواصل. وعندما نسمع قصفاً، فقد كنا نسمعه من الدبابة القريبة من هنا- التابعة للحوثيين والجيش المساند لهم. إننا نشعر بالخوف الآن ولا نستطيع الخروج إلى الشارع.»[24]

حي الضربة، مديرية المظفر، 11 أغسطس 2015:

في يوم الثلاثاء 11 أغسطس 2015، أدى سقوط قذيفة على منزل في منطقة الضربة بمديرية المظفر- غرب المدينة بحوالي 900 متراً، إلى جرح أربعة مدنيين بينهم امرأة. وكان الحي يقع تحت سيطرة المقاومة الشعبية.

يقول محمد عبده قائد: "في حوالي الساعة 11:00 صباحاً كنت في منزلي وسمعت صوت قذيفة انفجرت في منزل جارنا خالد مرشد أحمد (50 سنة). خرجت مسرعاً إلى منزله لنسعف الجرحى. كان المنزل يحترق لأن القذيفة اخترقت الجدار وانفجرت في المطبخ وأصابت الشظايا المتطايرة إحدى اسطوانات غاز الطبخ المنزلي فانفجرت. قمنا بإخراج ما تبقى من اسطوانات الغاز وأطفأنا الحريق في وقت استغرق نصف ساعة تقريباً. وبعدها تمكنا من إسعاف الجرحى خالد، وشفيقة مرشد عبدالله (45 سنة)، عمار خالد مرشد (20 سنة)، وعمر خالد مرشد (25 سنة) إلى مستشفى الروضة." [25]

حي وادي المدام، مديرية القاهرة، 13 أغسطس 2015:

في يوم الخميس 13 أغسطس 2015، حوالي الساعة 7:45 صباحاً، أدى سقوط أربع قذائف على جولة في حيّ وادي المدام بمديرية القاهرة- جنوب المدينة بحوالي 500 متر، إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين بينهم طفل، وجرح ما لا يقل عن 16 آخرين بينهم أربعة أطفال. سقط الضحايا أثناء تواجدهم حول عربة نقل مياه (وايت ماء كما يعرف محلياً)، وكان الحي يقع تحت سيطرة المقاومة الشعبية. وعند زيارة منظمة مواطنة لمكان الواقعة، كانت هناك نقطة أمنية تتبع المقاومة الشعبية على بعد حوالي 35 متراً من مكان سقوط القذائف.

وقد ذكر شاهدا عيان أن المتواجدين في ذلك المكان وقت الواقعة كانوا مشغولين بجمع الماء، وفجأة سقطت قذيفتان على مكان التجمع. قام بعض المتواجدين هناك بإسعاف من سقطوا جراء القذيفتين، وبعد ثلاث دقائق تقريباً، سقطت قذيفتان أخريان على المصابين والمسعفين معاً. وقد تم نقل الضحايا إلى مستشفيات الروضة والصفوة واليمن الدولي.[26]

(23) تحتفظ منظمة مواطنة بصور لبقايا السلاح المستخدم.

(24) مقابلة منظمة مواطنة مع عدد من المصابين في الواقعة، تاريخ 11 أغسطس 2015.

(25) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد عبده قائد، تاريخ 7 سبتمبر 2015.

(26) مقابلة منظمة مواطنة مع وجدي عبده محمد الساحر وعبد الله علي البرق، تاريخ 15 أغسطس 2015.

بعد هذه الواقعة بدقائق، في حوالي الساعة 8:00 صباحاً، أدى سقوط قذيفة على منزل يقع في ذات المنطقة إلى مقتل امرأة: منى حميد سعد (27 سنة) وجرح أربعة مدنيين بينهم ثلاثة أطفال: جهار حيدر سعد (16 سنة)، ومهيب حيدر سعد (18 سنة)، وموسى حيدر سعد (14 سنة)، وعمر مختار حيدر سعد (سنتان). وقد أصابت القذيفة الطابق الرابع من الجهة الشرقية للمبنى المكون من خمسة طوابق.

يقول أحد أقارب الضحايا، وكان متواجداً أثناء الواقعة: «صحوت من النوم على صوت انفجارات في وادي المدام. بعدها بعشر دقائق دوى في البيت انفجار كبير رفعني من على الأرض من شدته. لا أستطيع أن أحدد المصدر الذي أتت منه القذيفة. ذهبت مباشرة إلى الغرفة التي كانت فيها منى، ووجدتها مرمية على الأرض تنزف بشدة والدم يغطي جسدها، والأطفال يبكون. كنت مصدوماً وفاقداً للإحساس وغير مدرك تماماً للموقف ولا أدري ماذا أعمل. بعد عشر دقائق قمت بإسعافها واسعاف الأطفال إلى مستشفى الروضة، لكن ما إن وصلت إلى المستشفى حتى كانت منى قد فارقت الحياة. مازال صوت الانفجار في أذني ومنظر الدم المهول والمرعب أمامي. أتمنى ان ينتهي هذا الوضع بسرعة؛ الدم والألم في كل بيت.» [27]

حي المغتربين، مديرية القاهرة، 14 أغسطس 2015:

في يوم الجمعة 14 أغسطس 2015 في حوالي الساعة 11:40 صباحاً، سقطت قذيفة على منزل يقع في شارع المغتربين بمديرية القاهرة- شمال المدينة بحوالي 700 متر، حيث تسيطر المقاومة الشعبية على تلك المنطقة.

أدت الهجمة إلى مقتل طفلتين: إلهام أحمد عبدالوهاب السماوي (6 سنوات) ومارينا أحمد عبدالوهاب السماوي (سنة وشهرين). كما جُرح ثلاثة مدنيين بينهم طفل وامرأة: أحمد عبدالوهاب السماوي (40 سنة)، أمل صادق محمد المروعي (37 سنة)، ومنير أحمد عبدالوهاب السماوي (7 سنوات).

يقول سمير أحمد السماوي (19 سنة)، وهو أحد الناجين من الواقعة: «بعد أن انتهينا من تناول الإفطار، كنت مع أمير في الغرفة المجاورة للغرفة التي كان فيها بقية أفراد العائلة. فجأة سمعت صوت انفجار قذيفة، واعتقدت في بداية الأمر أنها سقطت على الفندق المجاور لمنزلنا. وفور دخولي الغرفة المجاورة لم أستطع رؤية أفراد أسرتي بسبب الغبار والدخان الذي خلّفه سقوط القذيفة. كان هناك فتحة في سقف الغرفة أحدثتها القذيفة، وقام أبي ومشى قليلاً حتى وصل إلى باب الغرفة، ثم سقط أرضاً. أما أخواتي فقد فارقن الحياة في تلك اللحظة. قام شباب من الحي بإسعاف أبي وأخي منير إلى مستشفى الصفوة، وقام أخي أمير مع مجموعة من الشباب بإسعاف أمي إلى مستشفى الروضة، ثم نقلوها إلى مستشفى اليمن الدولي. لا يزال أبي وأمي يرقدان في العناية المركزة (حتى وقت إجراء المقابلة)، وما زلت مصدوماً وغير مصدق لما رأيته، خصوصاً عندما رأيت أخواتي.» [28]

في ذات اللحظة أيضاً (حوالي الساعة 11:40 صباحاً)، سقطت قذيفتان: الأولى سقطت على منزل عبدالله عبدالوهاب قائد الحداد (64 سنة)، المجاور لمنزل السماوي، وقد أدى ذلك إلى مقتل حفيدتيه: آية عبدالكريم عبدالله الحداد (12 سنة) ورغد عبدالكريم عبدالله الحداد (10 سنوات). أما القذيفة الأخرى، فقد سقطت على جامع السعيد الذي يقع في حي عصيفرة.

يقول الحداد، الذي كان متواجداً أثناء الواقعة: «كان الصباح هادئاً، وكانت آية ورغد في سقف المنزل المكشوف من

(27) مقابلة منظمة مواطنة مع عبده عمر حسن، تاريخ 15 أغسطس 2015.

(28) مقابلة منظمة مواطنة مع سمير السماوي، تاريخ 18 أغسطس 2015.

اتجاه قلعة القاهرة. كانتا تجلبان الماء من الخزان، وعند اقتراب موعد صلاة الجمعة، سقطت ثلاث قذائف على هذه المنطقة: الأولى على منزل السماوي والثانية على منزلي والثالثة على جامع السعيد. كان الفاصل الزمني بين سقوط القذيفة والتي تليها بضع دقائق. صعدت الأم مباشرة إلى سقف المنزل بعد سماع الانفجار، وسمعتها تصرخ وتقول: ماتت آية! ماتت رغد! صعدتُ إلى السقف ورأيت منظراً يهدّ الجبال؛ كانتا غارقتين بالدماء، وأمهما في حالة يرثى لها. وفي مساء يوم الواقعة، قامت الأم بتحضير العشاء، وكانت تنادي لابنتيها أن تحضران لتناول الطعام. لم تستوعب بعد ما حدث لابنتيها، ولا أستطيع وصف الألم الذي أشعر به.» [29]

ويُعتقد أن مصدر القذائف كان من قلعة القاهرة، التي كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسيطرة عليها آنذاك. وتقدر المسافة بين قلعة القاهرة والمواقع التي سقطت عليها القذائف بحوالي 2 كيلومتر.

حي عصيفرة، مديرية القاهرة، 20 أغسطس 2015:

في يوم الخميس 20 أغسطس 2015، الساعة 5:00 مساءً، أدى سقوط صاروخ غراد على حي عصيفرة (قرية عصيفرة) بمديرية القاهرة- شمال المدينة بحوالي 2 كيلومتر، إلى مقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين بينهم تسعة أطفال وجرح 13 آخرين بينهم خمسة أطفال.

وعند زيارة منظمة مواطنة تلك المنطقة، التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية، كان لا يزال أهالي الحي يقومون بتنظيف المكان الذي سقط فيه المقذوف على الشارع المرصوف بالأحجار. كانوا يغسلون المكان بالماء لتنظيفه من الدماء وبقايا الأشلاء.

وبعد تحليل بقايا السلاح المستخدم في الهجمة، تبين أنه صاروخ 21- M عيار 122 ملم، أطلق من قاذفة صواريخ غراد 21 – BM. وهو السلاح الذي تحتكر امتلاكه جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح.[30]

يقول محمد سلطان الدميني (48 سنة) والذي قتل ابنه ريدان محمد الدميني (14 سنة) في الهجمة: "كان عدد من أهالي الحي في طرف الشارع متكئين ويمضغون القات، وبالقرب منهم أطفال يلعبون. وفي تمام الساعة 5:00 عصراً، دوى انفجار عنيف، وكنت حينها في نهاية الشارع، على متن عربة نقل المياه (وايت الماء) الخاصة بي. وعند سماعي دوي الانفجار ومشاهدتي للدخان، ظننت أن قذيفة سقطت على منزلي أو على بقالة الخضمي التي تقع في نفس الشارع. وصلت لمكان الواقعة وصعقت من هول المنظر؛ كأني في غزة أو سوريا. الأطفال مرميين على الأرض والدم يملأ المكان مع أصوات الصراخ والأنين. مشهد لن أستطيع وصفه لشدة فظاعته وبشاعته. صدمتي الكبرى عندما رأيت ابني ريدان بين القتلى، كان هناك جرحاً كبيراً ومفتوحاً في ظهره، وأحشائه على الأرض، وجروحاً أخرى مفتوحة في رقبته ورأسه وبقية أجزاء جسمه."[31]

"لا تسألني عن شعوري... لا أدري ماذا فعلنا وماذا فعل الأطفال ليحصل كل هذا؟! صار الخوف هو المسيطر على الجميع كباراً وصغاراً، وبعد الواقعة نزح كثير من أهالي الحي،" أضاف الدميني. كما أشار إلى أن الجرحى أسعفوا إلى مستشفى الروضة ومستشفى الصفوة. [32]

(29) مقابلة منظمة مواطنة مع عبدالله عبدالوهاب الحداد، تاريخ 19 أغسطس 2015.
(30) تحتفظ منظمة مواطنة بصور لبقايا السلاح المستخدم.
(31) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد الدميني، تاريخ 23 أغسطس 2015.
(32) السابق.

حي صينة، مديرية القاهرة، 21 أغسطس 2015:

في يوم الجمعة 21 أغسطس 2015، أدى سقوط قذيفة بجوار شركة إخوان ثابت في حي صينة بمديرية القاهرة- جنوب غرب المدينة بحوالي 3.2 كيلومتر، إلى مقتل طفلين اثنين وجرح سبعة مدنيين بينهم طفلين أيضاً.

يقول بشير حسان عبدالقادر (40 سنة) والد أمجد بشير حسان عبدالقادر (17 سنة)، الذي جرح في الواقعة: "كان أمجد وبعض الأولاد عند بقالة مجاورة لنا، وفي الساعة 6:30 مساءً، سقطت قذيفة عليهم. قتل اثنان: خليل منصور (16 سنة) وعبد الباقي سلطان الخليدي (14 سنة)، وجرح الكثير. قمت مع عدد من أبناء الحي بإسعاف المصابين الى مستشفى المظفر، وتم نقلهم بعد ذلك إلى مستشفى الروضة." [33]

وأضاف عبدالقادر أن المنطقة كانت تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) إلى ما قبل وقوع الهجمة بأيام، وفي ذلك اليوم كانت المقاومة الشعبية قد سيطرت عليها.[34]

ويُعتقد أن القذيفة أطلقت من اتجاه جولة القصر الجمهوري التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون).

حي الكوثر بمديرية القاهرة، 23 أغسطس 2015:

في يوم الأحد 23 أغسطس 2015، حوالي الساعة 5:15 مساءً، أدى سقوط قذيفة على حي الكوثر بمديرية القاهرة- شمال شرق المدينة بحوالي 1.3 كيلومتر، إلى مقتل ما لا يقل عن أربعة مدنيين بينهم طفلين وجرح تسعة آخرين بينهم ستة أطفال.

كانت المنطقة تحت سيطرة المقاومة الشعبية، وكانت أقرب نقطة أمنية تتمركز فيها تقع في شارع الموشكي- بحسب المقابلات التي أجرتها منظمة مواطنة. ويبعد شارع الموشكي بحوالي 3 كيلومتر عن حي الكوثر.

يقول أحد أقارب أحمد محفوظ سالم (17 سنة)، وهو أحد جرحى الواقعة: "كنت في منزلي، وفي حوالي الساعة 5:15 مساءً، سمعت انفجار قذيفة بعيدة عن منطقتنا، وبعدها بقليل، سمعت دوي انفجار قوي جداً لقذيفة ظننت أنها سقطت على منزلنا. خرجت من البيت لأتفقد إخواني وأولاد أخي، ورأيت الأطفال الذين كانوا يلعبون كرة القدم بجوار منزل محمد إسماعيل، الذي سقطت عليه القذيفة، وجميعهم على الأرض ينزفون. رأيت فاروق عبدالوارث سعيد (46 سنة) وابنه ميار (8 سنوات) وأجسادهم منتهية تماماً؛ كان رأس فاروق منفصل عن جسده. بعدها قام شباب من الحي بإسعاف الجرحى على متن دراجة نارية وسيارة نقل." [35]

ويضيف محمد جمال هادي (18 سنة)، وهو أحد الجرحى في الواقعة: « كنا نلعب كرة القدم في الحي وفجأة سمعنا صوت انفجار قذيفة بالقرب من صيدلية صدام في الشارع الرئيسي. أوقفنا اللعب وأخذ حسام هاشم مصطفى (10 سنوات) -أحد القتلى- الكرة وذهب للبيت، ونادته جدته بأن ينادي أخاه مصطفى (12 سنة) -أحد الجرحى- ليعود إلى البيت. حضر حسام وأخبرنا بأن المكان خطير وأن علينا العودة إلى منازلنا. قلنا له بأننا سنعود أدراجنا إذا سقطت قذيفة أخرى. لكن عند ذهاب حسام قررنا العودة معه إلى منازلنا، وتوقفت سيارة حيث كنا نلعب، وسقطت القذيفة

(33) مقابلة منظمة مواطنة مع بشير عبد القادر، تاريخ 30 أغسطس 2015.
(34) السابق.
(35) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد أقارب الضحايا، تاريخ 24 أغسطس 2015.

الثانية. كنت حينها على مقربة من باب المنزل وسقطت أرضاً بسبب الانفجار. شعرت وكأن العالم قد أظلم من حولي وبأن جسدي ينقطع إلى نصفين بسبب الانفجار. كل الذين أتذكرهم في الشارع والذين قاموا بإسعافنا بسياراتهم الخاصة إلى مستشفى الصفوة، كانوا من أبناء الحي. ظل صوت انفجار القذيفة مدوياً في أذني حتى اليوم التالي. نريد أن نعيش وأن ندرس ونلعب كما كنا من قبل.» [36]

شارع جمال مديرية المظفر، 23 أغسطس 2015:

في يوم الأحد 23 أغسطس 2015، حوالي الساعة 10:00 مساءً، سقط صاروخ غراد على عمارة محمد درهم القدسي في شارع جمال أمام فندق ديلوكس بمديرية المظفر وسط المدينة. تهدم الطابقين الثاني والثالث من عمارة القدسي، وقتلت ستّ نساء وطفلة، وجرح رجلين وطفلتين وامرأة.

كانت المقاومة الشعبية تسيطر على المنطقة، وهناك العديد من المحلات التجارية في الشارع الذي يعتبر أكبر وأهمّ شوارع المدينة. قبل سقوط الصاروخ كان هناك إطلاق لنيران مدفعية من منطقة الحوبان- شرق المدينة- والتي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، باتجاه قلعة القاهرة التي كانت قد سيطرت عليها المقاومة الشعبية حينها.

وبعد تحليل بقايا السلاح المستخدم في الهجمة، تبين أنه صاروخ 21-M عيار 122 ملم، أطلق من قاذفة صواريخ غراد 21 – BM. وهو السلاح الذي تحتكر امتلاكه جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح.[37]

قتل في هذه الواقعة سميرة محمد سيف القدسي (18 سنة)، سناء جميل درهم القدسي (20 سنة)، حياة قاسم نعمان القدسي (30 سنة)، أميرة عبده درهم القدسي (20 سنة)، أمل عبدد درهم القدسي (16 سنة)، سميرة عبده درهم القدسي (20 سنة)، مريم محمد درهم القدسي (18 سنة). وجرح عبدالله سعيد درهم القدسي (9 سنوات)، أمة الرحمن جميل درهم القدسي (17 سنة)، أحمد يحيى حسن (35 سنة)، ابتهال سعيد درهم القدسي (41 سنة)، ومحمد درهم القدسي (54 سنة).

يقول محمد درهم القدسي (54 سنة)، وهو أحد الجرحى ورب الأسرة: " كنت أعمل في بقالتي التى تقع في نفس البناية في الدور الأرضي. كان الوضع في ذلك اليوم غير آمن في أغلب مناطق المدينة منذ الصباح، والقصف مستمر على أغلب الأحياء السكنية من مواقع الحوثيين المحيطة بالمدينة. سمعت صوت المقذوف قبل سقوطه وأحدث انفجاراً مدوياً أدى إلى تساقط البضائع في المحل. كنت مصدوماً ولم أشعر بشيء، وكنت كالمجنون عندما رأيت ركام البيت. ظل الناس ساعة كاملة وهم يرفعون الأنقاض لإخراج الضحايا وإسعافهم إلى مستشفى الروضة – لم أتوقع كل ماحدث."[38]

وأضاف القدسي أنه لم يكن يوجد في الشارع أي مسلحين تابعين للمقاومة الشعبية عند وقوع الهجمة.[39]

(36) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد جمال هادي، تاريخ 27 أغسطس 2015.
(37) تحتفظ منظمة مواطنة بصور لبقايا السلاح المستخدم.
(38) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد درهم القدسي، تاريخ 24 أغسطس 2015.
(39) السابق.

عزلة الربيعي، مديرية التعزية، 24 أغسطس 2015:

في يوم الاثنين 24 أغسطس 2015، حوالي الساعة 4:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على قرية الدبح في عزلة الربيعي بمديرية التعزية- غرب المدينة بحوالي 15 كيلومتر، إلى مقتل رجل وطفل وجرح ما لا يقل عن 13 مدني بينهم ثمانية أطفال.

يقول عبدالله عبده عباس، الذي جرح في الواقعة شقيقه محمد عبده عباس (30 سنة) وأولاده عبدالرحمن عباس (10 سنوات) ورامي عباس (13 سنة): "كانوا يجلسون بجانب دكان عبدالله عبده سيف بعد خروجهم من صلاة العصر، حين سقطت القذيفة، وتطايرت الشظايا على من كان في المكان. تم اسعاف الضحايا بسياراتنا الخاصة لأنه لم تتوفر سيارات إسعاف. ووصلوا الى مستشفى الكرامة ثم نقلوا إلى مستشفى الصفوة." [40]

وتعد هذه المنطقة من مناطق التماس. وعلى حد قول عباس، فإن هذا الهجوم هو الأول الذي يسقط فيه ضحايا في المنطقة خلافاً للهجمات السابقة.

وادي القاضي، مديرية القاهرة، 30 أغسطس 2015:

في يوم الأحد 30 أغسطس 2015، حوالي الساعة 9:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة على منزل ناجي أحمد منصور في وادي القاضي بمديرية القاهرة- غرب المدينة بحوالي 1.5 كيلومتر، إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين بينهم طفلة، وجرح رجل وطفل.

يقول بشار مرشد الطاهري (32 سنة) وهو جار الضحايا: "كنت في سقف منزلي، المجاور لمنزل ناجي أحمد منصور. كانت الساعة 9:00 مساءً، وكان بجانبي أحمد ناجي أحمد. وقتها سمعنا صوت انفجار قوي وتطايرت شظايا إلى سقف منزلي، لكن لم نصب بأذى. خرجنا بسرعة واتجهنا للبيت الذي قُصف. وجدنا مهند ناجي أحمد منصور (16 سنة) مصاباً. قمت ومعي أهالي الحي بإخراج الجثث وإسعافه مع بقية الجرحى. أسعفناهم إلى مستشفى الروضة فوق طقم عسكري تابع للمقاومة الشعبية وعربة نقل مياه. بعد حوالي 20 دقيقة من سقوط القذيفة الأولى، سقطت ثلاث قذائف أخرى، لكن الحمد لله لم يصب أحد بأذى. هذه منطقة مكتظة بالسكان." [41]

ويقع الحي تحت سيطرة المقاومة الشعبية. ويُعتقد أن مصدر إطلاق القذائف كان من منطقة عصيفرة وشارع الأربعين، حيث كانت تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون) حينها، وتبعد حوالي 2.5 كيلومتر عن مكان سقوط القذيفة.

(40) مقابلة منظمة مواطنة مع عبد الله عبده عباس، تاريخ 25 أغسطس 2015.

(41) مقابلة منظمة مواطنة مع بشار مرشد الطاهري، تاريخ 31 أغسطس 2015.

حي وادي المدام، مديرية القاهرة، 3 سبتمبر 2015:

في يوم الخميس 3 سبتمبر 2015 حوالي الساعة 11:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة على حي وادي المدام بمديرية القاهرة- جنوب المدينة بحوالي 1 كيلومتر، إلى مقتل مدني واحد وجرح ثلاثة آخرين.

يقول عبدالله علي يحيى مسعد (20 سنة)، الذي أصيب بشظايا من القذيفة: "كنا نمضغ القات على دكة بجوار بقالة الشوافي. كان ذلك اليوم هادئاً منذ الصباح، وعند الساعة 11:00 مساءً، سقطت أمامنا قذيفة بشكل مفاجئ. أتذكر أني سمعت حينها صوتاً كصوت الرعد، وشعرت وكأن أحد ما قذفني بقوة من مكاني. شعرت بعدها بتنميل في يدي وقدمي اليمنى وكان الدم يسيل منهما. كل الذين كانوا يجلسون بجوار البقالة أصيبوا ومن بينهم والدي علي يحيى أحمد (45 سنة)، وقام بعضٍ من أهالي الحي بإسعافنا بسياراتهم. لايزال والدي في غيبوبة ويرقد في مستشفى الروضة (حتى وقت إجراء المقابلة). أفضل الموت على هذه الحياة – خوف وقلق في كل ساعة."[42]

ويقع حي وادي المدام تحت سيطرة المقاومة الشعبية. كما أشار مسعد إلى أنه لم يستطع تحديد مصدر القذيفة، وأن أغلب الناس قد نزحوا من الحي بسبب القصف المستمر في تلك الفترة.

حي الظاهرية، مديرية المظفر، 3 سبتمبر 2015:

وفي يوم الخميس 3 سبتمبر 2015، حوالي الساعة 9:00 مساءً، تسبب سقوط قذيفة على حي الظاهرية بمديرية المظفر- جنوب المدينة بحوالي 1.2 كيلومتر، إلى مقتل منيب جميل محمد علي أمين (15 سنة) وجرح محمد محمد محسن مقبل (42 سنة).

سقطت القذيفة بجانب منزل جميل محمد علي أمين، وعندما زارت منظمة مواطنة حي الظاهرية، الذي تسيطر عليه المقاومة الشعبية، كانت الأسرة تقوم بإخلاء المنزل لغرض النزوح. يقول محمد مقبل الذي أصيب بشظايا في البطن وأسفل الوجه والردف الأيسر: "كنت أنا ومنيب نتناول طعام العشاء في الشارع بالقرب من منزله، وعندما انتهينا قام منيب بإدخال صحون الطعام إلى المنزل، وقمت بغسل يدي. بعد لحظات، خرج منيب من المنزل للعب، وحينها سقطت القذيفة." [43]

كان موقع سقوط القذيفة يبعد عنهما بحوالي سبعة أمتار. يضيف مقبل: "التفتُ لأرى منيب وإذا به ملقى على الأرض بنفس المكان الذي كنا نتعشى فيه. لم أكن مستوعباً لما حدث، ونبهني أهالي الحي إلى الدم الذي يخرج من بطني ولم أكن أشعر به آنذاك من هول الفاجعة والخوف. كان الموقف مرعباً، وكانت الأصوات ممزوجة بين صراخ وبكاء الأطفال والنساء. خرج أسامة ابن عم منيب، ووالد منيب من المنزل؛ كانوا يمضغون القات وقت الواقعة، وقام أسامة بمساعدة شباب الحي بإسعافنا إلى مستشفى الروضة. فارق منيب الحياة في ذات اللحظة التي أصيب بها، وتم إجراء الإسعافات الأولية لي في مستشفى الروضة."[44]

كما أشار مقبل إلى أنه في ذلك اليوم سقطت أربع قذائف على حي الظاهرية، ثلاث منها سقطت في أوقات متقاربة؛ حيث سقطت الأولى على منزل عبده شرف وقت المغرب، والثانية سقطت بعد حوالي نصف ساعة، على مقربة من مدخل

(42) مقابلة منظمة مواطنة مع عبدالله علي، تاريخ 6 سبتمبر 2015.
(43) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد محمد محسن مقبل، تاريخ 6 سبتمبر 2015.
(44) السابق.

حي الظاهرية، ولم تتسبب بسقوط ضحايا. أما القذيفة الثالثة، فقد سقطت على مقبرة الجبرتية بنفس وقت سقوط القذيفة الثانية، بينما سقطت الرابعة بجوار منزل جميل أمين.

وبحسب المقابلات التي أجرتها منظمة مواطنة، لم تكن هناك تجمعات مسلحة بداخل المنطقة وقت سقوط القذائف. وتضمنت المقابلات إفادات بأن القصف اشتد على المنطقة بشكل متكرر بعد سيطرة المقاومة الشعبية على قلعة القاهرة الأحد 23 أغسطس 2015. وتبعد قلعة القاهرة عن مكان الواقعة بحوالي 400 متر. وتقوم جماعة أنصار الله (الحوثيون) بالقصف من مناطق عدة منها الحوبان وفندق سوفيتيل السياحي الذي يتمركز فيه مقاتلو الجماعة.

حي المسبح، مديرية المظفر، 19 سبتمبر 2015:

في يوم السبت 19 سبتمبر 2015، حوالي الساعة 5:30 مساءً، أدى سقوط قذائف على مركز فرح مول التجاري، الواقع في حي المسبح مديرية المظفر- شمال المدينة بحوالي 700 متر، إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين بينهم امرأتين وجرح ثلاثة بينهم طفلين.

ويقع جزء من مبنى المركز التجاري (فرح مول) بداخل نادي تعز السياحي في نفس الحي. وتبين لمنظمة مواطنة أن مجموعات مسلحة تابعة للواء صادق سرحان، أحد القيادات العسكرية البارزة الموالية للرئيس هادي في تعز، كانت تحتل المكان ومتمركزة في النادي، وأن أفراد هذه المجموعات المسلحة يتجولون في الحي على نحو متواصل.[45]

يقول محمد جمال المقطري (15 سنة)، وهو أحد الجرحى في الواقعة، ويعاني جراء إصابته من شلل نصفي لأطرافه السفلية، وهو أيضاً شقيق أمجد جمال المقطري (18 سنة) أحد القتلى: "في حوالي الساعة 5:30 مساءً كنت أعمل بداخل فرح مول وأخي أمجد بجانبي. أوشكنا على الاغلاق بعد سماعنا تساقط قذائف قريبة من المكان. قام مشرفو الأمن بإخلاء العاملين من المركز، وجاءت منى سلطان سعيد ثابت وابنتها مروة عبدالله علي الصبري (من سكان الحي) قبل أن نغلق بلحظات، وأصررن على شراء بعض الحاجيات. عدت معهن الى الداخل، وحينها سمعت صوتاً كالرعد وسقطت أرضاً ورأيت الدخان يملأ المكان. كانت مروة تصرخ، وحين اتضحت لي الرؤية، رأيت أخي أمجد وقد سقط أرضاً وانشق رأسه. آلمني قلبي حينما رأيته، أما بقية جسدي فلم أكن أشعر به. صرخت بأخي من هول فجيعتي، وحاولت النهوض لاحتضانه لكن لم أستطع. رأيت جسد مروة منكفئاً على جسد أمها وهي تصرخ والدماء تسيل من ظهرها."[46]

يضيف المقطري: "قام الناس بإسعافنا جميعنا إلى مستشفى الروضة وكنت أنا ومروة في ذات حافلة النقل، وكانت تصرخ بالشهادة ولفظت روحها وهي بجواري قبل وصولنا الى المستشفى. اعتقد أن مصدر القذائف كان من تبة السلال التي يسيطر عليها الحوثيون. (تقع بالقرب من جولة القصر وتبعد عن مكان الواقعة بحوالي 3.5 كيلومتر). كانوا يستهدفون النادي الذي تسيطر عليه المقاومة الشعبية لكن لم يصب أحد هناك، بل جميع من قتلوا وجرحوا كانوا مدنيين."[47]

وتقول مها عبدالله علي الصبري (30 سنة) ابنة منى سلطان سعيد ثابت (50 سنة) وأخت مروة عبدالله علي الصبري (20 سنة) واللتان قتلتا في الواقعة: "كنا نسمع أصوات انفجارات لقذائف في حينا بين 5:30 و6:00 مساءً،

(45) صادق سرحان أحد القيادات العسكرية الموالية للرئيس هادي في محافظة تعز ، رئيس المجلس العسكري أحد كيانات المقاومة الشعبية في تعز.
(46) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد جمال المقطري، تاريخ 2 مارس 2016.
(47) السابق.

وبالرغم من ذلك، خرجت أمي مع مروة للتسوق من فرح مول. كنت قلقة جداً لأن الوضع لم يكن مطمئناً. سمعت صوت انفجار قذيفة بعد خروجهن بحوالي خمس دقائق، وبقيت انتظر وصولهن حتى وصلني خبراً بأنهن أصبن، وأنه قد تم اسعافهن. خرجت أجري لألحق بهن، ورأيت أمي وقد أصابت شظية مؤخرة رأسها وماتت فوراً. وأصيبت مروة بشظايا تسببت بجرح مفتوح وكبير في ظهرها إلى جانب شظايا في أنحاء متفرقة من جسمها. لا أعلم حقيقة من أين جاءت القذائف أو ماهيتها." [48]

كان أمجد عبود محمد محمد (17 سنة)، وهو أحد الجرحى ونجل عبود محمد محمد (45 سنة)- أحد القتلى، يعمل في بقالة المنتزه القريبة من نادي تعز السياحي بحوالي 35 متراً. يقول محمد: "بدأت القذائف تتساقط على الحي بين الساعة 5:15 مساءً والساعة 6:00 مساءً، وحينها كان والدي يجلس بجانبي. حين سمع سقوط القذيفة بداخل فرح مول ورأى الدخان يتصاعد، هرع مسرعاً مع صديقه طارق عبد الرحيم الحزمي (25 سنة) إلى داخل المركز التجاري، وحملوا القتلى والمصابين إلى السيارات لإسعافهم. وبعد عودتهم وهم بالقرب من البقالة يغسلون أيديهم، سقطت قذيفة على مقربة منهم وقتلوا. خرجت لأرى أبي، ورأيته ملقىً على الأرض والدماء تسيل منه بسبب إصابته بشظايا أسفل أذنه اليسرى. كان يحاول أن يقول لي شيئاً ولم يستطع. أصبت بشظيتين في فخذي الأيمن وكتفي الأيسر، إلا أني لم أشعر بإصابتي في ذلك الوقت. قمت بنقل والدي وصديقه إلى مستشفى الروضة، وبعد ذلك دفنّاهما في مقبرة الأجينات." [49]

وفي ذلك اليوم سقطت سبع قذائف على الأقل بين الساعة 5:30 مساءً والساعة 9 مساءً. سقطت القذيفة الأولى على بقالة الحزمي، التي تبعد حوالي 300 متر عن المركز التجاري فرح مول، وسقطت الثانية على المركز التجاري، والثالثة على الشارع الرئيسي لحي المسبح، الذي يبعد عن المركز التجاري بحوالي 450 متراً، والرابعة على عمارة مجاورة لبقالة المنتزه بجوار نادي تعز السياحي، والخامسة على تقاطع ديلوكس والمسبح الأسفل، والسادسة على فرح مول مجدداً في حوالي الساعة 8:30 مساءً، والأخيرة على حي الضربة، الذي يبعد عن حي المسبح بحوالي 300 متر.

حي مدرسة الثورة، مديرية القاهرة، 13 أكتوبر 2015:

في يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2015، حوالي الساعة 5:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على أطفال كانوا يلعبون في زقاق بحي مدرسة الثورة مديرية القاهرة- جنوب المدينة بحوالي 500 متر، إلى مقتل طفل وجرح ما لا يقل عن ثمانية أطفال. ويقع الحي تحت سيطرة المقاومة الشعبية.

لم يكن يعلم الطفل فريد شوقي الذماري (6 سنوات)، وهو صاحب الصرخة الشهيرة "لا تقبروناش"، أن قذيفة ستودي بحياته بينما كان يلعب مع أقرانه في الحي.

تقول سعاد رشاد محمد عبدالله (23 سنة) والدة الطفلين فريد شوقي الذماري وهيثم شوقي الذماري (4 سنوات)، الذي جرح في الواقعة: "خرج فريد يلعب بالشارع كعادته مع أطفال الحي بجوار بناية عبد الفتاح كيدمه، سقطت القذيفة وهرب الجميع عدا فريد الذي بقي مكانه بسبب الفاجعة. كان والده نائماً وعندما وقع انفجار القذيفة فزع من نومه وخرج يبحث عن أبنائه. رأى زوجي الطفل لؤي محمد درهم (3 سنوات) وهو مصاباً وقام بإسعافه ولم ينتبه إلى أن ابنه فريد مصاب أيضاً. قام جارنا محمد صادق بإسعاف فريد إلى مستشفى الروضة وأبلغ زوجي لاحقاً أن

(48) مقابلة منظمة مواطنة مع مهى عبدالله علي الصبري، تاريخ 2 مارس 2016.

(49) مقابلة منظمة مواطنة مع أمجد عبود محمد محمد، تاريخ 2 مارس 2016.

ابنه هناك. ثم نقل فريد من مستشفى الروضة إلى مستشفى الثورة."[50]

كان الطفل فريد يبكي في المستشفى وهو مصاب ويقول "لا تقبروناش"[51]، ولكنه توفي يوم السبت 17 أكتوبر 2015، بعد أربعة أيام من إصابته.[52]

مديرية القاهرة ومديرية المظفر، 21 أكتوبر 2015:

في يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2015، حوالي الساعة 4:30 مساءً، أدى إطلاق عدة مقذوفات على أجزاء من مديريتي القاهرة والمظفر- وسط مدينة تعز، إلى مقتل ما لا يقل عن 11 مدني بينهم طفلين وامرأة وجرح ما لا يقل عن 29 مدني بينهم امرأة وأربعة أطفال.

كانت المناطق التي تعرضت لهذه الهجمة الدامية تقع تحت سيطرة المقاومة الشعبية. وبعد تحليل صور بقايا السلاح المستخدم في الهجمة، تبين أنها لصاروخ M-21 عيار 122 ملم، أطلقت من قاذفة صواريخ غراد BM – 21، وهو السلاح الذي تحتكر امتلاكه جماعة أنصار الله وقوات صالح.[53]

يقول محمد علي مقبل الزريقي (25 سنة) زوج سوسن محمد علي العواضي (20 سنة)، التي جرحت في الواقعة: «خرجت سوسن عصر الأربعاء إلى السوق في شارع التحرير (وسط المدينة) مع صديقتها سمية أحمد علي غالب (17 سنة)، لشراء عباية لسمية استعداداً لامتحانات الثانوية العامة. وبينما كنّ في السوق، سقطت قذيفة أدت إلى مقتل سمية على الفور، وأصيبت سوسن بجروح بالغة.»[54]

يضيف الزريقي: «شارع التحرير الذي سقطت فيه القذيفة سوق شعبي، ولا يوجد فيه أية اشتباكات أو نقاط للمسلحين أو آليات عسكرية.»[55]

يقول وليد سعيد أحمد (28 سنة)، وهو أحد الجرحى: «خرجت من المنزل وذهبت عصراً إلى السوق المركزي (وسط المدينة) حوالي الساعة 4:00 مساءً، لشراء بعض الخضروات. سمعت صوت انفجارات قوية عند الساعة 4:30 مساءً، وبدأت أجري، وكان الناس بحالة رعب والجميع يجري من الخوف. لم أكن أعلم أن هروبي سيكون قريباً من مكان سقوط القذيفة. سقطت القذيفة بالقرب مني ولا أعرف أين سقطت بالتحديد. الدخان تصاعد في المكان، والشظايا أصابتني في أجزاء متفرقة من جسدي، وهناك آخرون أيضاً أصيبوا بجواري. لا أدري لماذا استهدفت هذه المنطقة وهي ليست جبهة قتال. النقاط الأمنية التي يسيطر عليها مسلحو المقاومة الشعبية بعيدة من هذا المكان، وأقرب نقطة تفتيش تقع في منطقة صينة والدحي (حوالي 4 إلى 5 كيلومترات).»[56]

وتقول زينب علي عبدالله سيف (20 سنة)، والتي كانت تسكن مع أسرتها في إحدى شقق فندق قصر حمير في منطقة السوق المركزي إلى جانب أربع أسر أخرى بعد نزوحهم من جبل الوعش (شمال المدينة بحوالي 7 كيلومتر) بسبب

(50) مقابلة منظمة مواطنة مع سعاد رشاد محمد عبد الله، تاريخ 18 أكتوبر 2015.
(51) "لا تقبروناش" بمعني "لا تدفنوني" باللهجة العامية في تعز.
(52) حصلت منظمة مواطنة على صورة من شهادة الوفاة للطفل فريد الذماري صادرة من هيئة مستشفى الثورة بتعز.
(53) تحتفظ منظمة مواطنة بصور لبقايا السلاح المستخدم.
(54) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد علي الزريقي، تاريخ 25 أكتوبر 2015.
(55) السابق.
(56) مقابلة منظمة مواطنة مع وليد سعيد أحمد، تاريخ 25 أكتوبر 2015.

الاشتباكات: «عند الساعة 4:30 مساءً سمعت انفجارات قوية وقريبة. خفنا كثيراً وهربنا من الشقة إلى ممر الفندق، ورغم أني أسكن في الدور قبل الأخير، إلا أن القذيفة سقطت على سطح الفندق واخترقته كما اخترقت الدور الأخير أيضاً، ووصلت إلى الممر حيث كنا وأصبت أنا وآخرين. وتم إسعافنا خلال دقائق إلى مستشفى الثورة.» [57]

يقول إسماعيل محمد ناجي (30 سنة)، وهو شاهد على إصابة عرفات محمد عبدالله الشحمي (35 سنة) ومقتل عمار محمد عبدالله الشحمي (25 سنة): «كان عرفات كعادته يعمل في محل تجاري بشارع 26 سبتمبر (جنوب غرب المدينة بحوالي 700 متر)، وبين الساعة 4:00 و4:30 مساءً، كان عرفات وعمار يقفان أمام باب المحل، ووقتها سقطت القذيفة قريباً جداً من المكان الذي يقفان فيه. دفع قوة الانفجار عرفات وعمار إلى الناحية الأخرى من الشارع. أصيب عرفات بإصابات بالغة وحروق في جميع أنحاء جسمه، أما عمار فقد توفي ولم نجد إلا نصف جسمه العلوي مرمي في الشارع، وقد تم نقلهما بعد ذلك على متن إحدى السيارات إلى مستشفى الثورة. لم يكن هناك أي تواجد لمسلحين ولا يوجد في شارع 26 سبتمبر أية نقطة تابعة للمقاومة الشعبية.» [58]

يقول عمر منير أمين (12 سنة) وهو أحد جرحى الواقعة: «كنت أمشي في الشارع في طريقي لشراء خضروات وحاجيات للبيت من السوق المركزي. سمعت صوت انفجار قوي وقريب من السوق. هربت وكنت أجري في الشارع، وبعدها حصل انفجار ثانٍ أقوى من الانفجار الأول وكان قريب جداً مني. سقطت أرضاً وأصبت في بطني، وأتى أناس قاموا بإسعافي إلى مستشفى الثورة. كان السوق ممتلئاً بالناس مثل كل يوم، ولم تكن هناك أية اشتباكات.» [59]

حول ضحايا هذه الهجمة، تقول نسيم أحمد علي (27 سنة)، وهي ممرضة في قسم الطوارئ بهيئة مستشفى الثورة العام: «عند حوالي الساعة 4:30 مساءً، وصل إلينا ما يقارب 30 جريحاً وأربعة قتلى على دفعات. العديد منهم أطفال ونساء، وكانت أغلب الإصابات بالغة؛ فمثلاً كانت إصابة أحدهم خطيرة في الدماغ، وآخر محروق بالكامل، وثالث يده مبتورة، وهناك الكثير من الحالات المشابهة.» [60]

ويقول أحمد عبد القادر الدميني (27 سنة)، وهو طبيب في هيئة مستشفى الثورة العام: «فوجئت بعدة انفجارات لقذائف متتابعة وقوية تهز المدينة، وأحدها كانت تبعد عن المستشفى بحوالي 300 متر تقريباً. تبعها بعد حوالي 15 دقيقة وصول سيارات محملة بجثث وجرحى إلى المستشفى، فتوجهت إلى قسم الإسعاف. صادف وصولي إلى قسم الإسعاف وصول قتيلين وأكثر من 10 جرحى. كانوا من المدنيين وبينهم نساء وأطفال. وبعد دقائق تزايد عدد الحالات إلى 30 جريحاً وثلاثة قتلى، ثم توفي الرابع أثناء التحضير لإجراء عملية جراحية له. كانت إصابتهم بشظايا في الرأس والصدر والأطراف والبطن. كانت مناظر الدماء والأشلاء تملأ المستشفى. أحدهم وصل إلينا وفي صدره جرح كبير ومفتوح، وأقدامه مهشمة، وآخر أصيب بشظية اخترقت رأسه، وثالث تم إيصال نصفه العلوي إلى المستشفى وقد فارق الحياة.» [61]

(57) مقابلة منظمة مواطنة مع زينب علي عبد الله سيف، تاريخ 25 أكتوبر 2015.
(58) مقابلة منظمة مواطنة مع إسماعيل محمد ناجي، تاريخ 25 أكتوبر 2015.
(59) مقابلة منظمة مواطنة مع عمر منير أمين، تاريخ 25 أكتوبر 2015.
(60) مقابلة منظمة مواطنة مع نسيم أحمد علي، تاريخ 25 أكتوبر 2015.
(61) مقابلة منظمة مواطنة مع أحمد عبد القادر الدميني، تاريخ 25 أكتوبر 2015.

حي الدحي، مديرية المظفر، 16 نوفمبر 2015:

في يوم الاثنين 16 نوفمبر 2015، حوالي الساعة 3:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على حي الدحي بمديرية المظفر- غرب المدينة بحوالي 2.5 كيلومتر، إلى مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين وجرح مدنيين اثنين.

عندما زارت منظمة مواطنة مكان الواقعة، كانت المنطقة تشهد اشتباكات بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمقاومة الشعبية بأسلحة متوسطة. [62] وقد عثرت منظمة مواطنة في هذه الواقعة على بقايا السلاح المستخدم، وبعد تحليله تبين أنه قذيفة هاون شديدة الانفجار.[63]

يقول حسام سلطان سعيد (25 سنة)، الذي قتل والده في هذه الواقعة: «حدثت الواقعة بجوار جامع أنس بحي الدحي. أغلب الاشتباكات والقصف بين المقاومة والحوثيين تحدث أثناء الليل، وتقع أقرب نقطة تابعة للمقاومة الشعبية على بعد 100 متر، ويتمركز مقاتلو المقاومة على الجانب الشرقي من «تبة» (تلّ) الخوعة (حوالي 200 متر من مكان الواقعة)، وفي الجانب الشمالي من التبة، يتمركز مقاتلون يتبعون جماعة الحوثي (حوالي 200 متر من مكان الواقعة).» [64]

ويضيف حسام: "كان أبي مع بقية الجيران الذين قتلوا في هذه الواقعة، يمضغون القات على دكة (مصطبة) في الشارع، وفجأة سقطت القذيفة وتسببت بمقتل أربعة أشخاص: والدي سلطان سعيد عثمان (50 سنة)، سعيد سيف مهيوب عبدالله (55 سنة)، عيسى جميل أحمد سعيد (20 سنة)، وأحمد عبدالحميد العليمي (20 سنة)، إلى جانب أحد المهمشين يبلغ من العمر (30 سنة) تقريباً، كان يمشي في الشارع عند سقوط القذيفة. كما جُرح اثنان: مختار أحمد الشرعبي (23 سنة) ومحمد فهمي الحسبي (28 سنة). بعدها بحوالي ربع ساعة، سقطت قذيفة أخرى على الشارع الرئيسي، بالقرب من النقطة التابعة للمقاومة الشعبية. تكسرت زجاجات نوافذ الدور الثالث حيث أسكن بفعل الضغط والشظايا. خرجت من البيت ورأيت أبي ومن معه وهم موتى– رأيتهم وقد صاروا قطع لحم وأحشاء داخلية مختلطة بالدماء، والدخان يملأ المكان." [65]

ويقول بكر سعيد سيف مهيوب (25 سنة)، الذي قتل والده أيضاً في الواقعة: "وصلت لمكان الواقعة وصدمت من منظر الجثث؛ كان والدي بين الضحايا، ووجدت مختار الشرعبي ومحمد فهمي على قيد الحياة. كانت القذيفة قد دفعت بالقتلى والجرحى باتجاهات مختلفة." [66]

حي الضربة السفلى، مديرية المظفر، 20 نوفمبر 2015:

في يوم الجمعة 20 نوفمبر 2015، حوالي الساعة 6:15 مساءً، أدى القصف على منطقة الضربة السفلى بمديرية المظفر- غرب المدينة بحوالي 1.5 كيلومتر، إلى جرح ما لا يقل عن ثلاثة أطفال.

عند زيارة منظمة مواطنة لمكان الواقعة، كانت هناك مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية تحتل مدرسة سبأ

(62) زيارة منظمة مواطنة للموقع في 3 مارس 2016 قبل سيطرة المقاومة الشعبية على المنطقة بالكامل في (10مارس 2016 تقريباً)
(63) تحتفظ منظمة مواطنة بصور لبقايا السلاح المستخدم.
(64) مقابلة منظمة مواطنة مع حسام سلطان سعيد، تاريخ 3 مارس 2016.
(65) السابق.
(66) مقابلة منظمة مواطنة مع بكر سعيد سيف مهيوب، تاريخ 3 مارس 2016.

الجديدة للبنين، والتي تقع بالقرب من مكان الواقعة بحوالي 150 متراً. وعلمت منظمة مواطنة بأن الواقعة حدثت بعد حوالي نصف ساعة من انتهاء اجتماع اللجنة الأمنية الذي عقد بداخل مبنى المجلس المحلي، المحتل من قبل المقاومة الشعبية أيضاً. ويبعد مبنى المجلس المحلي عن موقع سقوط القذيفة بحوالي 70 متراً.

يقول أحمد غيلان المحمدي (60 سنة)، وهو والد الطفلة ملاك أحمد غيلان المحمدي (10 سنوات) التي جرحت في هذه الواقعة: "كانت ملاك عائدة من الفرن برفقة رؤى عادل المعمري (9 سنوات)، وكنت حينها في البيت. سمعت صوت انفجار، وخرجت من المنزل مهرولاً باتجاه جامع الرحمن، حيث سقطت القذيفة في الشارع المرصوف بالحجر، وتسببت بإصابتهما بشظايا. كان الدخان يملأ الشارع بعد سقوط القذيفة، وأغلب الناس خائفون في تلك اللحظة من سقوط قذائف أخرى، كما يحدث في كثير من وقائع القصف. أسعفت ابنتي مباشرة إلى مستشفى الثورة العام، حيث عملوا لها الإسعافات الأولية، وعدت بها مباشرة إلى المنزل، لأن المستشفى غير آمن، ولا يوجد فيه أطباء أو أدوية بسبب الحصار." [67]

ويضيف المحمدي بأن "هذه المنطقة قد استهدفت أكثر من مرة في السابق دون سقوط ضحايا." [68]

ويؤكد محمد علوان ثابت (64 سنة)، أحد شهود العيان على الواقعة، بقوله: "سقطت القذيفة أثناء خروجي من الجامع بعد صلاة المغرب. كان صوت الانفجار قوي جداً حتى شعرت بتأثير الضغط على أذني من شدته. ملأ الدخان والصراخ المكان، ورأيت ملاك ورؤى قد سقطتا أرضاً، وكان هناك شخص آخر مصاباً في رأسه، وكان يجري ويصرخ من الخوف، وقد علمت فيما بعد بأنه ياسر سمير القباطي (15 سنة)." [69]

حوض الأشراف، مديرية صالة، 1 ديسمبر 2015:

في يوم الثلاثاء 1 ديسمبر 2015، حوالي الساعة 11:30 صباحاً، أدى القصف على حي جامع الكويت في منطقة حوض الأشراف بمديرية صالة- شرق المدينة بحوالي 2 كيلومتر، إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أطفال وجرح ما لا يقل عن 10 مدنيين بينهم خمسة أطفال.

كان الضحايا الذين سقطوا في هذه الواقعة يقومون بجلب الماء من الخزانات، التي وزعت في الأحياء السكنية وتعبأ مجاناً من قبل بعض فاعلي الخير وبعض منظمات الإغاثة، للتخفيف من وطأة الحصار على الأهالي.

وبعد تحليل صور التقطتها منظمة مواطنة لموقع سقوط القذيفة، تبين أنها لمدفع هاون عيار 60 ملم، وكان مصدرها من جهة الشرق، وتحديداً من القصر الجمهوري، الذي يبعد عن مكان الواقعة بحوالي 1.2 كيلومتر، وتسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون).

وعند زيارة منظمة مواطنة لمكان الواقعة، كانت هناك نقطة تفتيش تابعة للمقاومة الشعبية على مسافة نصف كيلومتر تقريباً. كما كانت المقاومة الشعبية تسيطر على عمارة الحربي، المكونة من 10 طوابق، منذ أغسطس 2015، وتستخدمها لأغراض عسكرية. وتبعد عمارة الحربي عن الموقع الذي سقطت فيه القذيفة بحوالي 150 متر.

(67) مقابلة منظمة مواطنة مع أحمد غيلان المحمدي تاريخ 14 فبراير 2016.
(68) السابق.
(69) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد علوان ثابت، تاريخ 14 فبراير 2016.

يقول عادل محمد الذبحاني (30 سنة)، وهو والد الطفلة شيماء عادل الذبحاني (10 سنوات)، التي قتلت في الواقعة: "في ذلك اليوم كان الناس متجمّعين في الحي ويقوموا بتعبئة الماء. قبل خروجي إلى مستشفى الروضة لمراجعة طبية، قالت لي ابنتي شيماء بأنها ستخرج لجلب الماء، وعند عودتي من المستشفى أبلغني الجيران بالفاجعة والمصاب الجلل. لم تكن زوجتي تعلم بخبر وفاة شيماء عندما عدت إلى البيت، لأن الجيران أخبروها بأنها جرحت فقط، وعندما أخبرتها بالحقيقة انهارت مباشرة، وذهبت أنا لأودع ابنتي في مستشفى الثورة. ربِّ إني مغلوبٌ فانتصر." (70)

وتضيف والدة شيماء: "حينما عاد عادل من مستشفى الروضة، أخبرني أن شيماء ذهبت بلا رجعة. لن أنسى هول الفاجعة، ولن أنسى رحيل صغيرتي التي لا يفارقني صوتها، وما زالت تعيش معي كل تفاصيل يومي." (71)

يقول عبد الجليل مهيوب البشيري (50 سنة)، وهو والد الطفل أنس عبد الجليل البشيري (7 سنوات)، الذي قتل في الواقعة ذاتها: "كنت مع أنس وأطفال الحارة نقوم بتعبئة الماء من برميل في الشارع. فجأة سمعنا صوت قذيفة انفجرت بالقرب من المكان الذي كنا فيه. حاولت النظر بعيداً لأعرف موقع سقوطها، وإذا بي اسمع صوت قذيفة أخرى. التفتُّ ورائي ولم أرَ إلا الدخان، وأسرعت لأتفقد أنس، الذي كان فرحاً جداً لكونه يقوم بتعبئة الماء؛ لكني وجدته بلا حراك والدماء تسيل على جبينه وتغطي وجهه. كان قد أصيب بشظية. حملته سريعاً إلى مستشفى الثورة وأخبروني هناك بأنه قد توفي. لا أدرى أي قوة منحني الله إياها لأقوى أمام انهيار زوجتي وأبنائي على فقدان أنس. لم أيأس ولن أترك حق ولدي، وكتبت على جالونات المياه الفارغة أسماء الشهداء والجرحى وعلقتها في مكان الهجوم لأقول: 'من هنا مرت قذيفة انتزعت أرواح أطفال تغنوا بالحياة'. منذ جاء مسلحو الحوثي وصالح إلى تعز انقلبت حياتنا وحياة المدينة إلى جحيم، تغيرت أوضاع الناس؛ هناك من فقد عمله ومنزله، وهناك من أغلق دكانه ومن فقد سيارته، لقد انقلبت حياة المدينة إلى جحيم." (72)

ويقول عبدالله علي الخليدي (45 سنة)، وهو أحد الجرحى في الواقعة: "كنت على مقربة من الأهالي الذين كانوا يقومون بتعبئة الماء، وسمعت سقوط قذيفة، لكن لم أعرف مكانها. ثم سقطت القذيفة الثانية التي أصابت من كانوا عند خزان الماء. قُتل ثلاثة أطفال: شيماء وأنس، وأسماء محمد غانم (15 سنة)، بالإضافة إلى العديد من الجرحى وأنا أحدهم. لم اشعر وقتها بأني مصاب إلا بعد أن لاحظت الدماء تسيل من رأسي. لن أنسى عندما قابلت الطفلة اسماء، التي لم تكن من حينا وإنما أتت من حي مجاور لجلب الماء. قلت لها قبل سقوط القذيفة ألاّ تعود خالية الوفاض، وأنه يوجد ماء صالح للشرب وبإمكانها التعبئة ثم العودة إلى منزلها. ولكن عند سقوط القذيفة رحلت روح أسماء سريعاً." (73)

جبل الشماسي، مديرية القاهرة، 3 ديسمبر 2015:

في يوم الخميس 3 ديسمبر 2015، حوالي الساعة 4:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على منزل مقابل لمدرسة اليمن، الواقعة في جبل الشماسي بمديرية القاهرة- شمال شرق المدينة بحوالي 1.5 كيلومتر، إلى مقتل طفل وجرح رجل وامرأتين وطفلة.

كانت مدرسة اليمن آنذاك محتلة من قبل المقاومة الشعبية، وتُستخدم كمركز قيادة وسيطرة، قبل أن تقوم باخلائها لاحقاً.

(70) مقابلة منظمة مواطنة مع عادل الذبحاني، تاريخ 27 فبراير 2016.
(71) مقابلة منظمة مواطنة مع زوجة عادل الذبحاني (أم شيماء)، تاريخ 27 فبراير 2016.
(72) مقابلة منظمة مواطنة مع عبد الجليل البشيري، تاريخ 27 فبراير 2016.
(73) مقابلة منظمة مواطنة مع عبد الله الخليدي، تاريخ 29 فبراير 2016.

تقول سعاد عبده عامر (55 سنة)، التي جرحت في الواقعة وفقدت حفيدها أنس بسام عبده محمد (11 سنة): "كنا في المنزل نجلس ما بين الدرج والمطبخ: أنا وزوجي عبده محمد علي (65 سنة)، وزوجات أبنائي: كاتبة طه محمد (19 سنة) وأقمار شفيق منصور (15 سنة)، وأنس. فجاءة سقطت قذيفة على المنزل، وتهدم سطح المنزل والدرج على رؤوسنا. دخلت بغيبوبة استمرت يومين، وعندما أفقت، أخبروني بأن أنس مات، وكاتبة في حالة حرجة، أما زوجي وأقمار فحالتهما ليست خطيرة. لم يتوقف زوجي عن البكاء على فقدان أنس." (74)

تقول أقمار: "وقت سقوط القذيفة، صرخت بأعلى صوتي، وسمعت صراخ عمتي. كان أنس بجواري عندما تهدم البيت علينا، واندفعت الحجار على رأسي، ولم أفق بعدها إلاّ وأنا بالمستشفى. علمت بأن أنس احترق وأن الشظايا مزّقت جسمه وتوفي على الفور. وتذكرت أني قبل أن أفقد الوعي، رأيت عمي وكان مصاباً في رأسه ويصرخ 'أنس مات'." (75)

وتقول كاتبة: "احترق وجهي واحترق شعري، وملأت الشظايا جسدي. أُجريت لي عمليات عديدة، ودخلت في غيبوبة لمدة 13 يوماً." (76)

جولة سنان، مديرية القاهرة، 5 ديسمبر 2015:

وفي يوم الاثنين 5 ديسمبر 2015، حوالي الساعة 9:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة أمام كافتيريا تعز في جولة سنان بمديرية القاهرة- شمال المدينة بحوالي 700 متر، إلى سقوط ما لا يقل عن أربعة قتلى من المدنيين وجرح سبعة آخرين.

كان الحي تحت سيطرة المقاومة الشعبية، أما الضحايا فكانوا من أهالي قرى تهامة بمحافظة الحديدة، ويعملون في كافتيريا تعز.

يقول سلطان عياش عمر (27 سنة)، وهو صديق للضحايا ويسكن معهم في ذات الغرفة: "كنت في الغرفة القريبة من الكافتيريا. وعند حوالي الساعة 9:00 مساءً، أثناء مغادرة العمال من الكافتيريا، سمعت صوت انفجار قذيفة. خرجت مسرعاً لأرى ما حدث، فوجدت سلمان قاسم (25 سنة) ومكرم علي ناجي عثمان (21 سنة)، وقد تطايرت جثتيهما أشلاء. رأيت عبدالرحمن سليمان حزام (32 سنة) وطيب يحيى سلمان (25 سنة) وهم قتلى والشظايا قد أصابت جسديهما بالكامل. كان طيب قد تزوج قبل شهرين فقط. أما الجرحى فحالتهم لا توصف. السيارة التي سقطت عليها القذيفة أمام الكافتيريا احترقت، وكذلك دراجتي النارية التي كانت بجوار السيارة وكانت مصدر رزقي، تدمرت أيضاً بالكامل." (77)

(74) مقابلة منظمة مواطنة مع سعاد عبده عامر، تاريخ 22 فبراير 2016.
(75) مقابلة منظمة مواطنة مع أقمار شفيق منصور، تاريخ 22 فبراير 2016.
(76) مقابلة منظمة مواطنة مع كاتبة طه محمد، تاريخ 22 فبراير 2016.
(77) مقابلة منظمة مواطنة مع سلطان عياش عمر، تاريخ 2 مارس 2016.

حي الكوثر، مديرية القاهرة، 6 يناير 2016:

في يوم الأربعاء 6 يناير 2016، حوالي الساعة 5:30 مساءً، قُتل ثلاثة أطفال وجرح ثمانية آخرين، جراء سقوط قذيفة في حي الكوثر بمديرية القاهرة- شرق المدينة بحوالي 1.4 كيلومتر. كان الأطفال يلعبون في الجهة المقابلة للجامعة الأردنية عندما سقطت القذيفة.

يقول وهيب محمد عبدالله (44 سنة)، والد الطفل القتيل محمد وهيب محمد (15 سنة): "كنت في الناحية الأخرى من الشارع وقت سقوط القذيفة. سمعت انفجارها وهرعت إلى مكان سقوطها ورأيت الكثير من الأطفال على الأرض وبينهم ابني محمد، وعُلا عارف علي مرشد (11 سنة)، وهيا عارف علي مرشد (13 سنة). جُرح العديد من الأطفال ومنهم لؤي ماجد (15 سنة). لو انحرفت القذيفة قليلاً لحصدت أرواح الشباب الذين كانوا في الجهة الأخرى يلعبون كرة القدم." [78]

ويضيف عزت عبد اللطيف الحمادي (34 سنة)، وهو خال الطفل محمد: " كان محمد وقتها في الشارع، وأصيب بشظايا متعددة في جسمه وتوفي على إثرها مباشرة. وقد ماتت معه أيضاً ابنة الجيران عُلا في ذات اليوم، وتبعتها أختها هيا بعد خمسة أيام متأثرة بجراحها.» [79]

وكانت المقاومة الشعبية تسيطر على المعهد الوطني للعلوم الإدارية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، اللذان يبعدان عن الجامعة الأردنية بحوالي 300 متر.

حي الكوثر، مديرية القاهرة، 27 يناير 2016:

وفي يوم الأربعاء 27 يناير 2016، حوالي الساعة 5:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على شارع الهُريش في حي الكوثر بمديرية القاهرة- شرق المدينة بحوالي 1.4 كيلومتر، إلى مقتل رجل وثلاثة أطفال على الأقل، وجرّح 11 شخصاً بينهم أربعة أطفال.

وتقع المنطقة التي سقطت فيها القذيفة تحت سيطرة كتائب حسم التابعة للمقاومة الشعبية، حيث تبين لمنظمة مواطنة، من خلال بحثها، أن العناصر المسلحة التابعة لكتائب حسم تتواجد في المنطقة في بعض الأوقات.

ويعتقد أن مصدر القذيفة كان القصر الجمهوري، الذي يبعد عن مكان الواقعة بحوالي 2.5 كيلومتر، وتسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون).

يقول هاني حمود هزاع (33 سنة)، وهو أحد المصابين في هذه الواقعة: «كنت حينها ألعب كرة الطائرة مع أطفال الحي، وقبل سقوط القذيفة بحوالي 10 دقائق، سمعنا صوت سقوط قذيفة في حي الأشبط القريب من حيّنا. لم نأبه وواصلنا اللعب حتى سمعت صوت انفجار قوي، وتصاعد الدخان بالقرب مني بمسافة ستة أمتار تقريباً، فأسرعت هارباً إلى أحد الأزقة. كنت أحاول أن أقصد منزلي، لكني لم أستطع، وسقطت أرضاً. تنبهت لإصابتي بشظايا في الساقين وفي يدي اليمنى. رأيت العديد من أهالي الحي اللذين كنت ألعب معهم ما بين قتيل وجريح، ونُقلت إلى مستشفى الثورة.» [80]

ويضيف عبد القادر ناشر العريقي (65 سنة)، وهو أحد المصابين أيضاً في الواقعة: «كنت على مقربة منهم بينما

(78) مقابلة منظمة مواطنة مع وهيب محمد عبد الله، تاريخ 8 مارس 2016.
(79) مقابلة منظمة مواطنة مع عزت عبد اللطيف الحمادي، تاريخ 8 مارس 2016.
(80) مقابلة منظمة مواطنة مع هاني حمود هزاع، تاريخ 14 أغسطس 2016.

كانوا يلعبون، فسمعت صوت انفجار قوي أفزعني، وبقيت متسمّراً في مكاني والدخان الكثيف يغطي الحي كله ويحجب الرؤية، وأنا عاجز عن الحركة. عندما انقشع الدخان رأيت الأجساد والدماء تملأ الشارع. نبّهني أحد أهالي الحي بأن الدماء تسيل من ظهري، ولم أشعر بألم مطلقاً وقتها. أُدخلت إلى قسم الجراحة بمستشفى الثورة وعرفت عندئذ بأن شظايا أصابت ظهري.»[81]

ويضيف العريقي: «لا أستطيع أن أصف هول ما رأيت؛ أشخاص كنت أراهم قبل دقيقة في كامل حيويتهم يلعبون، ثم بمرور دقيقة واحدة أصبحوا أشلاء. رأيت رماح عادل الأثوري (13 سنة) وسهيل سمير القباطي (15 سنة) بين القتلى، وطيب عبد المؤمن العزاني (17 سنة)، وإياد محمد المقطري (45 سنة)، ونجم الدين القدسي (17 سنة) بين الجرحى.»[82]

الأشرفية، مديرية المظفر، 30 يناير 2016:

في يوم السبت 30 يناير 2016، حوالي الساعة 10:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة على منطقة الأشرفية بمديرية المظفر- جنوب المدينة بحوالي 1 كيلومتر، إلى مقتل وائل عصام الحروي (25 سنة).

وتبين لمنظمة مواطنة أن كتائب أبي العباس التابعة للمقاومة الشعبية، تسيطر على مدرسة مجمع هائل للبنات. وتبعد المدرسة عن المكان الذي قتل فيه وائل بحوالي 60 متراً، ويبدو أنها كانت هدفاً للقذائف.[83]

يقول فريد عصام الحروي (18 سنة) شقيق وائل: «كان أخي جوار المنزل مع مجموعة من الشباب يتسامرون، وعندما هم بالذهاب إلى البقالة، سقطت قذيفة على جدار الدور الثاني من منزل جارنا عبد الغني الحروي. سمعت صوت انفجار وهزة قوية لحظة سقوط القذيفة، وكنت حينها بداخل المنزل وعند خروجي شاهدت دخاناً، وكانت صدمة شديدة لي عندما رأيت وائل ملقى على الأرض ومغطى بالدم. قام عبدالله عبدالعزيز المجاهد (35 سنة) بإسعافه إلى مستشفى الروضة، وهناك أُدخل العناية المركزة لأن الشظايا أصابته في جبهته وفي يده اليمنى وفخذه الأيمن. لكن وائل توفي الساعة 1:30 فجر الأحد 31 يناير 2016.»[84]

ويضيف الحروي: «بعد حوالي نصف ساعة من سقوط القذيفة التي تسببت بمقتل أخي، سقطت قذيفة باتجاه جامع المظفر، وبعد سقوط القذيفة الثانية بنصف ساعة أيضاً، سقطت قذيفة ثالثة باتجاه مدرسة مجمع هائل للبنات. أصبح الحي خالياً بسبب القصف المتكرر على المنطقة.»[85]

(81) مقابلة منظمة مواطنة مع عبدالقادر ناشر العريقي، تاريخ 14 أغسطس 2016.
(82) السابق.
(83) مدرسة مجمع هائل للبنات ضمن المدارس المذكورة في هذا التقرير في باب "احتلال المدارس واستخدامها للأغراض المسلحة"
(84) مقابلة منظمة مواطنة مع فريد الحروي، تاريخ 10 فبراير 2016.
(85) السابق.

النسيرية، مديرية المظفر، 2 فبراير 2016:

في يوم الثلاثاء 2 فبراير 2016، حوالي الساعة 5:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على منزل علي العماد في منطقة النسيرية بمديرية المظفر- غرب المدينة بحوالي 2.2 كيلومتر، إلى مقتل رجل وأربعة أطفال على الأقل، وجرْح ما لا يقل عن 12 آخرين بينهم تسعة أطفال وامرأتين.

وتبعد هذه المنطقة عن موقع جهاز الأمن السياسي، حيث تتمركز فيه المقاومة الشعبية، بحوالي 500 متر. وعند زيارة منظمة مواطنة للمنطقة، كان هناك إطلاق نار، ولوحظ تجوّل عدد من العربات عليها مسلحون تابعون للمقاومة الشعبية. خلف المنزل المستهدف، كان هناك آثار لهجمات سابقة على بئر ماء تسيطر عليه المقاومة الشعبية. وقد أكّدت إفادات الأهالي بأن آثار الهجمات على البئر كانت سابقة بالفعل.

يقول أحمد عبدالله سنان الوصابي (35 سنة)، والد الطفلة ريماس أحمد الوصابي (6 سنوات)، التي قتلت في الواقعة: «في يوم الثلاثاء 2 فبراير 2016، الساعة 5:30 مساءً، كنت أمضغ القات أمام منزل علي العماد، وكان هناك الكثير من الأطفال يلعبون أمام المنزل. وقبل سقوط القذيفة بحوالي خمس دقائق، كان حوالي 20 طفلاً قد غادروا من أمام المنزل. وقد جُرح أفراد أسرة علي العماد المتواجدين بداخل المنزل، إلى جانب الأطفال والرجال الذين كانوا في الشارع. لم أشعر بشيء وقت سقوط القذيفة. كان حول منزل العماد مظلماً، وصوت الانفجار قوي والدخان كثيف. شعرت وكأنه إعصار».

«كان الشارع مغطى بالدم والأطفال مرميون على الأسفلت، وامتلأ المكان بالماء أيضاً بسبب تضرر الخزان الموجود بالشارع. تطايرت شظايا القذيفة في الحي ووصل مداها لأكثر من 50 متراً تقريباً.» أضاف الوصابي.»[86]

ويُعتقد أن مصدر القذيفة من «تبّة» السلال في الجهة الشرقية، والتي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، وأن القصف جاء كرد على قصف مدفعي بمضاد طيران قامت به المقاومة الشعبية، قبل سقوط القذيفة، من موقع جهاز الأمن السياسي، الذي تسيطر عليه، والذي يقع خلف منزل العماد.

وبحسب شهادات الأهالي، فإن القصف الذي تشنه المقاومة الشعبية من موقع جهاز الأمن السياسي مستمر، وأن تجوّل المسلحين التابعين لها بعرباتهم في الحي، يتسبب بالرد على جهاز الأمن السياسي والأحياء المجاورة له بشكل عنيف.

يقول الوصابي: «أعتقد أن مصدر القذيفة من تبة السلال (تبعد عن مكان الواقعة بحوالي 6.5 كيلومتر)، التي تقع في الجهة الشرقية ويتمركز فيها أنصار الله (الحوثيون). وقد يكون أيضاً سبب الاستهداف هو البئر الذي يقع خلف منزل علي العماد والذي يسيطر عليه أبو العباس[87] قائد الجبهة الشرقية للمقاومة الشعبية، وهذا البئر سبيل، وقد سبق استهدافه من قبل.»[88]

وتحدثت منظمة مواطنة أيضاً إلى علي عبده محمد العماد (54 سنة)، مالك المنزل ووالد الجرحى: إبراهيم علي العماد (6 سنوات)، رضا علي العماد (9 سنوات)، وسيم علي العماد (16 سنة)، ورحاب علي العماد (15 سنة).

يقول العماد: «كنت وقت سقوط القذيفة بالمسجد الذي يقع على مقربة من منزلي. سمعت صوت صفير وبعدها بوهلة هزّ انفجار المكان. خرجت مسرعاً إلى حيث وقع الانفجار. كان الدخان يحجب الرؤية، وعند وصولي، شاهدت

(86) مقابلة منظمة مواطنة مع أحمد الوصابي، تاريخ 8 فبراير 2016.
(87) أبو العباس كنية لقائد أحد أكبر الجماعات المسلحة التابعة للمقاومة الشعبية في تعز.
(88) السابق.

الجهة الأمامية لمنزلي وقد تضررت. جُرح وقُتل عدد من أهالي الحي والمارة، ومن ضمن الجرحى أفراد أسرتي الذين كانوا متواجدين بإحدى الغرف في المنزل. قمت بإسعاف زوجتي فاكهة أحمد عبده عبدالله (35 سنة) إلى مستشفى الحكمة، أما بقية الأبناء، فقد أسعفهم أحمد فاضل إلى مستشفى الروضة، وتم إجراء الإسعافات الأولية لهم وإخراجهم في نفس اليوم، عدا إبراهيم الذي أخرج في اليوم الثاني بسبب ازدحام المستشفى بمصابين وقلة الأسِرة. الطفلة عزيزة محمد تين (10 سنوات) كانت ضمن الجرحى ولازالت في مستشفى الثورة، وقد أجريت لها عملية لإخراج الشظايا من الكتف الايسر. كان مفجعاً عندما رأيت الدماء والأطفال وأفراد أسرتي ملقون على الأرض.» (89)

وتحدثت منظمة مواطنة إلى فائد منصور سعيد (40 سنة)، وهو والد الطفل بديع فائد منصور سعيد (6 سنوات)، الذي قتل في الواقعة.

يقول سعيد: «لم أكن موجوداً وقت سقوط القذيفة، وعند وصولي إلى مكان سقوطها بعد إسعاف الضحايا الى المستشفيات، كانت لا تزال آثار الدماء وأشلاء من أجساد القتلى متناثرة في المكان. كان المنظر بشعاً وصادماً، وكانت صدمتي أكبر حينما علمت بأن طفلي أحد الضحايا الذين تناثرت اشلاؤهم في المكان، وقد توفي في نفس اللحظة. تم نقل ما تبقى من جسده إلى مستشفى الحكمة وذهبت لاستلام جثته من المستشفى، حيث قمت بدفنه في نفس اليوم، في مقبرة الأُجينات بعد صلاة العشاء. راح ضحية هذا القصف طفلي وآخرين هم: عادل عبده محمد سعيد (35 سنة)، روان محمد عبده سعيد (عامين ونصف) ريماس أحمد الوصابي (6 سنوات) وشخص آخر لا أعرفه، والكثير من المصابين.» (90)

حي صينة، مديرية المظفر، 17 فبراير 2016:

في يوم الأربعاء 17 فبراير 2016، حوالي الساعة 4:00 مساءً، أدى القصف العشوائي على حي صينة بمديرية المظفر- جنوب غرب المدينة بحوالي 4 كيلومتر، إلى مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أطفال وجرح ما لا يقل عن امرأتين.

وتقع المنطقة على بُعد 500 متر تقريباً من موقع جهاز الأمن السياسي وعلى بُعد 600 متر تقريباً من تبّة السفينة، حيث تسيطر المقاومة الشعبية على الموقعين. وبحسب الشهادات التي جمعها فريق منظمة مواطنة، يُعتقد بأن القذائف التي تتساقط على الحي، مصدرها معسكر الدفاع الجوي، الذي يبعد حوالي 4.5 كيلومتر من الحي. وعند زيارة منظمة مواطنة للمنطقة، كان هناك أيضاً إطلاق نار من تلك المنطقة.

يقول نبيل عبده قاسم (45 سنة)، وهو والد ملاك نبيل عبده قاسم (7 سنوات) ورؤى نبيل عبده قاسم (11 سنة)، اللتين قتلتا في الواقعة: «كنت أعمل في محل الحلاقة وسمعت صوت انفجار قذيفة. خرجت من محلي لأرى أين سقطت، وتفاجأت بأنها في منزل جارنا فضل محمد عبدالله القريب من حيث كنت. قال لي أهالي الحي إن طفلتيَ قد توفيتا وإن زوجتي عائشة سنان سعيد أصيبت بشظايا. رأيت ملاك مصابة في رأسها ووجهها مشوه بالكامل، وملامحها غير واضحة وأصبحت أرجلها أشلاء، وكذلك كانت جثة رؤى؛ أصبحت أشلاء. ثم أخرجوا ابنة جاري، خولة فضل محمد عبدالله (3 سنوات) وكان الجزء الخلفي من جسدها غير موجود. أُخرجت أشلاء الطفلات الثلاث وجمعت في أكياس بلاستيكية ونقلت إلى مستشفى الروضة.» (91)

(89) مقابلة منظمة مواطنة مع علي العماد، تاريخ 8 فبراير 2016.
(90) مقابلة منظمة مواطنة مع فائد منصور سعيد، تاريخ 9 فبراير 2016.
(91) مقابلة منظمة مواطنة مع نبيل عبده قاسم، تاريخ 18 فبراير 2016.

يقول محفوظ فضل محمد (19 سنة): «كنت أجلس مع أصدقائي في الحي وفجأة سمعت صوت انفجار ورأيت الدخان يتصاعد من منزلنا. كان أصدقائي يصرخون «سقطت القذيفة في بيتكم». تمالكت نفسي وذهبت مع أهالي الحي، ووجدت أمي تصرخ، رأيت أختي خولة وكذلك ملاك ورؤى وهن أشلاء. كان وضعاً من الصعب وصفه؛ الجهة الأمامية للمنزل كانت مدمرة كلياً. أعتقد بأن سبب تساقط القذائف علينا هو قرب منزلنا من تبة السفينة التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية، ومعسكر الدفاع الجوي مقابل للمنزل، وكلما حدث قصف من معسكر الدفاع الجوي الذي يسيطر عليه الحوثيون باتجاه تبة السفينة تصل القذائف إلى حيّنا.» [92]

وكانت أشجان فضل محمد (23 سنة)، أخت الطفلة القتيلة خولة، بداخل المنزل الذي سقطت فيه القذيفة. قالت أشجان واصفة ما حدث ذلك اليوم: «كانت خولة ورؤى وملاك مع أمي، هدية سلطان محمد قائد (45 سنة). كنّ يلعبن في غرفة النوم وسقطت القذيفة الأولى على الغرفة وتوفيت الطفلات الثلاث على الفور. فقدت وعيي عند وقوع الانفجار، وبعدها بلحظات صحوت وسمعت صراخ أمي وهي في حالة هستيرية، ثم رأيت منظر الطفلات الثلاث مروعاً وهن أشلاء. كان جسدا خولة وملاك ملتصقان ببعض ورأس رؤى مفتوحاً.» [93]

وذكرت أشجان أن الإسعاف تأخر حوالي نصف ساعة بسبب سقوط قذيفتين بعد القذيفة الأولى بدقائق، مشيرة إلى أن القذيفتين الأخريين لم تتسببا في إصابات.

حي الضربة، مديرية المظفر، 19 فبراير 2016:

في يوم الجمعة 19 فبراير 2016، حوالي الساعة 3:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة على حي الضربة بجوار المدرسة العراقية في شارع الضربة بمديرية المظفر- غرب المدينة بحوالي 1.5 كيلومتر، إلى مقتل طفل وجرح ثمانية مدنيين بينهم طفل.

وقد سقطت القذيفة على شرفة منزل علي عبد المغني في بناية سكنية مكونة من طابقين. وتسيطر المقاومة الشعبية على مقر تابع لحزب التجمع اليمني للإصلاح، يبعد عن مكان الواقعة بحوالي 40 متراً.

يقول حمزة محمد عبده (33 سنة) وهو متأثراً ومتألماً لمقتل ابنه بشير (6 سنوات): «كنت وقتها في محل الاتصالات الذي أعمل فيه، وسمعت صوت انفجار قذيفة. تمنيت السلامة وألاّ يصاب أحد بأذى، وبعد الانفجار بدقائق جاء ابن عمتي محمد مهيوب وآثار الفزع بادية عليه، فسألته عن سبب مجيئه فقال لي: 'بشير..' وسكت. عرفت حينها أن مكروهاً حدث لابني بشير، حيث كان خارجاً من بيت جده يلعب مع أقرانه في الحي. أجهشت بالبكاء ووصلت إلى مستشفى الروضة وقد أودعوه ثلاجة الموتى. فتحت الثلاجة ورأيته وقد ذُبح ذبحاً وخرج رأسه من مكانه وظهره ممزّق تماماً. لن أنسى منظره ما حييت. في صباح يوم الواقعة قال لي بشير: 'بابا... أنا مسافر عدن ولن أعود. ستأتي سيارة كبيرة تأخذني لعدن.'"[94] وانهار الأب باكياً، بينما كان يتذكر ما قاله له صغيره صباح ذلك اليوم، ولم يستطع إكمال المقابلة.

يقول سليمان عبدالملك صالح (37 سنة)، وهو شقيق هشام عبدالملك صالح (38 سنة)، الذي جرح في الواقعة: "كنت في منزلي عندما سمعت صوت انفجار القذيفة، وكان صوتها قوي جداً. خرجت لأتفقد أطفالي لأنهم وقتها كانوا يلعبون في الحي، فإذا بي أرى أخي هشام أمام عيني كالمذبوح. كان ينزف بشكل مريع حيث أصابته شظية في فكه السفلي

(92) مقابلة منظمة مواطنة مع محفوظ فضل محمد، تاريخ 18 فبراير 2016.
(93) مقابلة منظمة مواطنة مع أشجان فضل محمد، تاريخ 18 فبراير 2016.
(94) مقابلة منظمة مواطنة مع حمزة محمد عبده، تاريخ 20 فبراير 2016.

ومقدمة رقبته، كما أصابته شظية في فخذه الأيسر وأخرى في ساقه الأيمن. أسعفته إلى مستشفى الروضة، حيث تدخلوا لوقف النزيف بعد أن رفضت مستشفى الحكمة ومستشفى الثورة استقبال الحالة. قال لي الأطباء بأن حالته حرجة وأودعوه قسم العناية المركزة." (95)

ويقول مأمون سعيد مهيوب (40 سنة)، وهو والد الطفل الجريح ريدان (4 سنوات): "كنت أمضغ القات في منزلي، وأتى ريدان يستأذنني من أجل الخروج للعب مع أصدقائه، فمنعته في بادئ الأمر، لكنه بكى وأصرّ على الخروج، فسمحت له. بعد خروجه بلحظات، سمعت صوت انفجار قوي جداً، ففزعت وخرجت بدون وعي، أبحث عن ولدي وأنا أرجو الله أن يكون بخير. تفاجأت حالما خرجت بجاري هشام ملقى على الأرض وهو ينزف، وجثة بشير حمزة وهو مذبوح تماماً. رأيت ولدي ريدان ملقى بجانب بشير والدماء تملأ وجهه وجسده فتوقعت أنه قد مات. حملته وأنا أصرخ 'ريدان مات.. أسعفوا ريدان'. كنت أجري باحثاً عن سيارة لإسعافه، وتمكنا من إسعافه إلى مستشفى الحكمة، ومن ثم إلى مستشفى الروضة، حيث أدخلوه العناية المركزة مباشرة. تعرض ريدان لإصابة في الجمجمة وشظية في كفّ اليد اليسرى، وشظية أخرى في ساق الرجل اليمنى. مازال في العناية فاقداً للوعي تماماً. كان يوماً مرعباً، ومازالت صورة بشير حمزة وهو مذبوحٌ عالقة في ذهني." (96)

يقول معتز حمود أحمد (29 سنة)، وهو أحد الجرحى في الواقعة نفسها: "كنت قبل سقوط القذيفة أجلس مع أصحابي تحت العمارة التي سقطت عليها، وعند انفجارها أصدرت صوتاً مروعاً وشعرت بوجع في رأسي. التفتّ لأرى أصدقائي الذين كانوا معي، فرأيت محمود سعيد حسان الزغروري (48 سنة) ونادر فؤاد علي (24 سنة) وهما ينزفان، فخفت عليهما. تمكن محمود من أن يقف ويجري بعيداً، أما نادر فكان لا يستطيع الحركة. حاولت أن أحمله وأسعفه لكن وجع رأسي كان يشتد. انتبهت إلى أن الدماء تسيل منه ومني أيضاً؛ كانت الدماء تسيل من جنبي الأيسر، وتمكنت من إسعاف نفسي وإسعاف نادر، عبر حافلة لأحد سكان الحي، إلى المستشفى. أُسعفنا إلى مستشفى الحكمة ثم نُقلنا إلى مستشفى الروضة. لا يوجد في حينا أية مجاميع مسلحة، وجميع الضحايا من المدنيين. نحمد الله أن القذيفة سقطت في ذلك الوقت، فلو كانت سقطت بعد ساعة من ذلك، لكان من الممكن أن تقتل العشرات من الأطفال، لأن الحي يكتظ بالأطفال في ذلك الحين." (97)

حي صينة، مديرية المظفر، 11 مارس 2016:

في عصر الجمعة 11 مارس 2016، عند الساعة 3:30 مساءً، أدى سقوط قذيفة على حي صينة بمديرية المظفر- جنوب غرب المدينة بحوالي 4 كيلومترات، إلى مقتل ثلاثة رجال وإصابة امرأتين.

وتسيطر المقاومة الشعبية على تبة السفينة، التي تبعد عن حي صينة بحوالي 200 متر، ويُعتقد بأنها كانت كانت الهدف المقصود.

يقول عمران حسن صالح (27 سنة): "حدثت الواقعة يوم الجمعة الساعة 3:30 مساءً. كنت وقتها جالساً مقابل مجمع صينة التعليمي، وكانت قذيفتان سقطتا قبل هذه القذيفة، على بعد 70 متراً منها تقريباً. كان الفارق بين القذيفة الأولى والثانية حوالي ثلاث إلى أربع دقائق. خرج أغلب أهالي الحي لمعرفة موقع سقوط القذيفتين، فسقطت القذيفة

(95) مقابلة منظمة مواطنة مع سليمان عبدالملك صالح، تاريخ 20 فبراير 2016.
(96) مقابلة منظمة مواطنة مع مأمون سعيد مهيوب، تاريخ 20 فبراير 2016.
(97) مقابلة منظمة مواطنة مع معتز حمود أحمد، تاريخ 20 فبراير 2016.

الثالثة إلى جوارنا. أحدثت انفجاراً عنيفاً وامتلأ الجو بدخان حجب الرؤية، ورأيت صدام أحمد محمد (55 سنة) ملقىً على الأرض وبجواره امرأة لا أعرفها. رأيت أيضاً محمد حسين (47 سنة) وقد خرجت أحشاؤه من جسده، ومهيوب فرحان (65 سنة) وهو ينزف من رأسه وبطنه. تم إسعافهم من قبل أهالي الحي إلى مستشفى الروضة، لكنهم فارقوا الحياة."[98]

ويقول سمير عبده العفيف (28 سنة)، الذي كان حينها في مجمع صينة التعليمي: "سمعت صوت قذيفتين سقطتا على تبة السفينة، على مقربة من الحي. ثم سمعت صوت أزيز يقترب من المكان الذي أنا فيه، وأعقب ذلك صوت انفجار هز نوافذ المجمّع بشكل عنيف. خرجت ورأيت صديقي مهيوب مرمياً على الأرض والدماء تغطي جسده، فصرخت وارتميت عليه محاولاً جسّ نبضه. رأيت أهالي الحي يحملون صدام ومحمد ويبحثون عن سيارة لإسعافهم، فحملت مهيوب بمساعدة بعض الجيران، وذهبت به إلى المستشفى. هناك رأيت امرأتين في الطوارئ قيل لي بأنهما أصيبتا في نفس الهجمة. ربما كان الهدف تبة السفينة المجاورة والتي تسيطر عليها المقاومة الشعبية."[99]

ويقول عبدالحميد عبده العامري (54 سنة)، وهو شاهد عيان أيضاً: "بعد الانفجار، نظرت من سطح منزلي ورأيت دخاناً يتصاعد ورجل ينزف من بطنه. تبين لي أنه محمد حسين، وسمعت أحدهم يصرخ ويقول 'أباه... أباه.. لا تموتش.. أبي مات يا ناس'، فنزلت أجري، ورأيت مهيوب فرحان قد توفي أيضاً، وهناك امرأتان مرميتان على الأرض."[100]

حي الأخوة، مديرية القاهرة، 17 مارس 2016:

في عصر الخميس 17 مارس 2016، حوالي الساعة 4:00 مساءً، أدى سقوط قذيفة على منزل في حي الأخوة بمديرية القاهرة- شرق المدينة بحوالي 700 متر، إلى مقتل طفل وجرْح والدته.

وعلى مقربة من المنزل الذي سقطت عليه القذيفة، تسيطر المقاومة الشعبية على فندق الأخوة، ويُعتقد بأن مصدر القذيفة كان من اتجاه فندق سوفتيل السياحي، الذي تسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون)، ويبعد عن الحي بحوالي 5 كيلومترات.

تقول بشرى فضل محمد يحيى (29 سنة)، وهي والدة الطفل القتيل حازم محمد علي ناجي (7 سنوات): "في حوالي الساعة 4:00 مساءً، كنت أقوم بتغيير ملابس حازم وأستعد للخروج لتقديم العزاء في منزل أحد الجيران. فجأة سقطت قذيفة على منزلي، وتحديداً على غرفة النوم. انتزعت القذيفة حازم من يدي ودفعته إلى الجهة الأخرى من الغرفة. أصبت أنا بشظايا في يدي وتوفي حازم على الفور. دخلت القذيفة من الجهة الشرقية للبيت واخترقته حتى خرجت من الجهة الغربية."[101]

يقول محمد علي ناجي (34 سنة)، والد حازم: "كنت في منزلي عندما سقطت القذيفة من الجهة الشرقية. سمعت صراخ زوجتي فدخلت الغرفة، ولم أرى شيئاً بسبب الدخان. وضعت يدي على الأرض فوقعتْ على أقدام حازم وهو ملقىً على بطنه. أخذته وأسعفته إلى مستشفى الروضة، لكنهم أخبروني بأنه قد فارق الحياة، فحمدت الله، وعدت إلى منزلي لأتفقد أمه. كانت مصابة في يديها جراء اختراق القذيفة لجدار المنزل."[102]

(98) مقابلة منظمة مواطنة مع عمران حسن صالح، تاريخ 12 مارس 2016.
(99) مقابلة منظمة مواطنة مع سمير عبده العفيف، تاريخ 12 مارس 2016.
(100) مقابلة منظمة مواطنة مع عبدالحميد عبده العامري، تاريخ 12 مارس 2016.
(101) مقابلة منظمة مواطنة مع بشرى فضل محمد يحيى، تاريخ 9 أبريل 2016.
(102) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد علي ناجي، تاريخ 9 أبريل 2016.

الفصل الثاني :

إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران

تسبب إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران في مدينة تعز، بسقوط قتلى وجرحى بين المدنيين. ويحدث إطلاق الرصاص الحي بشكل كثيف عند الاشتباكات في أحياء سكنية بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة، والمقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي من ناحية أخرى، الأمر الذي عرّض حياة المدنيين في المدينة تعز للخطر.

وفي كثير من الوقائع يصعب معرفة الطرف المتسبب في قتل أو جرح المدنيين، كما أن إحدى الصعوبات في رصد سقوط ضحايا مدنيين في عدد من الوقائع، هو عدم معرفة ما إذا كان إطلاق الرصاص متعمداً بشكل مباشر على المدنيين، أم كان إطلاقاً عشوائياً للرصاص في اشتباكات تجري في أحياء مجاورة للمناطق التي سقط فيها ضحايا مدنيون.

وخلال الفترة التي شملها هذا التقرير، سقط ضحايا مدنيون جراء إطلاق الرصاص الحي بشكل مباشر وعشوائي، كما كان يحدث في مدخل الدَّحِي، غرب مدينة تعز، الذي سيطرت عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون) حتى مارس 2016.

وقد وثقت منظمة مواطنة مقتل ما لا يقل عن (27) مدنياً، بينهم سبعة أطفال وخمس نساء، وجرح ما لا يقل عن (43) مدنياً، بينهم (16) طفلاً، وخمس نساء خلال الفترة من أبريل 2015 حتى مارس 2016.

ويسلط هذا التقرير الضوء على (22) واقعة سقط فيها مدنيون، قتلى وجرحى، جراء إطلاق الرصاص الحي ومقذوفات مضاد الطيران، خلال الفترة من أبريل 2015- مارس 2016. قُتل في هذه الوقائع ما لا يقل عن (11) مدنياً بينهم أربعة أطفال، وأربع نساء، وجُرح ما لا يقل عن (15) مدنياً بينهم سبعة أطفال وامرأة واحدة.

الوقائع:

يقول أبو بكر منصور عبدالحق (25 سنة)، الذي أصيب بطلق ناري يوم السبت 16 مايو 2015، بينما كان يمشي في شارع الكوثر بمديرية القاهرة: "خرجت من المنزل حوالي الساعة 6:00 مساءً. كنت متجهاً نحو جامع الكوثر ولم تكن هناك أية اشتباكات. فوجئت بطلق ناري وقع على الأرض بين قدمي، فخفت وحاولت الابتعاد، لكن طلقة أخرى أصابتني في الظهر. يتساقط الرصاص بشكل مستمر على حيّنا؛ أحياناً يصيب خزانات المياه، وأحياناً يتساقط على السيارات. أصبحنا لا نمشي إلاّ في الأزقة أو الشوارع التي لا توجد فيها اشتباكات، والتي لا تتساقط فيها الأعيرة النارية.

نتوقع الموت في أية لحظة."[103]

ويعتقد عبدالحق أن مصدر إطلاق النار كان من اتجاه فندق شمسان الواقع في منطقة حوض الأشراف والمطل على الحي، حيث كانت تسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون).[104]

وفي يوم السبت 27 يونيو 2015، حوالي الساعة 8:30 مساءً، أدى سقوط مقذوف مضاد للطيران في حي الضبوعة الشرقية بمديرية القاهرة، إلى مقتل الطفل محمد هزاع حسان الحاتمي (16 سنة).

يقول فهمي أمين الجرادي (37 سنة) وهو شاهد عيان: "بعد صلاة العشاء خرج محمد من الجامع ليشاهد موقع سقوط قذيفة، وحينها كان هناك قصف متواصل لمدفعية مضاد طيران منذ ساعتين تقريباً. وبينما كان محمد واقفاً بجانب منزل عبد الحبيب سالم، سقط مقذوف مضاد طيران على مسافة مترين منه تقريباً، وأصيب بشظايا. قام الشباب بإسعافه إلى أكثر من مستشفى وهو ينزف بشدة، وأبلغوني بأنهم أسعفوه إلى مستشفى الروضة، ورفض المستشفى استقباله بسبب اكتظاظه بحالات كثيرة. بعد ذلك تم نقله إلى مستشفى اليمن الدولي، لكن الأوان كان قد فات وتوفي محمد."[105]

وفي عصر الاثنين 6 يوليو 2015 أصيب علاء محمد الحبيشي (12 سنة) بطلق ناري وهو في منزله بحي الكوثر.

يقول خليل محمد الحبيشي (16 سنة) شقيق علاء: "في حوالي الساعة 4:30 مساءً، كنت في المنزل وكان أخي علاء يجلس لوحده جوار المنزل. فجأة سمعته يصرخ، فخرجت مسرعاً وشاهدت الدم يخرج من فخذه الأيمن. قمت بإسعافه إلى مستشفى الروضة، وتمت إحالته إلى مستشفى اليمن الدولي. حسبي الله ونعم الوكيل! لا يوجد مكان آمن حتى بجوار المنزل."[106]

وذكر الحبيشي أن حي الروضة، الذي تسيطر المقاومة الشعبية، كان الحي الوحيد المواجه للمنزل، ويعتقد أن الرصاصة مصدرها من ذلك الاتجاه.[107]

ويقول سالم عيسى عوض (65 سنة)، الذي أصيب بطلق ناري، الجمعة 10 يوليو 2015، في حي الكوثر: "كنت أمام الجامعة الأردنية عند الساعة 7:30 صباحاً. كنت واقفاً جوار شجرة أنا وأحد الشباب، وفجأة أحسست بشيء ضرب يدي. كنت أظنه حجراً، ثم رأيت دماً يخرج من راحة يدي. قمت بربطها بقطعة قماش، وأسعفت إلى المستشفى."[108]

وفي عصر الاثنين 13 يوليو 2015، أصيب عبدالحميد الحروي (27 سنة) بطلق ناري، في شارع الغرفة التجارية بمديرية القاهرة.

يقول عبدالله العقاق (37 سنة)، وهو شاهد عيان وحارس مبنى الغرفة التجارية: "في حوالي الساعة 5:00 مساءً، كان عبدالحميد يقوم بفتح المحل الذي يعمل فيه (الناذر للكمبيوتر) والمقابل لمبنى الغرفة التجارية، حيث كنت أتواجد. سمعت صوت إطلاق نار، ثم رأيت عبدالحميد ينفض قميصه. كان دمه يتدفق من الجهة اليمنى من ظهره أسفل

(103) مقابلة منظمة مواطنة مع أبي بكر منصور عبدالحق، تاريخ 11 يوليو 2015.
(104) السابق.
(105) مقابلة منظمة مواطنة مع فهمي أمين الجرادي، تاريخ 12 يوليو 2015.
(106) مقابلة منظمة مواطنة مع خليل محمد الحبيشي، تاريخ 8 يوليو 2015.
(107) السابق.
(108) مقابلة منظمة مواطنة مع سالم عيسى عوض، تاريخ 11 يوليو 2015.

الكتف. تم إسعاف عبدالحميد إلى مستشفى الروضة من قبل بعض شباب الحي على متن دراجة نارية. هذه المنطقة منطقة تماس بين المقاومة الشعبية والحوثيين منذ يومين، حين تقدمت المقاومة الشعبية الى أمام الغرفة التجارية."[109]

وفي يوم السبت 18 يوليو 2015، أصيب شائف إسماعيل عبدالله عثمان (80 سنة)، بشظايا مقذوف مضاد للطيران. حدثت الواقعة في شارع الهريش بمديرية صالة- على مقربة من معسكر قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي).

يقول شائف: "حوالي الساعة 12:00 منتصف الليل، ضرب مقذوف مضاد طيران نافذة الغرفة التي كنت فيها بمنزلي، وارتطم بالحائط. تطايرت الشظايا وأصبت في رأسي، وقام ابني بإسعافي إلى المستشفى."[110]

وفي عصر الخميس 23 يوليو 2015، قتلت أميرة صالح غالب (26 سنة) بطلق ناري وهي في منزلها، الواقع بجوار جامع شولق في حي مستشفى الثورة.

ويقول صالح غالب، أحد أقارب أميرة: "في حوالي الساعة 3:30 مساءً، كانت أميرة في الغرفة المطلة على الشارع حين سقطت على الأرض فجأة والدم ينزف بغزارة من رأسها. كان مشهداً مرعباً لأطفالها الثلاثة. أُسعفت أميرة إلى مستشفى الروضة، وتمت إحالتها إلى مستشفى الصفوة وتوفيت هناك في حوالي الساعة 10:30 مساءً." [111]

وفي يوم الأربعاء 29 يوليو 2015، لم يكن الطفل يوسف محمد أحمد مثنى (8 سنوات)، بمنأى عن الرصاص الحي الذي كان يطلق عشوائياً من قبل طرفي النزاع.

تقول أم يوسف: "خرج ابني بعد الظهر يلعب بدراجته الهوائية في الشارع كعادته. وفي حوالي الساعة 2:00 بعد الظهر، سمعت صراخه وكان ملقىً على الأرض. تجمع شباب الحي وقاموا بإسعافه إلى مستشفى الصفوة، والحمد لله تحسن ابني وهو الآن في المنزل." [112]

وفي ظهر الثلاثاء 4 أغسطس 2015، أصيب بشار فيصل أحمد هزاع (10 سنوات) بطلق ناري، بينما كان يبيع في السوق مع ابن خاله بشار علي سعيد (10 سنوات) على عربة يد.

يقول بشار علي سعيد: "كنت إلى جوار ابن خالي بشار فيصل نعمل في السوق كالعادة. وعند الساعة 1:00 بعد الظهر، ارتطم شيء ما بعربة اليد (عربية). صرخ بشار، وكان يقول إنه يشعر بتنميل في يده اليسرى. عندها لاحظت أن دماً يخرج من صدره في الجهة اليمنى، ناديت أخي الأكبر الذي قام بإسعافه إلى مستشفى الروضة. قيل له في المستشفى إن الإصابة ناتجة عن عيار ناري ولم تكن عميقة، وغادر المستشفى في اليوم ذاته." [113]

أدت الاشتباكات بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمقاومة الشعبية في مديرية مشرعة وحدنان، في شهري يوليو وأغسطس 2015، إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين من آل الرميمة، بينهم (3) نساء، بسبب إطلاق المقاومة الشعبية النار مباشرة على منازل يقطنها مدنيون.

ففي يوم الخميس 30 يوليو 2015، كانت هدى عبدالله الرميمة (18 سنة) في منزلها، وفي حوالي الساعة 11:00 صباحاً أصيبت بطلق ناري في بطنها بسبب إطلاق النار المباشر من قبل المقاومة الشعبية على منازل آل الرميمة

(109) مقابلة منظمة مواطنة مع عبدالله العقاق، تاريخ 17 يوليو 2015.
(110) مقابلة منظمة مواطنة مع شائف إسماعيل عبد الله عثمان، تاريخ 3 أغسطس 2015.
(111) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد أقارب أميرة صالح غالب، تاريخ 27 يوليو 2015.
(112) مقابلة منظمة مواطنة مع أم يوسف محمد أحمد مثنى، تاريخ 12 أغسطس 2015.
(113) مقابلة منظمة مواطنة مع بشار علي سعيد، تاريخ 10 أغسطس 2015.

في المنطقة. نُقلت هدى يوم الأحد 2 أغسطس 2015، إلى المستشفى العسكري بعد عدة محاولات لإسعافها، لكنها توفيت قبل الوصول إلى المستشفى. فارقت الحياة ظهر ذلك اليوم، الساعة 12:00 ظهراً، وأُودعت جثتها في ثلاجة المستشفى، ولاحقاً دفنت في مقبرة الشهداء بمنطقة الحوبان.[114]

وفي يوم الخميس 13 أغسطس 2015، قُتلت شيماء عبده الرميمة (15 سنة)، حوالي الساعة 2:00 بعد الظهر، عندما كانت تحاول الهرب من منزلها إلى منزل خالها عبدالباري عبدالله الرميمة، الواقع بالقرب من منزلها. أصيبت بطلق ناري في الرأس أدى إلى وفاتها، وقامت النساء بدفن جثتها في الجامع الكبير بمنطقة حدنان، لعدم قدرة أهلها على دفنها في المقبرة.[115]

وفي ذات اليوم، قتلت الحجة جليلة محمد الرميمة (88 سنة)، وابنها وضاح عبدالجليل الرميمة (31 سنة)، بينما كانا في المنزل. وقد قُتلا على إثر تعرض منزلهما لإطلاق النار من منزل مجاور احتلته المقاومة الشعبية. ولم يُعرف خبر وفاتهما إلاّ في اليوم التالي- الجمعة 14 أغسطس 2015.

تقول إحدى أقارب الحجة جليلة محمد الرميمة: «وجدت عمتي جليلة أمام باب الحمام في المنزل وابنها خلف باب الغرفة وبين يديه قطعة قماش.»[116]

وفي يوم الجمعة 14 أغسطس 2015، أصيب عز الدين عبدالقوي الرميمة (18 سنة)، بطلق ناري عند حوالي الساعة 4:00 مساءً، بينما كان في طريقه إلى منزل جدته جليلة محمد الرميمة ليعرف ما الذي جرى لها ولابنها. كانت إصابته بطلق ناري في جانب من جسده، وأُسعف إلى المستشفى العسكري، غير أنه فارق الحياة يوم السبت 15 أغسطس 2015، ودفن في مقبرة حدنان.[117]

في يوم الاثنين 31 أغسطس 2015، أصيب عصمت عبدالمجيد صالح ثابت (22 سنة) في حيّ الجحملية- جنوب شرق مدينة تعز، بينما كان يعمل على دراجته النارية. تسبب الطلق الناري بجرح من أعلى الظهر مخترقاً أعلى الصدر. وشهدت هذه المنطقة معارك عنيفة بين المقاومة الشعبية وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ما أدى إلى نزوح الكثير من الأهالي.

تقول زهرة محمد عثمان (60 سنة)، وهي والدة عصمت: "في يوم الاثنين 31 أغسطس 2015 الساعة 4:00 مساءً، كان عصمت ما زال خارج المنزل يعمل على دراجته النارية، وجاء شخص ليبلغ ابني الكبير بأن عصمت قد أصيب. زرته في مستشفى الروضة، حيث أجريت له عملية جراحية، وبقي في المستشفى لمدة أسبوعين، ومنذ ذلك الحين إلى الآن، لايزال يعاني من آلام. المنطقة التي أصيب فيها عصمت تعد من مناطق التماس، والمواجهات فيها مستمرة."[118]

وفي يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2015، أصيبت شيماء عبده عبدالله حسان (17 سنة)، بعيار ناري وهي في منزلها، الواقع في مدينة النور بمديرية المظفر.

تقول شيماء: "عند حوالي الساعة 11:00 صباحاً، وأثناء صعودي إلى سطح المنزل، القريب من معسكر الدفاع

(114) مقابلات منظمة مواطنة مع أقارب هدى عبدالله الرميمة، تاريخ 2 سبتمبر 2015، و9 أغسطس 2016.
(115) السابق.
(116) مقابلة منظمة مواطنة مع إحدى أقارب جليلة محمد الرميمة، تاريخ 2 سبتمبر 2015.
(117) مقابلات منظمة مواطنة مع أقارب عز الدين عبد القوي الرميمة، تاريخ 2 سبتمبر 2015، و9 أغسطس 2016.
(118) مقابلة منظمة مواطنة مع زهرة محمد عثمان، تاريخ 29 فبراير 2016.

الجوي، الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي وقوات صالح، أصبت بطلقة نارية في الكتف الأيسر من الخلف. تم إسعافي في نفس يوم الواقعة إلى مستشفى الرياض في بير باشا، ولكن بسبب عدم توفر المستلزمات الخاصة بالإسعافات، نقلتُ إلى مستشفى الثورة العام. حالياً مازلت بحاجة إلى مواصلة العلاج والكشف الطبي."[119]

وفي يوم الأربعاء 2 ديسمبر 2015 الساعة 6:00 صباحاً، أدى إطلاق نار إلى مقتل أديب حمود مهدي عبدالله (26 سنة)، الذي يعمل سائقاً لعربة نقل مياه، بينما كان قادماً من منطقة صبر.

يقول حمود مهدي عبدالله (60 سنة) والد أديب: "في الساعة 6:00 صباحاً أصيب ابني برصاصة في رأسه أثناء مروره بعربة المياه بين منطقتي ثعبات والدمغة، في منطقة ضيقة جداً. وعلى إثر ذلك، إلى سقط مع العربة إلى داخل حوش منزل. في الوقت الذي أصابته فيه الرصاصة، كان يتحدث بالهاتف مع سائق آخر، وفجأة انقطع الصوت بينهما. قام بعض أفراد المقاومة الشعبية وسائقو عربات نقل المياه بإخراج أديب ونقله إلى مستشفى الثورة." [120]

ويقول مجيب حمود مهدي (17 سنة) شقيق أديب: "في حوالي الساعة 7:00 صباحاً حضر سائقو عربات نقل مياه إلى حارتي وطلبوا مني الذهاب إلى مستشفى الثورة، وعلمت منهم أن أخي قد أصيب بطلق ناري في رأسه، حيث كان عائداً من بئر الماء. وجدت وجه أخي مضرجاً بالدماء، ونقل من مستشفى الثورة إلى مستشفى الروضة لاحقاً، لكنه كان قد توفي."[121]

في يوم الجمعة 25 ديسمبر 2015، أصيبت نور جمال الخضر عبدالله (27 سنة) بطلق ناري في البطن أدى إلى تمزق في الأمعاء. كانت بالقرب من منزلها في حي شِعب الدُّبّاء بمديرية صالة.

تقول نور: "في الساعة 9:00 صباحاً، خرجت إلى منزل الجيران لأضع اللوح الشمسي على سطحهم، وعند عودتي، تعرضت لطلق ناري من الجهة المقابلة لمنزلي. أصابني الطلق الناري في بطني، وسقطت أرضاً من أعلى الدرج في باب منزلي. كان أبي يجري نحوي وكانت طلقات نارية تتساقط بجواره وبالقرب مني- كانت ثمان طلقات نارية على الأقل، وقام بسحبي إلى زقاق قريب من البيت، ثم تمكن من إسعافي إلى مستشفى الروضة. بقيت في المستشفى من الصباح إلى وقت المغرب (حوالي سبع ساعات) حتى استطاع أهلي توفير مادة الأكسجين. لقد كان الأكسجين منعدماً حينها."[122]

وبحسب الشهادات، فإن "كتائب حسم" التابعة للمقاومة الشعبية، كانت هي المسيطرة على تلك المنطقة، بينما كانت الجهة المقابلة تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين).[123]

في يوم السبت 16 يناير 2016، الساعة 3 عصراً، أصيبت هنادي عارف سيف محمد (9 سنوات)، وأحمد عارف سيف محمد (6 سنوات)، بطلقات نارية، في حي الدحي بمديرية المظفر.

يقول والدهما، عارف سيف محمد (32 سنة): "في ذلك اليوم، كان هناك إطلاق نار كثيف بين المقاومة الشعبية والحوثيين منذ الساعة الـ10 صباحاً. خرجت هنادي ومعها أحمد إلى بقالة مدهش، التي تقع في نفس الحي. بعدها بلحظات أبلغني شباب من الحي بأن هنادي وأحمد أصيبا أثناء عودتهما من البقالة. ذهبت مسرعاً ووجدت هنادي تمشي والدم يغطي ثيابها. حملت أحمد لأنه لم يكن قادراً على المشي وأسعفتهما إلى مستشفى الروضة، حيث أجريت لهما

(119) مقابلة منظمة مواطنة مع شيماء عبده عبد الله حسان، تاريخ 19 أبريل 2016.
(120) مقابلة منظمة مواطنة مع حمود مهدي عبد الله، تاريخ 24 فبراير 2016.
(121) مقابلة منظمة مواطنة مع مجيب حمود مهدي، تاريخ 24 فبراير 2016.
(122) مقابلة منظمة مواطنة مع نور جمال الخضر عبد الله، تاريخ 27 أبريل 2016.
(123) السابق.

الإسعافات الأولية، ثم نقلت أحمد إلى مستشفى الثورة لإجراء عملية جراحية. أصيبت هنادي بشظية في قدمها اليمنى، أما أحمد فقد أصيب بطلقة نارية في فخذه الأيمن. لا أعرف من هي الجهة المتسببة في إصابة أبنائي. لم يبق في الحي إلا القليل من السكان، فأغلبيتهم نزحوا بسبب الخوف." (124)

وفي مساء يوم الجمعة 5 فبراير 2016، حوالي الساعة 5:00 مساءً، قُتلت فاطمة محمد فارع (45 سنة) جراء إطلاق نار في حي الزهراء بمديرية القاهرة.

وتعد هذه المنطقة من مناطق التماس بين المقاومة الشعبية وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث كانت المقاومة الشعبية تسيطر على حي الزهراء، بينما كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) تسيطر على منطقة السائلة الواقعة بجوار الحي.

يقول جلال عبده حسن حسين (17 سنة) ابن الضحية: "ذهبت أمي مع أبي عصر ذلك اليوم لتشتري أسطوانة غاز من أجل بيعها داخل المنطقة المحاصرة وشراء دقيق (قمح مطحون) بثمنها. وعند الساعة 5:00 مساءً قبيل الغروب، أصيبت برصاصة في رأسها الذي كانت تحمل اسطوانة الغاز عليه. سقطت أرضاً مع الأسطوانة. كان أبي يراها، لكنه لم يستطع التقدم إليها لسحبها، خوفاً من تعرضه للنيران. ثم أصيبت مرة ثانية وثالثة في قدميها، وظلت تنزف حتى ماتت في المكان الذي سقطت فيه، بينما أبي ينظر إليها، حتى الساعة 7:00 مساءً، حين تمكن أفراد من المقاومة الشعبية من سحبها ونقلها إلى مستشفى الثورة. ثم جاء أبي إلى البيت وأبلغنا بأن أمي قد توفيت. نحن أربعة أخوة وأربع أخوات ولدينا طفل رضيع، وكانت أمي هي العائل للأسرة." (125)

وحصلت منظمة مواطنة على مقطع فيديو من دقيقتين يظهر الضحية (فاطمة) وهي ملقاة على الأرض وعلى مقربة منها أسطوانة غاز منزلي. ويظهر في الفيديو صوت إطلاق نار، وسقوط طلق ناري بجوار جسد الضحية، الأمر الذي يظهر تعمداً في إطلاق النار بصورة مباشرة على الضحية.

وفي يوم السبت 13 فبراير 2016، حوالي الساعة 11:30 صباحاً، أدت الاشتباكات التي اندلعت في مدخل حيّ الدّحي، إلى مقتل حمزة أمين حزام (17 سنة). كان ذلك بعد دخول وفد برنامج الغذاء العالمي إلى مدينة تعز، من منفذ الدّحي، الذي كانت تسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون).

يقول عايد سعيد محمد سعيد (33 سنة)، أحد أقارب حمزة: "كان حمزة يقوم بنقل النساء والرجال الذين كانوا متواجدين بالمدخل لغرض إدخال مواد غذائية ليوم واحد في الأسبوع (كل يوم سبت). وبعد دخول الوفد بدقائق، وقعت اشتباكات بمنطقة الدحي، ما تسبب في حالة خوف وهلع. كان حمزة في تلك الأثناء يقوم بنقل أربع نساء من النقطة التابعة للمقاومة، محاولاً إيصالهن إلى النقطة التابعة للحوثيين. أصيب حمزة برصاصة في رأسه، وأسعف إلى مستشفى الروضة من قبل اثنين من أبناء عمه، اللذين كانا يعملان كسائقي حافلات نقل. لكنه توفي الساعة 11:00 صباحاً يوم 15 فبراير 2016، ودفن بمقبرة صينة." (126)

ويقول أمين حزام محمد (50 سنة) والد حمزة: "يوجد عدد كبير من المسلحين في المنطقة، خصوصاً أنها منطقة تماس، وتشهد هذه المنطقة اشتباكات مستمرة بين المقاومة والحوثيين." (127)

(124) مقابلة منظمة مواطنة مع عارف سيف محمد، تاريخ 5 مارس 2016.
(125) مقابلة منظمة مواطنة مع جلال عبده حسين، تاريخ 22 فبراير 2016.
(126) مقابلة منظمة مواطنة مع عايد سعيد محمد سعيد، تاريخ 15 فبراير 2016.
(127) مقابلة منظمة مواطنة مع أمين حزام محمد، تاريخ 15 فبراير 2016.

وفي منفذ الدّحي أيضاً، قتل علي محمد إسماعيل الحرازي (16 سنة)، ظهر يوم السبت 27 فبراير 2016، بينما كان يعمل على دراجته النارية في نقل الركاب من المنفذ إلى داخل المدينة.

يقول محمد إسماعيل الحرازي (50 سنة)، والد علي، وهو يبكي بحرقة على مقتل ولده: "في الساعة 2:00 بعد الظهر، كنت في منزلي، القريب من مكان الواقعة، وجاء إليّ رفاق ابني علي، الذين كانوا بجانبه وقت إصابته. أخبروني بأنه أصيب بعيار ناري، وأنه مازال في مكانه ولم يتجرأ أحد على إسعافه. خرجت أجري ورأيته وهو مُلقى على الأرض وكانت إصابته في الرأس. كنت أرجو ألا يكون قد توفي، ولكن عندما أسعفته على الفور إلى مستشفى الروضة، أخبروني بأنه قد فارق الحياة. لم يصب أحد بجانبه في تلك الواقعة. كنت أشعر دائماً بأنه لن يكون بخير يوماً ما بسبب عمله كسائق دراجة نارية في منطقة خطيرة كمنفذ الدحي."[128]

وفي يوم الاثنين 14 مارس 2016، أصيب مدنيان اثنان بالرصاص الحي، بينما كانا يستقلان حافلة في منطقة وادي حنش بمنطقة الربيعي التابعة لمديرية التعزية- غرب مدينة تعز. وتعد منطقة الرُّبيعي من مناطق التماس بين طرفي النزاع في المحافظة.

يقول رفيق عبده الشيباني (35 سنة)، الذي أصيب في هذه الواقعة: "كنت قادماً من مدينة التربة بغرض السفر إلى صنعاء لاستكمال علاج ابنتي. كنت على متن حافلة ركاب استقليتها من مدينة التربة، وعند وصولنا إلى شارع الثلاثين، سمعنا صوت إطلاق نار. عند حوالي الساعة 11:20 صباحاً، بينما كنا في طريقنا إلى "مفرق الذكرة" في شارع الستين، اخترق عيار ناري ثقيل الجانب الأيمن من هيكل الحافلة ونفذ من الجانب الأيسر. وقد اخترق هذا العيار الناري الثقيل ساقي اليمنى وأصاب ساقي اليسرى، وأصيب أيضاً الراكب الذي كان يجلس بجواري. كانت ساقي اليمنى حينها شبه مبتورة، وقام ابن أخي، الذي كان معي في الحافلة، بإسعافي إلى مستشفى الكرامة، على متن حافلة أخرى. أجريت لي إسعافات أولية، ثم نقلت إلى مستشفى الثورة، حيث أجريت لي عملية بتر للساق اليمنى. لقد أصبحت أعاني من إعاقة دائمة." [129]

(128) مقابلة منظمة مواطنة مع محمد إسماعيل الحرازي، تاريخ 29 فبراير 2016.

(129) مقابلة منظمة مواطنة مع رفيق عبده الشيباني، تاريخ 13 أبريل 2016.

الباب الثاني

الإعدامات الميدانية

الإطار القانوني:

يهدف القانون الدولي الإنساني، بصورة عامة، إلى تقنين ممارسات الجهات المتحاربة المختلفة، وضمان سلامة المدنيين بصورة أساسية. ولكن إضافة إلى ذلك، يقدم الحماية لفئات معينة من المحاربين، وذلك لتخفيف المعاناة الإنسانية. فمثلاً، يحظر القانون الدولي الإنساني، وكذلك القانون الإنساني العرفي، القتل المتعمد والتعذيب، وغيرهما من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية، والإخفاء القسري للمدنيين، وأيضاً للجرحى أو الأسرى ممن لم يعودوا قادرين على القتال.

قامت المقاومة الشعبية بإعدامات ميدانية ضد معارضين لها ممن تعتقد بأنهم يتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين)، أو بأنهم يتعاطفون أو يعملون لصالح الجماعة.

وقد نُفّذت وقائع هذه الإعدامات، خلال فترات متفرقة بين عامي 2015 و2016، عندما تمكنت المقاومة الشعبية من السيطرة على عدد من المناطق التي كانت تخضع لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كمديرية مشرعة وحدنان. كما نُفّذت عدد من هذه الإعدامات أيضاً، في وسط مدينة تعز، الخاضعة لسيطرة المقاومة الشعبية.

ونفذت عمليات الإعدام خارج إطار القانون ضد مدنيين، أو ضد مقاتلين تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، بعد أن تمكنت المقاومة الشعبية من إلقاء القبض عليهم، وتجريدهم من السلاح، ومن ثم قتلهم والتمثيل بجثثهم، وسحلهم في بعض الحالات. وظهر على هذه العمليات طابعاً انتقامياً.

الوقائع:

وثقت منظمة مواطنة تسع وقائع إعدام ميداني قامت بها المقاومة الشعبية، خلال الفترة من أغسطس 2015 وحتى مارس 2016.

إعدام عبدالفتاح الذماري (48 سنة)، 13 أغسطس 2015:

في يوم الخميس 13 أغسطس 2015، قامت المقاومة الشعبية بإعدام عبدالفتاح الذماري (48 سنة)، بعد أن شنّت، مع قوات مسلحة تابعة للجيش الموالي للرئيس عبدربه منصور هادي، هجوماً على منطقة المرور، حيث يقع جهاز الأمن السياسي بمديرية المظفر.

يقول شاهد عيان: "بعد اشتباكات عنيفة، وسيطرة المقاومة الشعبية على المنطقة يوم الخميس 13 أغسطس 2015، حوالي الساعة 10:00 صباحاً، ألقت المقاومة الشعبية القبض على عبدالفتاح الذماري. كان الذماري حينها يحاول الهرب بعد أن ترك سلاحه، خارجاً من حوش جهاز الأمن السياسي باتجاه سائلة صينة. تم قتله على الفور رمياً بالرصاص، وأُلقيت جثته في سائلة ديلوكس، الواقعة خلف سوق المواشي وسط مدينة تعز. وقد تم أخذ الجثة في اليوم التالي، بسيارة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي نفس اليوم أيضاً، شاهدت إعدام شخص آخر في الشارع؛ لا أعرف اسمه، لكن كان يقال بأنه (قناص) ألقي القبض عليه في حيّ الجحملية. وبعد إعدامه، تم سحل جثته على دراجة نارية، وتعليقها في تقاطع مدرسة ناصر وشارع 26 سبتمبر بمدينة تعز."[130]

إعدام عفيف عبدالله الرميمة (45 سنة)، 16 أغسطس 2015:

في أواخر يوليو 2015، وقعت اشتباكات مسلحة بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمقاومة الشعبية في مديرية مشرعة وحدنان بجبل صبر، وفي 15 أغسطس 2015، انسحبت جماعة أنصار الله (الحوثيون) من المديرية، وسيطرت المقاومة الشعبية عليها. على إثر ذلك، نفذت المقاومة الشعبية عمليات إعدام ميداني بحق اثنين على الأقل من آل الرميمة، إلى جانب نهب وحرق عدد من منازل آل الرميمة، وذلك بحسب المقابلات التي أجرتها منظمة مواطنة. وقد نُفّذت هذه الإعدامات بحجة انتمائهم إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتمت في ظروف لم يكونوا حينها مشاركين في عمليات قتالية، أو يشكلون خطراً حقيقياً على المقاومة الشعبية.

تقول لبنى صادق عبدالله الرميمة (25 سنة)، التي شهدت إعدام عفيف عبدالله الرميمة (45 سنة)، وهو أكاديمي كان يعمل في جامعة صنعاء: "تم أخذه من المنزل يوم الأحد 16 أغسطس 2015 بين الساعة 8:00 والساعة 9:00 صباحاً، من قبل مسلحين تابعين للمقاومة الشعبية بعد سيطرتها على قريتنا. أخذوه لغرض التفاوض الذي دعت إليه المقاومة، فخرج عمي عفيف وقال بأنه سيكون وسيطاً بين آل الرميمة والمقاومة. وعندما خرج، قام أفراد المقاومة بتكتيفه. كان يقول لهم بأنه لا يوجد في منزله أي قطعة سلاح، وبأنه لم يحمل السلاح في حياته، وبأنه أكاديمي في جامعة

(130) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 28 أبريل 2016.

صنعاء، ويريد الوصول إلى اتفاق وصلح معهم، لكنهم قاموا بإطلاق النار عليه وقتله."[131]

وذكر أقارب الضحية بأن المقاومة الشعبية قامت بإخفاء الجثة ورميها من أعلى مبنى مجمع هائل سعيد الثانوي، وأنها زعمت بعد ذلك بأنه انتحر. وقد ظلت جثة عفيف الرميمة مُلقاة في العراء إلى ما ظهر ذلك اليوم، حوالي الساعة 1:00 مساءً، حتى قامت نساء من آل الرميمة بأخذها ودفنها في مقبرة حدنان.[132]

إعدام محمد عبدالقوي عبدالله الرميمة (42 سنة)، عباس عبدالله الرميمة (46 سنة)، عبدالله عبدالرحمن الرميمة (60 سنة)، 16 أغسطس 2015:

يقول عرفات الرميمة (44 سنة): "في ذات اليوم الذي أُعدم فيه عفيف الرميمة، تم أخذ محمد عبدالقوي الرميمة من منزله عند حوالي الساعة 10:00 صباحاً، من قبل مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية، بحجة التحقيق. وقُتل في منتصف الطريق وهو مقيد، بينما كانوا متجهين إلى مجمع هائل سعيد الثانوي في منطقة الرجحة، عند حوالي الساعة 11:00 صباحاً."[133]

وبحسب المقابلة مع الرميمة، فإن محمد عبدالقوي الرميمة دفن في ذات اليوم، الأحد 16 أغسطس 2015، في مقبرة حدنان.[134]

وذكر الرميمة أيضاً بأن عباس عبدالله الرميمة (46 سنة)، أُعدم وهو مقيد في منطقة الجبانة، بعد إخراجه من منزله في يوم الأحد 16 أغسطس 2015. كما أُعدم عبدالله عبدالرحمن الرميمة (60 سنة) عندما ذهب ليسأل عن حال المعتقلين من آل الرميمة لدى المقاومة الشعبية. ولم تسلم المقاومة الشعبية جثتيهما حتى الآن (حتى وقت إجراء المقابلة).[135]

إعدام امرأة، 10 نوفمبر 2015:

في يوم الاثنين 10 نوفمبر 2015، قامت مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية، بإعدام امرأة في مقبرة الأجينات بمديرية المظفر.

يقول شاهد عيان: "عند الساعة 11:00 صباحاً، دخل حوالي ثلاثة أشخاص من بوابة المقبرة الرئيسية وكانوا بأسلحة كلاشينكوف، ومعهم امرأة، في أواخر الأربعينيات من عمرها تقريباً. قام المسلحون الثلاثة بإطلاق النار عليها من الخلف فسقطت قتيلة على الفور. بدأ الناس بالتجمع لمعرفة سبب إطلاق النار، فقام أحد المسلحين بإطلاق النار في الهواء لتفريق الناس، وأمر المسلحون الناس بعدم التدخل، لأن المرأة، بحسب زعمهم، كانت تساعد الحوثيين في منطقة ثعبات، على قتل الأبرياء، بإمدادهم بالماء والطعام وتهريب الذخيرة لهم. عندما خرج المسلحون الثلاثة من المقبرة، عاد أحدهم إلى حيث جثة المرأة وقام بإطلاق رصاصة أخرى على رأسها. ثم ذهب المسلحون إلى حارس المقبرة، وأمروه

(131) مقابلة منظمة مواطنة مع لبنى صادق عبد الله الرميمة، تاريخ 2 سبتمبر 2015.
(132) مقابلة منظمة مواطنة مع اثنين من أقارب عفيف عبدالله الرميمة، تاريخ 2 سبتمبر 2015.
(133) مقابلة منظمة مواطنة مع عرفات الرميمة، تاريخ 9 أغسطس 2016.
(134) السابق.
(135) السابق.

بدفنها في المقبرة الجماعية الخاصة بالحوثيين.[136] كان مشهداً مروعاً ومخيفاً." [137]

إعدام فهد العودي (34 سنة)، 20 ديسمبر 2015:

في يوم الأحد 20 ديسمبر 2015، حوالي الساعة 7:40 مساءً، وصلت مجموعة تابعة للمقاومة الشعبية إلى منزل أحد أصدقاء فهد العودي (34 سنة)، الذي كان يعمل تاجراً، ويسكن في حي المحكمة الشرقية سابقاً بمديرية القاهرة، التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية.

وحسب الشهادات، فقد تم استدعاء العودي إلى خارج منزل صديقه من قبل مسلحين يتبعون المقاومة الشعبية، حيث كان هناك يمضغ القات. تحدث أحد المسلحين معه، ثم حصلت بينهما مشادة كلامية، وكان بقية المسلحين بجوار العربة التي جاؤوا بها. تم شد العودي من أمام باب منزل صديقه إلى مسافة غير بعيدة في نفس الشارع، ثم أُطفئت أنوار العربة، وأطلقت النيران على العودي بشكل مباشر. تُركت الجثة في مكانها وغادر المسلحون المكان. ثم تواصل أهل الحي مع عاقل الحارة لإبلاغه بالواقعة ودفن الجثة.[138]

إعدام مروان عبدالكافي الجنيد (18 سنة)، 9 فبراير 2016:

في صباح يوم الثلاثاء 9 فبراير 2016، قامت مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية باختطاف مروان عبدالكافي الجنيد، من سوق الدِّمْنة. قامت المجموعة الخاطفة بضربه وتعذيبه ومن ثم قتله في ذات اليوم رمياً بالرصاص، في معسكر اللواء 35 مدرع، المستحدث منذ بداية الحرب في منطقة النشمة بمديرية المعافر. يقول أحد اقارب الجنيد: "يسكن مروان في منطقة "جباب المحطة" بمديرية المسراخ، وفي يوم الثلاثاء 9 فبراير 2016 حوالي الساعة 11:00 صباحاً، ذهب لشراء القات وبعض الأغراض من سوق الدّمنة. وبينما هو في السوق، قدِمت مجموعة مسلحة على متن عربة تابعة للمقاومة الشعبية مطلية باللون الأسود، وباشرت المجموعة بضرب مروان بحجة أنه 'متحوث وأن من أهله متحوثون'. ثم أخذوه على متن العربة إلى مقر معسكر اللواء 35 مدرع في منطقة النشمة (مدرسة 13 يونيو). تواصلت مع أحد قياديي المقاومة الشعبية، فقال لي إن مروان بخير. صُدمت لاحقاً باتصال تلفوني يخبرني بأن مروان قد أُعدم بعد ظهر نفس اليوم الذي اختطف فيه، وأنه تم التحفظ على جثته في ثلاجة الموتى بمستشفى خليفة العام بمدينة التربة. لم أتمكن من الذهاب إلى التربة إلا بعد 40 يوماً من الواقعة. عندما رأيت الجثة، كانت هناك علامات حول العنق، وآثار طلقات نارية في جانب جسده الأيسر نافذة إلى جانبه الأيمن وفي الفخذين، وأيضاً كانت عليه آثار طلقات نارية في الجهة اليسرى من أعلى الصدر نافذة حتى الظهر، ويده اليمنى مهشّمة من مفصل الكتف. تم دفن الجثة يوم استلامها من مستشفى خليفة العام في مقبرة ذو ريحانة بمديرية المسراخ، في 20 مارس 2016."[139]

وتثبت شهادة وفاة مروان عبدالكافي الجنيد، الصادرة من مستشفى خليفة العام بمدينة التربة، بأنه وصل متوفياً، في ذات اليوم الذي اختطف فيه من قبل الجماعة المسلحة التابعة للمقاومة الشعبية.[140]

(136) بحسب المقابلة مع شاهد العيان، في داخل مقبرة الأجينات، هناك مقبرة جماعية يدفن فيها القتلى من الحوثيين.
(137) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 18 أبريل 2016.
(138) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 28 أبريل 2016.
(139) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد أقارب مروان عبدالكافي الجنيد، تاريخ 2 مايو 2016.
(140) حصلت منظمة مواطنة على نسخة من شهادة الوفاة لمروان عبدالكافي الجنيد تشير إلى وصول جثته إلى المستشفى بتاريخ 9 فبراير 2016.

إعدام أحمد علي عبدالجليل (33 سنة)، 11 مارس 2016:

في يوم الجمعة 11 مارس 2016، قامت عناصر مسلحة من كتائب حسم التابعة للمقاومة الشعبية، بإعدام وسحل أحمد علي عبدالجليل (33 سنة)، وذلك بعد سيطرتها على منطقة الدّحِي بمديرية المظفر، والتي كانت قبل ذلك تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات صالح.

يقول شاهد عيان: "كان أحمد علي عبدالجليل، الملقب بـ"وحشي"، من المتواجدين بشكل دائم في منفذ الدحي، وكان يقوم بعملية تفتيش العابرين ومنع دخول المواد الغذائية والطبية، وكان يقوم بالإبلاغ عن (الدواعش) كما تسميهم جماعة الحوثي وصالح. وفي عصر يوم الجمعة 11 مارس 2016، الساعة 4:00 مساءً، كان "وحشي" يمضغ القات متكئاً على "دكة" (مصطبة) في مدخل سوق بير باشا. وعند وصول مسلحي كتائب حسم التابعة للمقاومة الشعبية إلى تلك المنطقة، تم التعرف عليه باعتباره أحد المطلوبين لديهم. تم إلقاء القبض عليه وقتله مباشرة بـ10 طلقات نارية على الأقل. ثم رُبطت جثته على مؤخرة دراجة نارية، وكان على متن الدراجة النارية شخصان ملثمان، وعلى أشرطة الذخيرة لأسلحتهما الرشاشة ملصقات لشعار كتائب حسم. ثم سُحلت الجثة مسافة 2 كيلومتر تقريباً؛ من منطقة بير باشا حتى السائلة الواقعة في حيّ مدرسة الثورة وسط المدينة. كان المارة يشاهدون عملية السحل بخوف ورعب شديدين، ثم ألقيت الجثة في السائلة بين النفايات."[141]

وقد شاهدت منظمة مواطنة جثة أحمد علي عبدالجليل بعد سحلها، مرمية في السائلة الواقعة بحي مدرسة الثورة، وذلك عندما زارت المنظمة المكان في يوم السبت 12 مارس 2016.

(141) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 26 أبريل 2016.

الباب الثالث

الحصار ونهب مساعدات وهجمات على منظمات إغاثية ومستشفيات وطواقم طبية

الإطار القانوني:

يلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع بالسماح وتسهيل مرور ووصول الإمدادات الإنسانية والمساعدات للمدنيين. كما ينص على أنه حيثما يرقى الحصار إلى عقاب جماعي وتجويع للمدنيين، فإنه يحظر مثل هذا الحصار بموجب القانون الدولي الإنساني ويرقى إلى جريمة حرب.

بناء على البحث الذي أجرته منظمة مواطنة، فإن جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، قد قيدت وأعاقت وصول الإمدادات الإنسانية والغذائية للسكان المدنيين في أجزاء مختلفة من مدينة تعز، في أوقات معينة على مدى فترة طويلة من عدة أشهر، وذلك بحجة تقييد إمدادات للمقاومة الشعبية.

وعلى الرغم من أن القيود والحصار في العديد من نقاط الدخول المختلفة إلى تعز كانت ذات طابع متقطع، إلا أنها استمرت لعدة أشهر وعلى نطاق واسع، وأثّرت على إيصال المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية لعشرات الآلاف من السكان المدنيين، الذين علقوا وسط الإقتتال. واستمر نقص الأدوية والمستلزمات الطبية الحاد، وكذا المواد الغذائية الأساسية والمياه في المدينة لعدة أسابيع. كما أدى الحصار والقيود المفروضة إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية جعل بعضها كالدقيق والأرز، مكلفة للغاية بالنسبة لكثير من السكان، ولا سيما أولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على المساعدات الإنسانية المجانية في الحالات التي كانت المنظمات الإنسانية قد تمكنت من الوصول إلى مناطقهم.

ولاحظت منظمة مواطنة من خلال شهادات الناس في عديد من الحالات أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، قد فشلت في التفريق بين المدنيين والمقاتلين في المناطق التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية، وكانت تنعت الجميع بالـ"دواعش". وعلاوة على ذلك، تعتبر جماعة أنصارالله وقوات صالح في كثير من الأحيان، المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها المقاومة، من مؤيدي المقاومة الشعبية. وعلى الرغم من الغضب الشعبي العارم في تعز على القيود المفروضة على دخول المدينة والحصار، وتأثيرها على السكان المدنيين، واصلت جماعة أنصار الله وقوات صالح فرض قيود مشددة في فترات متقطعة على دخول المواد الغذائية والأدوية إلى المدينة، في عقاب جماعي طال جميع السكان الذين يقطنون الأحياء غير الخاضعة لسيطرتها.

كما قامت المقاومة الشعبية بشن اعتداءات على منظمات إغاثية ونهب مستودعات تضم مساعدات إنسانية.

الفصل الأول :

الحصار ومنع وتضييق دخول المساعدات والمواد الغذائية والاستهلاكية والطبية

قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح بفرض حصار وتضييق على دخول المساعدات الإغاثية والمواد الغذائية والاستهلاكية والمستلزمات الطبية والأدوية إلى مدينة تعز، منذ أواخر يوليو وبداية أغسطس 2015 حتى مارس 2016، وخصوصاً بعد سيطرة المقاومة الشعبية على وسط المدينة. وفي ذلك الحين، لم يكن هناك وقت محدد لإجراءات التضييق، وكانت عشوائية.

لعدة أسابيع منعت جماعة أنصار الله وقوات صالح منظمات إنسانية دولية ومحلية من إيصال المساعدات الإغاثية من سلع أساسية ومستلزمات طبية أساسية منقذة للحياة إلى سكان المدينة ذات الكثافة السكانية العالية، وهو ما ضاعف معاناة مئات الآلاف من السكان المدنيين من نقص حاد في المياه والغذاء والكهرباء والغاز والوقود. (142)

وكما يبدو، كان يهدف الحصار إلى تضييق الخناق على المقاومة الشعبية المتمركزة في وسط المدينة، من خلال قطع الإمدادات عنها، حيث كانت حُجة القائمين على نقاط التفتيش والمعابر أن 'هذه المواد ستصل إلى الدواعش'، في إشارة إلى مقاتلي المقاومة الشعبية- كما ورد في العديد من المقابلات التي أجرتها منظمة مواطنة. واضطر عدد من سكان المدينة للنزوح إلى محافظات أخرى بسبب الوضع السيئ الذي كان يخلفه الحصار وتضييق دخول المواد الغذائية وندرة توفرها في أسواق المدينة، إلى جانب ارتفاع الأسعار بشكل كبير.

وقد اختلف شكل ومستوى الحصار وتضييق دخول المساعدات الإغاثية والاحتياجات الأساسية إلى أكثر من نمط من فترة لأخرى. ففي البداية في يوليو 2015، كان الحصار والمنع يتم لعدة ساعات فقط. ثم من أغسطس وحتى أكتوبر 2015، كان يتم منع دخول المواد الغذائية والاستهلاكية بالجملة، والمنقولة بالشاحنات، وتحديداً من منطقة الحوبان، شرق المدينة وبير باشا، غربها. وفي أواخر أكتوبر 2015 وبداية نوفمبر 2015، تم منع دخول السيارات بشكل نهائي من جهة القصر الجمهوري بمديرية صالة، وتحول المنفذ الوحيد إلى منطقة بير باشا (منفذ الدحي)، حيث وصل الحصار في هذه الفترة إلى ذروته.

كان منفذ الدحي الذي سيطرت عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، هو الأسوأ من حيث فرض الحصار وتضييق دخول المساعدات والمواد الغذائية والاستهلاكية، والتعامل المهين مع العابرين. كان الخروج من مدينة تعز يتم بصورة طبيعية لمن يريد، ويُسمح بدخول العابرين، لكن دون السماح بإدخال المواد الغذائية والاستهلاكية. وبين الحين والآخر، كان يُسمح للنساء بالدخول إلى المدينة وحمل مواد غذائية واستهلاكية.

(142) منظمة أطباء بلا حدود: سكان المنطقة المحاصرة في تعز محرومون من الحصول على الرعاية الصحية ولا يسمح للإمدادات الطبية بعبور جبهات القتال http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/yemen-medical-aid-blocked-from-entering-besieged-area-in-taiz-msf.html (تمت الزيارة في 2 نوفمبر 2016). اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشعر بقلق عميق إزاء اثر القتال في تعز، https://www.icrc.org/ar/document/yemen-fightings-taiz-civilians (تمت الزيارة في 2 نوفمبر 2016).

كان يضطر العابرون إلى المشي سيراً على الأقدام نحو 400 متراً من نقطة التفتيش التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون) (مدخل وادي عيسى متقاطعاً مع حبيل سلمان)، حتى نقطة التفتيش التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية (تبّة الخوعة). وفي ديسمبر 2015، فرضت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على العربات والسيارات التوقف عند تقاطع نادي الصقر الرياضي والثقافي، حيث يبعد عن نقطة التفتيش التي تسيطر عليها الجماعة بحوالي 300 متر، ما جعل المسافة أطول على العابرين الذين يريدون الدخول إلى المدينة مشياً على الأقدام لمسافة تصل إلى 700 متر تقريباً بعد الانتظار لأيام.

أدى ذلك بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع تكلفة النقل إلى داخل مدينة تعز. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والأدوية بشكل كبير، ما شكل عباً إضافياً على سكان المدينة.

وخلال الفترة من ديسمبر 2015 حتى مارس 2016، لم يكن هناك نمط واضح للأيام التي يفتح فيها المنفذ ولساعات معدودة، في أيام الجمعة والسبت والاثنين، حيث كان يفتح المنفذ في ساعات الصباح الأولى إلى قبل الظهر، ومن ثم بين فترة الظهر والعصر، ويعاد إغلاقه في ذات اليوم بعد العصر.

كان سكان مدينة تعز خلال فترة الحصار يعتمدون على المخزون الموجود في المدينة، ومع شحة المخزون في المدينة كانت الأسعار ترتفع تدريجياً بسبب إدخال المواد الغذائية والاستهلاكية عبر طريق "جبل طالوق"، الذي يُعرف أيضاً بـ"طريق الحمير" أو "طريق الموت"، بسبب الحوادث التي تقع فيه. ويضطر العابرون في هذا الطريق إلى المشي على الأقدام أو استخدام الحمير أو السيارات ذات الدفع الرباعي، بسبب وعورته. وتقدر المسافة من مفرق طالوق (الواقع بين منطقتي الضباب ونجد قسيم) إلى قرية مشرعة، التابعة لمديرية مشرعة وحدنان، بحوالي إثنين كيلومتر. ويقطع العابرون هذا الطريق في زمن يتراوح بين الساعتين والثلاث ساعات بسبب وعورته. وبعدها يستقلون مركبة من قرية مشرعة للوصول إلى المدينة عبر الطريق الأسفلتي، الذي يستغرق قطعه حوالي ساعة واحدة.

كما كان يعمد البعض إلى تهريب بعض المواد الغذائية والاستهلاكية والأدوية بكميات بسيطة عبر المعابر التي كانت تخضع لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وكانت الجماعة تفرض في بعض الحالات إتاوات كبيرة للسماح بدخول بعض البضائع.

وبعد سيطرة المقاومة الشعبية على منفذ الدحي في مارس 2016، لم يستقر الوضع الأمني هناك، وظلت المنطقة تشهد اشتباكات متواصلة. لجأ السكان (إلى جانب استخدام طريق طالوق) استخدام طريق وادي غُراب الترابي، وصولاً إلى المدينة. وفي أواخر يوليو 2016، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) بقطع طريق وادي غراب بشكل تام، ما جعل المدنيين أمام خيار واحد؛ طريق طالوق الجبلي الوعر.

هذا الفصل يسلط الضوء على عدد من الشهادات التي وثقتها منظمة مواطنة في أوقات مختلفة خلال الفترة من يوليو 2015 حتى مارس 2016، بشأن منع دخول المواد الغذائية والطبية والمساعدات من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) في مداخل مدينة تعز.

الوقائع:

يقول وائل حسن الوجيه (27 سنة)، الذي يعمل ممرضاً: "في ظهر يوم الثلاثاء 28 يوليو 2015 عند الساعة 12:00 مساءً، تمكنت من الحصول على أدوية خاصة بمرضى الفشل الكلوي، وعند مروري في جولة القصر تم احتجازي ومعي الأدوية بتهمة أنها ستصل إلى 'الدواعش' وقاموا بتهديدي بالقتل. توسلت إليهم وأقسمت بالله أن الأدوية خاصة بمرضى الفشل الكلوي، وبعد ثلاث ساعات من الخوف والتوتر ورفع السلاح بوجهي، سمحوا لي بالمرور."[143]

في يوم الجمعة 7 أغسطس 2015، تم احتجاز ثلاث شاحنات محملة بمواد إغاثية تخص مديرية المواسط، وممولة من برنامج الغذاء العالمي. احتجزت الشاحنات من قبل نقطة التفتيش التابعة لأنصار الله في منطقة الربيعي، كما تم احتجاز السائقين وتهديدهم بمصادرة الكميات المحمّلة. لم تنجح مساعي الإفراج عن الشاحنات، رغم التواصل مع شخصيات مسؤولة في جماعة أنصار الله. وفي مساء يوم الأحد 9 أغسطس 2015، تم إجبار السائقين على قيادة الشاحنات بحمولتها إلى مفرق شرعب، وتمت مصادرتها.[144]

وفي يوم الاثنين 10 أغسطس 2015، تم احتجاز خمس قاطرات إضافية تحمل مساعدات إنسانية وإغاثية تخص مديرية المواسط، ممولة من برنامج الغذاء العالمي. احتجزت من قبل ذات نقطة التفتيش التابعة لأنصار الله في منطقة الربيعي، وتم إجبار السائقين على قيادة الشاحنات إلى مفرق شرعب، وأيضاً تمت مصادرتها.[145]

وخلال شهر أغسطس 2015، كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) تمنع دخول المواد الغذائية والاستهلاكية إلى مدينة تعز، في نقطة تفتيش حبيل سلمان جوار جامعة تعز.

يقول شاهد عيان: «عند وصول شاحنة محملة بمواد استهلاكية إلى جوار جامعة تعز بحبيل سلمان، عند حوالي الساعة 5:00 مساءً، مُنعت من دخول المدينة. وقال أحد القائمين على نقطة التفتيش 'ممنوع دخول أي شيء... حتى القرطاس الفارغ ممنوع دخوله إلى الدواعش'. وأصر على منعها من دخول المدينة."[146]

ويضيف شاهد عيان آخر: "في يوم الأحد 6 سبتمبر 2015، صعدت على متن حافلة نقل ركاب عند وصولي إلى جولة القصر في مدخل مدينة تعز. كان بجواري أحد بائعي الخضروات ولديه أكياس مليئة بالخضروات يريد نقلها إلى وسط مدينة تعز لبيعها. تم إيقاف الحافلة عند أول نقطة تابعة للحوثيين، وقاموا بتفتيش الباص. سألوا بائع الخضروات عن وجهته، فأجاب بأنه متجه إلى السوق المركزي، وسط المدينة. قال له المسلحون الحوثيون في النقطة: 'انزل أنت وحمولتك... ممنوع إدخال أي شيء للدواعش'."[147]

وفي يوم السبت 10 أكتوبر 2015، كانت مسلحو جماعة أنصار الله (الحوثيين) يمنعون دخول المواد الغذائية عبر نقطة تفتيش بمنطقة البعرارة، التي تسيطر عليها الجماعة، شمال غرب مدينة تعز.

(143) مقابلة منظمة مواطنة مع وائل حسن الوجيه، تاريخ 20 أبريل 2016.
(144) مقابلة منظمة مواطنة مع عامل إغاثة محلي، تاريخ 17 أغسطس 2015.
(145) السابق.
(146) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 7 أكتوبر 2015.
(147) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 6 سبتمبر 2015.

يقول عبدالله محمد حسن (34 سنة)، وهو أحد أقارب عبدالعزيز عبدالغني نصر (22 سنة)، الذي كان يريد دخول مدينة تعز بسيارته المحملة بأسطوانات غاز الطبخ المنزلي: "كان عبدالعزيز محتجزاً لدى الحوثيين ليومين في منطقة البعرارة لأنه يريد إدخال سيارة نقل تحمل 150 أسطوانة غاز منزلي. فرض عليه الحوثيون مبلغ 300 ألف ريال (قرابة 1200 دولار أمريكي) مقابل السماح له بدخول المدينة مع أسطوانات الغاز. اضطر لدفع المبلغ الذي فرضوه عليه دون وجه حق، وبعد أن تم الدفع، أشاروا له بأن يسلك طريقاً محدداً كونها آمنة على حد قولهم. ما إن بدأ بالتحرك لأقل من خمس دقائق حتى قاموا بإطلاق النار عليه هو والسائق. أصيب عبدالعزيز، وتم منع شحنة الغاز المنزلي من الوصول إلى المدينة. وقد ذكر لي عبدالعزيز أنه أثناء احتجازه، كان هناك مواطن لديه 10 رؤوس من الماشية، وأن مسلحي النقطة طلبوا منه 150 ألف ريال (قرابة 600 دولار أمريكي) مقابل السماح بإدخال مواشيه. لكنه رفض وترك المواشي لهم، وواصل طريقه نحو المدينة بعد إفراغ حمولته في النقطة. كان هناك مواطنون يريدون إدخال أكياس الدقيق، لكن الحوثيون يقومون بمنعهم من ذلك، ويمزقون الأكياس ويسكبون الدقيق على الأرض أمام أصحابه. إنهم يحتجزون المواد الغذائية والخضروات وعربات نقل المياه ويمنعون دخولها إلى المدينة.»[148]

ويقول طلال المقرمي (30 سنة)، وهو بائع خضروات في حي المسبح وسط المدينة: «منذ شهر وأنا أُمنع من إدخال الخضروات إلى المدينة، وتقوم قوات الحوثيين المتمركزة في نقطة العبور الواقعة بمنطقة ثعبات، شرق المدينة، باحتجاز الشاحنات.»[149]

ويضيف هارون مرشد (20 سنة)، وهو صاحب متجر لبيع المواد الغذائية والاستهلاكية: «في يوم الأربعاء 7 أكتوبر 2015، تم إيقاف عربة نقل مياه للشرب في نقطة تفتيش تابعة لجماعة الحوثي وقوات الرئيس السابق صالح، في منطقة بير باشا- جنوب غرب المدينة. تم إفراغ الماء إلى الأرض بعد أن صعد أحد المسلحين على متن الشاحنة وتبول إلى داخل خزان الماء.»[150]

وتأكد فريق من منظمة مواطنة قام بزيارة إلى مدينة تعز في أكتوبر 2015، من أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات من الجيش موالية للرئيس السابق صالح، تحاصر مداخل المدينة، وتحديداً في نقاط التفتيش الواقعة في مناطق: ثعبات، صالة، الحوبان، وبير باشا. وشاهد الفريق أيضاً تكدس المواد الغذائية والاستهلاكية عند نقاط التفتيش جراء منع القائمين عليها إدخال مواد غذائية وطبية ومشتقات نفطية إلى المدينة، بعد تفتيش الداخلين إليها بشكل دقيق.[151]

واطلع الفريق أيضاً على وضع المستشفيات العاملة في المدينة. فإلى جانب الوضع الأمني المتدهور، فإن الحصار الذي كانت تفرضه في ذلك الحين جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح على المدينة، فاقم من تدهور الخدمات الطبية في المستشفيات بشكل حاد.

وإلى جانب تعرّض مبنى المستشفى الجمهوري التعليمي العام لأضرار كبيرة جراء القتال بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمقاومة الشعبية، وموقعه في منطقة تماس، فإن المستشفى «عاجز عن تأدية عمله بأكمل وجه بسبب انعدام الطاقة وشحة المحروقات (المشتقات النفطية) والأدوية والمياه،» كما أفاد مسؤول في المستشفى تحدث لفريق منظمة مواطنة.[152]

(148) مقابلة منظمة مواطنة مع عبد الله محمد حسن، تاريخ 10 أكتوبر 2015.
(149) مقابلة منظمة مواطنة مع طلال المقرمي، تاريخ 10 أكتوبر 2015.
(150) مقابلة منظمة مواطنة مع هارون مرشد، تاريخ 10 أكتوبر 2015.
(151) زيارة منظمة مواطنة إلى مدينة تعز خلال الفترة من 28 – 31 أكتوبر 2015.
(152) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد المسؤولين في المستشفى الجمهوري التعليمي العام، 31 أكتوبر 2015.

وأضاف المسؤول: «هناك حوالي 12500 لتر من مادة الديزل ما زالت محتجزة في مخازن شركة النفط اليمنية التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله وقوات صالح، ولم تصل إلى المستشفى. نستطيع الحصول على بعض الأدوية وبشكل محدود للغاية عبر تهريبها من قبل أشخاص، لكن الأهم هو توفر المحروقات، وبدونها لا نستطيع عمل شيء. المستشفى مهدد بالإغلاق بشكل كلي إذا لم تتوفر المحروقات.»[153]

كما أشار إلى أنه بسبب نفاذ المحاليل الخاصة بالغسيل الكلوي، أُغلق قسم الغسيل الكلوي مؤقتاً ليوم واحد في 7 أكتوبر 2015، وكان لا يزال القسم حينها مهدداً بالإغلاق إذا لم تتوفر المحاليل، بينما كانت الكمية المتوفرة من المحروقات تكفي لأقل من أسبوعين. ولم يستطع المستشفى إدخال أدوية الإسعاف وأدوية ومحاليل الغسيل الكلوي بسبب الحصار المفروض على المدينة، ولم يتمكن المستشفى أيضاً من الحصول على دعم إحدى المنظمات الدولية الطبية لذات السبب. وعند زيارة منظمة مواطنة للمستشفى، كان لا يمتلك سوى أسطوانتين اثنتين فقط من مادة الاكسجين.[154]

ويقول أحمد الدميني، وهو طبيب في هيئة مستشفى الثورة بتعز: «بسبب الحصار المفروض على المدينة، لا تصل إلى المستشفى المحروقات والأدوية والمستلزمات الطبية واسطوانات الأكسجين. كما أن جهاز فحص الدم العام لا يزال محتجزاً في أحد مداخل المدينة. وبعد وساطات، تم السماح لجهاز فصل الصفائح الدموية بالوصول إلى المستشفى يوم أمس (29 أكتوبر 2015)، بعد احتجازه قرابة الشهرين، وهناك كمية من المحروقات ما زالت محتجزة في مخازن شركة النفط اليمنية ولم تصل إلى المستشفى منذ أكثر من شهرين.»[155]

وأفاد الدميني بأنه كان هناك احتياج طارئ لإدخال 16 أسطوانة أكسجين إلى قسم الغسيل الكلوي في المستشفى، ولم يتم السماح بمرورها عبر نقطة التفتيش في «ثعبات»، من قبل مندوب جماعة أنصار الله. كما أن المستشفى يحصل على بعض الأدوية التي يتم تهريبها إلى داخل المدينة، ولكن أسعارها باهظة. وكانت جميع أقسام المستشفى، باستثناء قسم حمى الضنك والمركز الجراحي وقسم الكلية الصناعية، مغلقة بسبب الوضع المتردي الذي يشهده المستشفى. ومنذ 28 أكتوبر 2015، يقوم المستشفى بتحويل حالات الولادة التي يستقبلها، إلى المستشفى العسكري (حتى وقت إجراء المقابلة).[156]

ويقول مرتضى الهويش، مدير عام مستشفى الصفوة: «شركة النفط اليمنية لم تقم بصرف كميات المحروقات المخصصة للمستشفى، على الرغم من دفع المستحقات المالية منذ أكثر من شهر ونصف، ما يدفع المستشفى إلى شراء المحروقات من السوق السوداء بشكل يومي وبأسعار مرتفعة. لقد أغلق المستشفى سابقاً خلال شهري مايو ويوليو 2015 بسبب انعدام المشتقات النفطية، وفي حال استمرار هذا الوضع، فإن المستشفى سيبدأ بالإغلاق بصورة تدريجية.»[157]

وأضاف الهويش: «في حال انعدمت مادة الأكسجين، فسوف يتوقف قسم العناية المركزة وغرفة العمليات. يوجد حالياً في مخزن المستشفى 12 أسطوانة أكسجين، ونعمل بصورة متقشفة بسبب منع نقاط التفتيش مورّدي مادة الأكسجين من الدخول إلى المدينة من منطقتي الحوبان وبير باشا. ويعاني المستشفى من شحة المستلزمات الطبية لغرف العمليات والأدوية، وكذلك شحة وانعدام الماء المقطر والمحاليل المخبرية. كل ذلك بسبب الحصار الذي أدى إلى خنق كامل لحياة المستشفيات.»[158]

(153) السابق.
(154) السابق.
(155) مقابلة منظمة مواطنة مع أحمد الدميني، 30 أكتوبر 2015.
(156) السابق.
(157) مقابلة منظمة مواطنة مع مرتضى الهويش، تاريخ 31 أكتوبر 2015.
(158) السابق.

ويقول سهيل الذبحاني، المدير العام لمستشفى الروضة: «انعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها في السوق السوداء، إلى جانب انعدام مادة الأكسجين، من أبرز المعوقات التي تواجه المستشفى. في مساء يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2015، تم احتجاز شحنة أسطوانات الأكسجين الخاصة بالمستشفى في نقطة التفتيش بمنطقة بير باشا، من قبل مندوب جماعة الحوثي. وقد تم إشعار المنظمات الدولية المعنية بذلك، وإلى الآن (حتى وقت إجراء المقابلة) لم يتم الإفراج عن الشحنة.»[159]

وذكر الذبحاني أيضاً أن الأدوية والمحاليل المخبرية تنفذ بشكل كبير ويومي، وأنها في ذات الوقت، منعدمة في مدينة تعز.[160]

وفي يوم السبت 2 يناير 2016، كانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) تضيّق على عملية إدخال المواد الغذائية والاستهلاكية من منفذ الدّحِي الذي تسيطر عليه.

يقول عبدالجليل سيف (35 سنة)، الذي يملك محلاً لبيع الدجاج: «لا نستطيع أن نحمل معنا أي شيء بكميات كبيرة من منفذ الدحي، حتى الدجاج. كان مسموحاً بحمل دجاجة واحدة فقط، لكل فرد، فاضطررت إلى أن أسلك طريق طالوق. عند بداية منطقة طالوق نستخدم الحمير لأن الطريق جبلي ووعر، وبعد اجتيازنا لهذه المنطقة نستخدم سيارة لندخل المدينة.»[161]

وفي مقابلة مع تاجر يعمل في مدينة تعز، أشار إلى أنه في أواخر يناير 2016، وحتى يتمكن من إدخال بضائعه من منفذ الدحي، كان يضطر لجمع عدد من الشباب من داخل المدينة ليساعدوه في نقل البضائع، حيث كان يمنع دخول أكثر من كيس دقيق للفرد الواحد. وقد كان يضطر أحياناً للعبور من خلال طرق وعرة على ظهور الحمير، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل بنسبة 100% وأحياناً 50%.[162]

واستمرت ممارسات جماعة أنصار الله (الحوثيين) أيضاً خلال شهر فبراير 2016. يقول شاهد عيان: «عندما كنت أذهب إلى بير باشا لأشتري حاجيات، كان الحوثيون يتعرضون للناس ويقوموا بقطع الأكياس البلاستيكية التي يحملها العابرون. نادراً ما كانوا يسمحون للناس بالدخول دون اعتراض. لم أكن أذهب إلى هناك إلا عند الضرورة بسبب الإهانة والتوقيف والضرب الذي يتلقاه الناس. وفي صباح أحد الأيام عند الساعة 11:00 صباحاً، منع الحوثيون الدخول عبر المنفذ بشكل مزاجي، وحاولوا تفريق الداخلين إلى المدينة بإطلاق الرصاص ورمي الحجارة والضرب بالعصي. وقد أصيب شخص بسبب سقوط حجرة على ظهره وكان يحمل على كتفيه أسطوانة غاز.»[163]

ويضيف هيثم عبدالباري الطيب (26 سنة): «في أحد أيام فبراير الساعة 8:00 صباحاً، خرجت للتسوق من منطقة بير باشا بشكل طبيعي، وعند عودتي إلى منفذ الدحي قام الحوثيون باحتجازي ولم يسمحوا لي بالدخول. كانوا يقولون: 'عد من حيث أتيت'. كنت أحمل خضار ودجاج وأرز وسكر، وقاموا برمي الخضار والدجاج على الأرض والدوس عليها، وأخذوا أكياس السكر والأرز إلى مخازن تابعة لهم. لما رأيت ذلك حاولت الدخول بقوة ولم أبالي حتى بقتلي من شدة شعوري بالمهانة والذل، لكنهم قاموا بضربي بأعقاب أسلحتهم على ظهري."[164]

(159) مقابلة منظمة مواطنة مع سهيل الذبحاني، تاريخ 31 أكتوبر 2015.
(160) السابق.
(161) مقابلة منظمة مواطنة مع عبد الجليل سيف، تاريخ 4 مارس 2016.
(162) مقابلة منظمة مواطنة مع تاجر يعمل في مدينة تعز، تاريخ 3 مارس 2016.
(163) مقابلة منظمة مواطنة مع شاهد عيان، تاريخ 23 أبريل 2016.
(164) مقابلة منظمة مواطنة مع هيثم عبد الباري الطيب، تاريخ 23 أبريل 2016.

ويقول ردفان محمد الشميري (28 سنة): "في يوم الثلاثاء 8 مارس 2016، قمت بشراء مواد غذائية من سوق بير باشا كونها منعدمة في الأسواق بداخل مدينة تعز بسبب الحصار. وعند عودتي في حوالي الساعة 11:30 صباحاً إلى منفذ الدحي لدخول المدينة محملاً بالمواد الغذائية، قام مسلحو جماعة الحوثي وقوات صالح بمنعي بحجة أن من بداخل المدينة 'دواعش'. وعندما حاولت التفاهم مع القائمين على المنفذ على أن هذه المواد لاستخدامي المنزلي، قام أحد المسلحين بإطلاق النار في الهواء لاخافتي، والاعتداء علي بعصا خشبية وشتمي. مكثت في المنفذ حوالي ساعتين، وحاولت استعادة المواد الغذائية لإعادتها إلى المحل الذي اشتريتها منه في سوق بير باشا، لكن الحوثيون قاموا بمصادرتها، وقالوا لي بأن أرجع من حيث أتيت." [165]

وكانت الحمولة التي أراد الشميري إدخالها إلى المدينة عبارة عن مواد غذائية واستهلاكية منها ألبان وأرز ودقيق وسكر وزيت الطبخ وبهارات ومسحوق غسيل.[166]

(165) مقابلة منظمة مواطنة مع ردفان محمد الشميري، تاريخ 22 أغسطس 2016.

(166) السابق.

الفصل الثاني :

هجمات على منظمات إغاثية ونهب مخازن لمساعدات إنسانية

خلال النزاع المسلح الدائر في مدينة تعز، قامت المقاومة الشعبية بشن اعتداءات على منظمات إغاثية ونهب مستودعات تضم مساعدات إنسانية في فترات متفرقة من عامي 2015 و2016. وتسلّط منظمة مواطنة الضوء في هذا التقرير على أربع وقائع اعتداء على منظمات إغاثية ونهب مخازن مساعدات إنسانية.

الوقائع:

بين شهري أبريل ومايو 2015، قامت مجموعة مسلحة من كتائب أبو العباس التابعة للمقاومة الشعبية، بعد منتصف الليل، بالاستيلاء على سيارة تابعة لمنظمة إغاثية. وفي واقعة أخرى، جاءت مجموعة مسلحة في ذات المنطقة التي تسيطر عليها كتائب أبي العباس، وقامت بالاستيلاء على أدوات موجودة في مخازن المنظمة.[167]

وفي مساء 23 أغسطس 2015، تعرض مبنى تستخدمه منظمة إغاثية، لإطلاق نار مباشر واستهداف مباشر بالقذائف في منطقة ثعبات. لم يصب أحد من العاملين بأذى، واضطروا لمغادرة المبنى والابتعاد عن المنطقة. ثم تعرضت محتويات المبنى والمخازن للنهب. [168]

وعندما سيطرت المقاومة الشعبية على عدد من المناطق في مارس 2016، تعرضت مخازن مساعدات إنسانية للنهب. ففي يوم السبت 12 مارس 2016، في حوالي الساعة 10:00 صباحاً، تم نهب اثنين من مخازن المساعدات الإنسانية في منطقة بير باشا التابعة لمديرية المظفر، من قبل "كتائب أبي العباس" التابعة للمقاومة الشعبية.[169]

(167) مقابلة منظمة مواطنة مع عامل إغاثة، تاريخ 8 أغسطس 2016.
(168) مقابلة منظمة مواطنة مع عامل إغاثة، تاريخ 19 يوليو 2016.
(169) مقابلة منظمة مواطنة مع عامل إغاثة، تاريخ 12 أبريل 2016.

الفصل الثالث :

هجمات على مستشفيات ومراكز وطواقم الخدمة الطبية

الإطار القانوني:

يلزم القانون الدولي الإنساني أطراف الحرب من التأكد من أن موظفي الإغاثة الإنسانية (أفراد ووكالات) محميون من الاعتداء والمضايقة والترهيب والاعتقال التعسفي وغير ذلك. ويجب على أطراف النزاع أن تضمن أيضا منح عاملي الإغاثة الإنسانية المدنيين القدرة على التحرك بحرية وفقاً لواجباتهم.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني استهداف المدنيين والمنشآت المدنية. وفي هذا الصدد، فإن المستشفيات والمرافق الطبية تتمتع بحماية خاصة بحكم وظيفتها، ولأنها غالباً ما (يديرها) مدنيون. وعلى هذا النحو، فمن المحتمل أن يتواجد فيها مدنيون بأعداد كبيرة، وخصوصاً خلال النزاع. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو حيث يتم استخدام هذه المستشفيات والمرافق الطبية لأغراض عسكرية، مثل تخزين أسلحة.

أكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2016/2286) على أن الهجمات الموجهة عمدا ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافا عسكرية، وكذلك الهجمات الموجهة عمدا ضد كل حامل للشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف، طبقاً للقانون الدولي، من المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفرا د، تشكل جرائم حرب في حكم القانون الدولي.

وحث القرار الدول وجميع الأطراف في النزاعات المسلحة على وضع تدابير فعالة لمنع ومعالجة أعمال العنف والهجمات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الطبي والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصريا مهام طبية، وضد وسائل نقلهم ومعداتهم وكذلك ضد المستشفيات وسائر المرافق الطبية في النزاعات المسلحة.[170]

" لذلك، فالقانون الدولي الإنساني يحمي، على وجه الخصوص، الطواقم والمرافق والمركبات الطبية لأنها، على وجه التحديد، لا غنى عنها في أوقات الحرب. والامتناع عن توفير الحماية يضاعف الأثر الخطير على أنظمة الرعاية الصحية، وهو أثر يتجاوز حدود المنطقة ويشكل عبئاً على الأجيال القادمة.

إن الهجوم على مستشفى، وتهديد الأطباء، وإجبار الممرضات على إعطاء أولوية لعلاج المقاتلين، واختطاف سيارات الإسعاف، واستخدام المرضى كدروع بشرية، كل هذه الانتهاكات، لا تدخل في نطاق الأضرار غير المباشرة. ليست هذه حقائق محزنة يتعيّن علينا قبولها والاعتياد عليها، بل هي فظائع علينا مجابهتها وسلوك يجب وضع حد له.

إن الآثار المباشرة لهذه الانتهاكات على مرافق الرعاية الصحية وطواقمها ومركباتها مرعبة، بل إن الآثار غير المباشرة تذهب إلى مدى أبعد من ذلك."[171]

(170) القرار (2016/2286) الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في جلسته 7685 ، المعقودة في مايو 2016.

(171) من إحاطة السيد بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام مجلس الأمن الدولي ، 3 مايو 2016، نيويورك https://www.icrc.org/

الوقائع:

تضررت المستشفيات والمراكز والطواقم الطبية في مدينة تعز بشكل كبير، وأصبحت المستشفيات والمراكز الطبية في مرمى قصف أطراف النزاع البري المسلح، بالإضافة إلى هجمات التحالف العربي بقيادة السعودية. كما تعرضت بعض المستشفيات للنهب إلى جانب عمليات اقتحام من قبل أطراف النزاع البري المسلح.

وتضم مدينة تعز وضواحيها حوالي 26 مستشفى ومرفق صحي حكومي وخاص، بعضها تضرر بسبب النزاع البري المسلح بشكل مباشر، كسقوط القذائف عليها، أو تعرضها لإطلاق النار. وبعض هذه المستشفيات والمراكز الطبية أغلقت بشكل جزئي وتام، إما بسبب موقعها الجغرافي في خطوط التماس، أو تردي الوضع الأمني، أو عدم توفر الموارد التي تحتاجها هذه المستشفيات والمراكز للاستمرار في تقديم الخدمات الطبية. وكان عدد من هذه المستشفيات في خط التماس والمواجهات بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح من جهة، والمقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبدربه منصور هادي من جهة أخرى، كما هو حال مستشفى الجمهوري، مستشفى الثورة، مستشفى الدرن، ومستشفى الحمّد. كما أدى النزاع المسلح في مدينة تعز إلى عدم تمكن المستشفيات من العمل بالشكل المطلوب لعدم قدرة العاملين والأطباء من الوصول إلى المستشفيات، إلى جانب انعدام المشتقات النفطية في الأشهر الأولى من الحرب.

وكان سكان المدينة يخافون القيام بإسعاف الجرحى والمرضى إلى المستشفيات، خصوصاً المستشفيات الحكومية، كمستشفى الثورة والمستشفى الجمهوري، عدا للضرورة القصوى، وذلك بسبب تعرضهما للقصف بشكل متكرر، مما يعرض حياة العاملين والأطباء في هذه المستشفيات، وكذلك المرضى ومن يتلقون الخدمة الطبية ومرافقيهم، للخطر.

كما أن الخدمة الطبية في مدينة تعز قد عانت من تدهور كبير جراء الحصار الذي كان مفروضاً على المدينة من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. ولم تكن المستشفيات قادرة على الحصول على المستلزمات الطبية والأدوية والمشتقات النفطية ومادة الأوكسجين، وهي مستلزمات ضرورية لقدرة هذه المستشفيات على العمل بشكل مستمر.[172]

وبسبب عدد القتلى الكبير الذي تستقبله مستشفيات مدينة تعز نتيجة النزاع المسلح، تواجه المستشفيات مشكلة حفظ الجثث. ففي مستشفى الروضة على سبيل المثال، ذكر أحد العاملين فيه أن المستشفى اضطر لاستخدام ثلاجات خاصة بالآيسكريم لحفظ جثث القتلى، بسبب امتلاء ثلاجة الموتى بالمستشفى. وذات المشكلة واجهها المستشفى الجمهوري التعليمي العام، حيث ذكر أحد العاملين أن ثلاجة الموتى التابعة للمستشفى ممتلئة بالجثث، والكهرباء غير متوفرة.[173]

وإلى جانب ذلك، فإن مستشفيات مدينة تعز عادة ما تكون عرضة للاقتحام من قبل مسلحين تابعين للمقاومة الشعبية، كما هو الحال في مستشفى الثورة العام بتعز. ويكون هدف الاقتحامات إما تهديد أو اعتقال أفراد متواجدين في المستشفيات- وقد يكونوا من الأطباء أنفسهم- أو نهب ممتلكات خاصة بالمستشفيات.

في الزيارة الأولى لمنظمة مواطنة إلى تعز في مايو 2015، شاهد الفريق عربة مدرعة تابعة للحوثيين عند بوابة مستشفى اليمن الدولي، وشاهد الفريق أيضاً، مقاتلين يتبعون المقاومة الشعبية ومعهم أسلحة متوسطة حول مستشفى

ar/document/hcid-statement (تمت الزيارة في 15 أكتوبر 2016)

(172) راجع باب "الحصار ومنع وتضييق دخول المساعدات والمواد الغذائية والاستهلاكية والطبية "

(173) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد العاملين في مستشفى الروضة وأحد العاملين في المستشفى الجمهوري التعليمي العام بتعز، تاريخ 20 مايو 2015.

الروضة وعلى مداخله. كما صادف فريق منظمة مواطنة عند زيارته الثانية للمدينة في أكتوبر 2015، سيارة إسعاف مطلية باللون الأسود وعليها إسم (أنصار الشريعة) عند خروجها من مستشفى الثورة العام بتعز.[174]

وبسبب تكرار وقائع الاعتداءات على العاملين في المستشفى الجمهوري التعليمي العام، وإلى جانب عدم قدرته على توفير المستلزمات والاحتياجات الطبية للاستمرار في العمل، قرر المستشفى أن يغلق أبوابه.[175]

وحالياً فإن عدد المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والخاصة التي ما زالت تعمل في مدينة تعز وفي الضواحي القريبة منها، يصل إلى 11 على الأقل.

وعثرت منظمة مواطنة على بقايا أسلحة استخدمت في هجمات متعددة على مستشفى الثورة العام بتعز. وعند تحليل الصور من قبل خبراء أسلحة، تبين أن من الأسلحة المستخدمة في هذه الهجمات على المستشفى: قذائف هاون شديدة الانفجار، قذائف آر بي جي 7 – RPG، قذائف دبابات شديدة الانفجار، وقذائف مدفعية، ورصاص أسلحة خفيفة.[176]

ويسلط هذا التقرير الضوء على (31) واقعة تعرضت لها المستشفيات والمرافق والطواقم الطبية في مدينة تعز في سياق النزاع البري المسلح- من أبريل 2015 حتى مارس 2016؛ (30) واقعة قصف واعتداء على مستشفيات ومراكز وأطقم الخدمة الطبية ونهب ممتلكات تابعة لمستشفيات، وواقعة اختطاف واحدة لعاملين اثنين في المجال الطبي. أدت عدد من الهجمات على المستشفيات والطواقم الطبية إلى مقتل اثنين وجرح سبعة على الأقل من العاملين في الخدمة الطبية والمتواجدين من المرضى ومرافقيهم في المستشفيات التي تعرضت لهذه الهجمات.

في يوم الاثنين 20 أبريل 2015، في تمام الساعة 10 صباحاً، تعرض عاملون في هيئة مستشفى الثورة العام بتعز لإطلاق نار تسبب في مقتل المسعف عبد الحليم الأصبحي، وإصابة سائق سيارة الإسعاف جمال القدسي، أثناء قيامهما بإسعاف مصابين سقطوا في مواجهات مسلحة بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمقاومة الشعبية في منطقة المطار القديم بتعز.[177]

وفي يوم الأحد 26 أبريل 2015، في تمام الساعة 9:30 صباحا، استهدف قسم العناية المركزة بهيئة مستشفى الثورة العام، والذي يقع في الدور الرابع، بقذيفة تسببت في احتراق القسم وإتلاف الأجهزة الطبية فيه. وكان هناك مريضان اثنان في قسم العناية المركزة لحظة استهدافه، توفي أحدهما على الفور بسبب إصابته بشظايا من تلك القذيفة. كما أصيب اثنان من مساعدي الأطباء، ونقلا على الفور الى مستشفى اليمن الدولي- شرق المدينة لتلقي العلاج. وبعد هذا الاعتداء توقفت أقسام المستشفى عن العمل عدا قسم الطوارئ والغسيل الكلوي.[178]

وفي يوم الاثنين 27 أبريل 2015، حوالي الساعة 11:00 مساء، سقطت قذيفة في فناء هيئة مستشفى الثورة العام بتعز، ويُعتقد أن مصدر القذيفة من القصر الجمهوري، حيث تسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون).[179]

وفي يوم الجمعة 1 مايو 2015، حوالي الساعة 11:30 مساءً، تم قصف هيئة مستشفى الثورة العام أيضاً،

(174) زيارة منظمة مواطنة إلى مستشفى الثورة العام بتعز، 30 أكتوبر 2015.
(175) تلقت منظمة مواطنة نسخة من البيان الذي أصدره المستشفى في أغسطس 2016.
(176) تحتفظ منظمة مواطنة بصور لبقايا الأسلحة.
(177) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 5 يوليو 2015.
(178) السابق.
(179) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 6 يوليو 2015

بقذيفتين أصابت إحداهن قسم الاسعافات من الجهة الشرقية، والأخرى سقطت بجانب مركبة نقل خاصة بموظفي المستشفى. وقد تسببت شظايا القذيفة في تهشّم زجاجات المركبة، ووصلت بعض الشظايا إلى قسم الحسابات المالية. ويُعتقد أن مصدر القذيفتين منطقة حوض الأشراف، حيث كانت تتمركز جماعة أنصار الله (الحوثيون). [180]

وفي يوم الجمعة 15 مايو 2015، حوالي الساعة 5:30 مساء، استهدفت أيضاً هيئة مستشفى الثورة العام بأربع قذائف؛ سقطت الأولى في قسم الأسنان، ووصلت شظاياها إلى قسم الكلية الصناعية، محدثة أضراراً بأجهزة القسم والكهرباء، ما تسبب في تعطيل العمل بقسم الكلية ليوم كامل. وسقطت القذيفة الثانية في المختبر المركزي وتسببت في تدمير جزئي للقسم، كما سقطت الثالثة في قسم الأطراف الصناعية وأحدثت أضراراً بمحتوياته، بينما سقطت القذيفة الرابعة قرب حوش المستشفى من الجهة الشرقية المحاذية لجامع شولق، وأصابت أربعة من المدنيين المارة بإصابات طفيفة. [181]

وبين يومي الجمعة والسبت 15 و16 مايو 2015، قامت مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية بنهب سيارة الإسعاف الخاصة بالمستشفى الجمهوري التعليمي العام بتعز. [182]

وفي يوم الإثنين 18 مايو 2015، حوالي الساعة 9:15 مساء، سقطت قذيفة في حوش هيئة مستشفى الثورة العام، كما سقطت قذيفة مضاد للطيران على الجهة الخلفية للمستشفى. وكان مصدر القصف من القصر الجمهوري، الذي تتمركز فيه جماعة أنصار الله (الحوثيون). [183]

وفي يوم السبت 23 مايو 2015، حوالي الساعة 4:00 مساء، سقطت قذيفتان: الأولى أمام بوابة هيئة مستشفى الثورة العام والثانية خلف المستشفى. [184]

وفي يوم الأحد 24 مايو 2015، حوالي الساعة 7:00 صباحا، سقطت قذيفة على هيئة مستشفى الثورة العام، وتحديداً على قسم النساء الولادة (القديم)، الذي كان يستخدم كمخزن أدوية لقسم الغسيل الكلوي. تسببت القذيفة بتدمير سقف المخزن ونوافذه، وإتلاف الأدوية الخاصة بالغسيل الكلوي والمقدر قيمتها بأكثر من 35000 دولار. كما تسببت شظايا القذيفة في إتلاف شبكة المياه بالمبنى الخاص بالبعثة الصينية الألمانية، والذي يستخدم حالياً كقسم للحروق والطوارئ. ومن الأضرار التي خلفها سقوط القذيفة أيضاً، تهشيم نوافذ الدور الثاني والدور الثالث في مبنى الرقود قسم باطنية (نساء) وقسم عظام (نساء). ويُعتقد أن مصدر القذيفة من معسكر قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي)، الذي تتمركز فيه جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح، ويقع شمال شرق المستشفى. [185]

وفي يوم السبت 27 يونيو 2015، حوالي الساعة 9:30 صباحاً، استهدفت هيئة مستشفى الثورة العام بأربع قذائف، توزعت بين سكن الأطباء وقسم الإسعاف وأمام ثلاجة الموتى ومبنى الحروق. عند وقوع هذا الاعتداء، كان هناك أفراد مسلحون يتبعون المقاومة الشعبية يتمركزون بالقرب من مبنى المستشفى. ويُعتقد أيضاً، أن مصدر القذائف من معسكر قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي)، الذي تتمركز فيه جماعة أنصار الله وقوات صالح. [186]

(180) السابق.
(181) مقابلة منظمة مواطنة مع عبد الباسط الحاج ونشوان الحسامي، تاريخ 6 يوليو 2015.
(182) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد العاملين في المستشفى الجمهوري التعليمي العام بتعز، تاريخ 20 مايو 2015.
(183) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 6 يوليو 2015.
(184) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 18 مايو 2015.
(185) مقابلة منظمة مواطنة مع أحمد الدميني، عبدالباسط الحاج، ونشوان الحسامي، تاريخ 24 مايو 2015.
(186) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 29 يونيو 2015.

وفي يوم السبت 4 يوليو 2015، حوالي الساعة 10:30 صباحاً، قامت مجموعة مسلحة ترتدي زي شعبي ومدعومة من أفراد من القوات الموالية للرئيس السابق صالح، باقتحام مبنى مستشفى البريهي الواقع في مديرية المظفر، بقوة السلاح وكسر أقفال بوابته الخارجية، بعد ان تم إغلاقه بسبب قصف تعرض له من قبل. وبعد اقتحام المستشفى، تم تحويله الى ثكنة عسكرية . وتسبب الاقتحام في خلق حالة من الرعب لدى السكان المجاورين للمستشفى بسبب الإطلاق الكثيف للأعيرة النارية، ومحاصرة المنطقة بعدد من الاطقم العسكرية.[187] وقد استأنف المستشفى عمله لاحقاً بشكل جزئي.

وفي يوم السبت 4 يوليو 2015، حوالي الساعة 4:00 مساءً، قامت مجموعة مسلحة تتبع المقاومة الشعبية باقتحام هيئة مستشفى الثورة العام ونهب سيارة تابعة للبعثة الصينية الألمانية. وبحسب إفادة أحد العاملين في المستشفى، اتجهت المجموعة المسلحة المكونة من أربعة أفراد إلى الجراج الذي تتواجد فيه سيارة تويوتا (هيلوكس) تابعة للبعثة الصينية الألمانية، وقامت بإطلاق أربع رصاصات على باب وزجاج السيارة وفتح باب السيارة وإخراجها من الجراج. ثم حضر ثلاثة آخرون ومعهم مهندس سيارات، وبعد حوالي ربع ساعة تم تشغيل السيارة بعد صُنع مفتاح جديد للسيارة من قبل المهندس، وذهبوا. وقد سببت هذه الواقعة حالة رعب لدى الأطباء والمرضين القاطنين مع أسرهم في سكن الأطباء بالمستشفى.[188]

وفي يوم الخميس 6 أغسطس 2015، حوالي الساعة 11:00 مساء، سقطت قذيفة على قسم الحسابات المالية بمبنى هيئة مستشفى الثورة العام. أطلقت القذيفة من قبل قوات الحرس الجمهوري وجماعة أنصار الله (الحوثيين) لأن المبنى يقع ضمن المناطق التي تسيطر عليها المقاومة الشعبية، بحسب ما ذكره نشوان الحسامي.[189]

وتحدث لمنظمة مواطنة سعيد علي حسن العماري (70 سنة) وهو أحد الجرحى في واقعة سقوط قذيفة على مستشفى الجمهوري التعليمي العام. قال العماري: "في يوم الجمعة 14 أغسطس 2015، في الساعة 5:30 مساء، كنت في قسم الإسعاف متجهاً إلى قسم الأشعة السينية، وبينما كنت أمشي في حوش المستشفى، سقطت قذيفة بالقرب مني وأصابتني إصابة بالغة، وكذلك أحمد القحمي (44 سنة). وبعد ساعة قام بعض الزملاء في المستشفى بإسعافي إلى مستشفى الروضة لعدم وجود سيارة إسعاف من ناحية، ومن ناحية أخرى لكثافة القصف وتساقط القذائف على حي المستشفى الجمهوري بشكل عام، من اتجاه القصر الجمهوري. بسبب تعرضي لهذه الإصابة بترت أرجلي، وفي ذات اليوم، سقطت قذيفة على منزلي أيضاً، وتضرر بشكل كبير."[190]

وفي يوم الأحد 16 أغسطس 2015، حوالي الساعة 9:30 مساء، سقطت قذيفتان على مبنى الطوارئ بهيئة مستشفى الثورة العام وتسببت في إصابة أحد الموظفين.[191]

وفي يوم الاثنين 17 أغسطس 2015 حوالي الساعة 7:20 مساء، سقطت قذيفة على هيئة مستشفى الثورة العام أمام مبنى مركز الغسيل الكلوي، وأدت إلى إصابة فضل محمد قاسم (15 سنة) وفاطمة أحمد هاشم (35 سنة) بشظايا.[192]

(187) مقابلة منظمة مواطنة مع توفيق الشعبي، تاريخ 7 يوليو 2015.
(188) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 7 يوليو 2015.
(189) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 16 أغسطس 2015.
(190) مقابلة منظمة مواطنة مع سعيد العماري، تاريخ 31 أغسطس 2015.
(191) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 17 أغسطس 2015.
(192) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 18 أغسطس 2015.

وفي يوم الثلاثاء 18 أغسطس 2015، حوالي الساعة 01:50 صباحاً، سقطت قذيفتان لمضاد طيران على حوش هيئة مستشفى الثورة العام، بالقرب من مركز الغسيل الكلوي، ما تسبب في إصابة مرافق لأحد مرضى الفشل الكلوي ويُدعى سعيد سعيد فرحان الشرعبي (35سنة)، بشظية في يده اليسرى. وفي ذات اليوم، عند حوالي الساعة 7:00 مساء، سقطت قذيفتان لمضاد طيران من تبة السلال المقابلة للقصر الجمهوري، والتي تتمركز فيها جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات صالح، على قسم رقود الباطنية (رجال) بهيئة مستشفى الثورة العام. وقد أدى ذلك إلى إحداث خراب ودمار كبيرين بالمستلزمات والتجهيزات الطبية، وتهشم زجاج نوافذ القسم بالكامل، وخلق حالة من الفزع والخوف لدى الطاقم الطبي الذي يسكن ويعمل بالمستشفى.[193]

وفي يوم الأربعاء 19 أغسطس 2015، في الساعة 4:30 مساء، سقطت قذيفتان على هيئة المستشفى الجمهوري التعليمي العام. وتحدث لمنظمة مواطنة أحد العاملين في المستشفى، قائلاً: "كنت في مكتبي، وفجأة سمعت صوت انفجار قوي ولم أخرج لمشاهدة موقع الانفجار خوفاً من سقوط قذيفة أخرى. وبالفعل، بعد عدة دقائق، سقطت قذيفة أخرى بداخل المستشفى، وأرعب صوت انفجارها من كانوا في المستشفى. وبعد عشر دقائق، خرجت لأرى المكان ووجدت شظايا ولم يصب أحد بأذى."[194]

وفي صباح يوم الأحد 23 أغسطس 2015، سقطت ثلاث قذائف على قسم الإسعاف بمستشفى اليمن الدولي، الذي يعد من أكبر مستشفيات مدينة. ويقع مستشفى اليمن الدولي في منطقة الحوبان لتي تقع تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين).

يقول إداري في المستشفى: "تعرض المستشفى للقصف بعد ما كانت إدارة المستشفى تحاول إقناع الحوثيين بعدم التمركز بالقرب من محيط المستشفى، وتحديداً في فندق سوفتيل المجاور للمستشفى، وعدم المرور بالعربات والمصفحات بجوار بوابة المستشفى، وشنّ هجمات على الطرف الآخر. دمر القصف أجزاء من المبنى الخارجي، وسبب هلعاً وخوفاً لدى المرضى. لم نكن نتوقع أن نتعرض للقصف. وبعد حوالي نصف ساعة من وقت القصف، حضرت أطقم تابعة للحوثيين وتمركزت بجوار المستشفى."[195]

وعلى إثر تعرض المستشفى للقصف وبسبب موقعه غير الآمن، قررت إدارة المستشفى إغلاقه في أواخر أغسطس 2015. وبحسب المقابلات التي أجرتها "مواطنة"، فإن جماعة أنصار الله (الحوثيين) قامت باحتلال فندق سوفتيل يوم الثلاثاء 19 اغسطس 2015، وكانت يتم القصف من ذلك الموقع باستخدام دبابة، الأمر الذي يثير فزع وخوف المرضى والطاقم الطبي في المستشفى.

وتعرض مستشفى الروضة، الذي يقع في منطقة تحت سيطرة المقاومة الشعبية، لعدة وقائع استهداف بقذائف ومقذوفات مضاد الطيران. يقول يحيى أحمد عبدالغني القباطي (38 سنة)، مدير إداري في مستشفى الروضة: "في يوم الاثنين 28 ديسمبر 2015، حوالي الساعة 7:00 صباحاً، تعرض المستشفى لقذيفة أصابت خزانات مادة الديزل في سطح المبنى وتسببت في تسرب الديزل. لم توقع القذيفة أية إصابات، وكانت الجهة التي أطلقت منها القذيفة هي الجهة الشرقية للمبنى، حيث تتمركز مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي. كنت متواجداً وقت سقوط القذيفة لأني أسكن بداخل المستشفى، وشعرت وقتها بالخوف. آثار القذيفة ما زالت واضحة على جدار المبنى، وتم إصلاح الخزانات مؤخراً. ثم تعرض المستشفى لمقذوفات مضاد طيران، حيث سقطت على الدور الخامس من المبنى يوم السبت 2 يناير

(193) مقابلة منظمة مواطنة مع نشوان الحسامي، تاريخ 19 أغسطس 2015.
(194) مقابلة منظمة مواطنة مع أحد العاملين في مستشفى الجمهوري التعليمي العام، تاريخ 1 سبتمبر 2015.
(195) مقابلة منظمة مواطنة مع إداري في مستشفى اليمن الدولي، تاريخ 23 أغسطس 2015.

2016، حوالي الساعة 9:00 مساءً، وأدت الى تحطم زجاجات النوافذ ولم توقع أية إصابات.»[196]

وعدّد القباطي أربع هجمات أخرى تعرض لها مستشفى الروضة دون وقوع إصابات، خلال الفترة من أغسطس 2015 ويناير 2016.[197]

وفي يوم السبت 16 يناير 2016، لحقت بمستوصف الحافظ، الذي يقع في منطقة المسبح بمديرية المظفر، أضرار جراء سقوط قذيفتين على مقربة منه. يقول إبراهيم سعيد ناجي (50 سنة)، مالك المستوصف وأحد الأطباء فيه: «سقطت قذيفة وكنت حينها في منزلي الواقع خلف المستوصف بمسافه غير بعيدة، ومن قرب صوت انفجار القذيفة، عرفت بأنها قريبة من المستوصف. بعدها بحوالي سبع دقائق، سقطت قذيفة أخرى، واتصل بي أحد سكان الحي وأخبرني بأن حارس المستوصف قد أصيب بشظايا، وأن المستوصف قد لحقت به أضرار. خرجت على الفور لأتفقد ما جرى، ولاحظت انفجار قذيفة أمام بوابة المستوصف بمسافة متر ونصف المتر تقريباً، والأخرى على بعد ثلاثة أو أربعة أمتار من مكان سقوط القذيفة الأولى. وكما علمت من بعض أهالي الحي، فإن مصدر القذائف كان من اتجاه الحوبان، حيث يتمركز الحوثيين، ويبدو أن المستهدف كان موقعاً تابعاً للمقاومة الشعبية بالقرب من الحي. دخلت لأتفقد المستوصف وجدت جميع زجاجات النوافذ قد تهشمت، وخزانات المياه مثقوبة بفعل الشظايا. كما اخترقت الشظايا جدران بعض غرف المستوصف.»[198]

أحمد عبدالله منصور (45 سنة)، مدير عام المركز الوطني لمختبرات الصحة العامة، والذي يقع ضمن هيئة مستشفى الثورة العام بتعز، أشار إلى تعرض المركز لما لا يقل عن خمس هجمات خلال الفترة من سبتمبر 2015 وديسمبر 2015، وتسببت بأضرار كبيرة في المعامل والمعدات.[199]

وكانت هناك دبابة متمركزة خلف المركز، تابعة للمقاومة الشعبية، تطلق القذائف باتجاه منطقة "الحرّير"، حيث يتمركز مسلحو جماعة أنصار الله (الحوثيون) بمسافة تقدر بين اثنين إلى ثلاثة كيلومترات. وعند الرد من تلك المنطقة على مصدر إطلاق النار القريب من المركز، تتساقط القذائف على المركز من اتجاه واحد.

يقول أحد العاملين في المركز: "عندما كانت الدبابة تطلق القذائف ونحن في المركز وقت الظهيرة، كنت أشعر برعب وكأننا نواجه الموت"[200]

وبحسب الافادات التي جمعتها منظمة مواطنة، فإن استهداف المركز قد توقف بعد تغيير موقع الدبابة.

وفي يوم الأحد 20 مارس 2016، أقدم مسلحون تابعون للمقاومة الشعبية باقتحام هيئة مستشفى الثورة العام، واختطاف موظفين اثنين يعملان فيه.

تقول اسمهان علي محمد (30 سنة)، وهي طبيبة بالمختبر التابع للمستشفى وشاهدة عيان: "عند الساعة 11:00 صباحاً، قام مسلحان اثنان ملثمان ويرتديان لحافات سوداء على رأسيهما، باقتحام المبنى والوصول إلى مكتب مدير الهيئة. وبطريقة مستفزة، قاموا بأخذ زملائي الاثنين: وليد محمد الحميري (30 سنة) مدير مكتب مدير الهيئة وأحمد مقبل (35 سنة) طبيب ورئيس قسم التخدير. ثم بدأوا بالسؤال عن عبد الباسط سلام مدير الهيئة وعن

(196) مقابلة منظمة مواطنة مع يحيى أحمد القباطي، تاريخ 11 فبراير 2016.
(197) السابق.
(198) مقابلة منظمة مواطنة مع إبراهيم سعيد ناجي، تاريخ 25 فبراير 2016.
(199) مقابلة منظمة مواطنة مع أحمد عبد الله منصور، تاريخ 16 فبراير 2016.
(200) مقابلة منظمة مواطنة مع فوزي احمد نعمان، تاريخ 16 فبراير 2016.

نشوان الرباصي مدير قسم الطوارئ، وراحوا يبحثون عنهما في أقسام المستشفى ولم يجدوهما. بعد أن خرج المسلحان ومعهما زميلي، تبعتهم محتجة على ما تعرض له زملائي، فإذا بهما يقولان 'سنأخذهما إلى السائلة[201]'. قالوا لي : إذا لم تصمتي فأنت كافرة وسنأخذك معهما . وتضيف أسمهان ، ثم أخذوهما على متن سيارة مطلية باللون الأسود، وكان على متنها أيضاً، أربعة أو خمسة مسلحين ملثمين. لقد تسببوا بحالة من الرعب والهلع لدى طاقم العمل في الهيئة والمرضى."[202]

ويقول وليد محمد الحميري: "تم اعتقالي واعتقال أحمد مقبل من قبل المجموعة المسلحة وإيصالنا إلى قسم الأحوال الشخصية لمدة ساعة، وتم الإفراج عنا بعد اتصالات رسمية من قبل بعض الناشطين. قبل وأثناء وبعد الاعتقال، تلقينا تهديدات عديدة بالتصفية الجسدية."[203]

وقد تلقت منظمة مواطنة وثيقة من مستشفى الثورة العام بتعز، تتضمن الانتهاكات التي تعرض لها، حيث تشير الوثيقة إلى هجمات مختلفة تعرض لها المستشفى، وتوزعت ما بين سقوط قذائف وإطلاق نار. كما تشير الوثيقة إلى الاتجاهات التي تأتي منها القذائف.[204]

كما تلقت منظمة مواطنة وثيقتين تتضمنان الانتهاكات التي تعرض لها المستشفى الجمهوري التعليمي العام بتعز، وتوزعت ما بين سقوط قذائف وإطلاق نار.[205]

(201) مكان معروف ترمى به الجثث بعد إعدام أصحابها بحسب قول شاهدة العيان.
(202) مقابلة منظمة مواطنة مع اسمهان علي محمد، تاريخ 20 أبريل 2016.
(203) مقابلة منظمة مواطنة مع وليد محمد الحميري، تاريخ 21 أبريل 2016.
(204) تحتفظ منظمة مواطنة بصورة من الوثيقة التي تحوي قائمة الهجمات على مستشفى الثورة العام بتعز.
(205) تحتفظ منظمة مواطنة بصورة من الوثيقة التي تحوي قائمة الهجمات على المستشفى الجمهوري التعليمي العام بتعز.

الباب الرابع

احتلال المدارس واستخدامها لأغراض مسلحة

الإطار القانوني:

بالإضافة إلى متطلب التمييز بين الأهداف العسكرية والمنشآت المدنية في سير العمليات العدائية في القانون الدولي الإنساني، فإن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2225/ 2015) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، يدعو أطراف النزاع إلى احترام الطابع المدني للمدارس. وتشمل هذه الدعوة ليس فقط الكف عن استهداف المدارس، ولكن أيضاً، الكف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. ويعرب القرار أيضاً عن قلقه العميق من أن الاستخدام العسكري للمدارس، قد يجعلها هدفاً عسكرياً مشروعاً.

منذ بدء النزاع المسلح في مدينة تعز في أبريل 2015، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) والمقاومة الشعبية، باحتلال أغلب المدارس (الحكومية والخاصة على حد سواء) الواقعة بالقرب من مناطق المواجهات المسلحة، أو الواقعة على خط التماس، سواء داخل أو حول مدينة تعز. وقد تنوع استخدام المدارس من قبل طرفي النزاع المسلح، حيث استخدمت المدارس كمقرات، وثكنات، ومطابخ للتموين.

وقد سيطرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على المدارس التي تقع في المناطق الشرقية حول مدينة تعز، بينما سيطرت المقاومة الشعبية على المدارس التي تقع في المناطق الجنوبية والشمالية والغربية.

وفي أغسطس 2015، وبعد سيطرتها على وسط المدينة، احتلت المقاومة الشعبية مدارس في المدينة. ومؤخراً أخلت المقاومة الشعبية عدد من المدارس التي تقع في وسط المدينة، لتجهيزها استعداداً للعام الدراسي الجديد 2016/2017. وقد استخدمت عدد من المدارس في مدينة تعز لإيواء الأسر النازحة من بعض مناطق النزاع.

وبسبب احتلال المدارس واستخدامها لأغراض قتالية وعسكرية، إلى جانب تعريض المدارس والمدنيين للخطر، فقد تأثرت العملية التعليمية في محافظة تعز عموماً بشكل سلبي، ما أدى لتوقف الدراسة خلال العام 2015. وفي نهاية العام ، تشكلت مبادرات محلية من قبل العاملين والمدرسين، إلى جانب متطوعين محليين، بغرض استئناف الدراسة، مستخدمين المساجد، والعمارات السكنية الخالية أو التي لا تزال قيد الإنشاء، لتدارك ما فات من العام الدراسي الماضي.

خلال الفترة من يوليو 2015 حتى يوليو 2016، وثقت منظمة مواطنة ما لا يقل عن 24 مدرسة تعرضت للاحتلال والاستخدام العسكري، أو تعرضت لأضرار بقذائف خلال فترة النزاع البري المسلح في مدينة تعز. حيث وثقت منظمة مواطنة احتلال جماعة أنصار الله (الحوثيين) لما لا يقل عن سبع مدارس، واحتلال المقاومة الشعبية لما لا يقل عن سبع مدارس أخرى.

كما وثقت منظمة مواطنة تناوب طرفي النزاع في احتلال ما لا يقل عن سبع مدارس (حالياً تحتلها المقاومة الشعبية)،

وهذا ما يجعل العدد الإجمالي للمدارس التي تحتلها المقاومة الشعبية في الوقت الراهن (14) مدرسة. ويتم احتلال المدارس بحسب التقدم الذي يُحرز عسكرياً خلال فترات زمنية مختلفة. وتضررت ثلاث مدارس على الأقل بسبب الهجمات التي شنّت خلال فترة الحرب.

الوقائع:

تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح على مدرستي عمار بن ياسر وعلي سيف الطيار في مديرية صالة.[206] كما أن مجمع هائل للبنات يستخدم موقعاً لكتائب أبي العباس التابعة للمقاومة الشعبية. وتتواجد أيضاً ثكنات عسكرية تابعة للمقاومة الشعبية في عدد من المدارس، منها مدرسة سبأ الجديدة للبنين وثانوية تعز الكبرى، التي تستخدم كمعتقل من قبل المقاومة الشعبية. كما يحتل معسكر اللواء 35 مدرع، الموالي للرئيس عبد ربه منصور هادي، مدرسة 13 يونيو في منطقة النشمة، ويتم استخدامها كمقر للمعسكر ومعتقل.[207]

وعند زيارتها لمدينة تعز، تحققت منظمة مواطنة من استخدام المقاومة الشعبية لمدرسة باكثير في مدينة تعز كمعتقل للأسرى الحوثيين.[208]

كما أُغلقت مدرسة دار القرآن الأهلية الأساسية الثانوية، التي تقع في حي المصلّى بمديرية المظفر، في 29 مايو 2015، من قبل المقاومة الشعبية. واستُخدمت المدرسة كمركز إيواء لمقاتلي المقاومة الشعبية حتى 24 سبتمبر 2015، ومن ثم تم اخلاءها واستؤنفت الدراسة فيها.[209]

واحتلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مدرسة الريادة الأهلية وقامت بإغلاقها، في 19 يونيو 2015. ولاحقاً تعرضت المدرسة لقصف جوي من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية.[210]

كما احتلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) مدرسة عقبة بن نافع الأساسية الثانوية في حي ثعبات بمديرية صالة، وذلك في 4 يوليو 2015، وتم تحويلها إلى مركز إيواء لمقاتلي الجماعة ومخزن أسلحة. وفي 9 يناير 2016، أخلت الجماعة المدرسة بسبب تقدم المقاومة الشعبية، ولم تستأنف الدراسة فيها، كونها تقع على خط تماس واشتباكات مسلحة بين الطرفين.[211]

وتحتل كتائب حسم، التابعة للمقاومة الشعبية، ثانوية الشعب للبنين، التي تقع في منطقة حوض الأشراف بمديرية القاهرة، منذ 28 يوليو 2015. وتستخدم الكتائب المدرسة كمركز إيواء لمقاتليها وموقع تدريب عسكري.[212]

وكانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) احتلت مدرسة الحياة الأساسية الثانوية في منطقة المطار القديم بمديرية

(206) مقابلات منظمة مواطنة مع سكان محليين خلال يوليو 2015 وأغسطس 2016.
(207) السابق.
(208) زيارة منظمة مواطنة لمدرسة باكثير في مدينة تعز، تاريخ 31 أكتوبر 2015.
(209) مقابلات منظمة مواطنة مع سكان محليين، تاريخ 30 يوليو 2016.
(210) مقابلة منظمة مواطنة مع سكان محليين، تاريخ 21 يوليو 2016.
(211) مقابلة منظمة مواطنة مع سكان محليين، تاريخ 30 يوليو 2016.
(212) السابق.

المظفر، في 28 مارس 2015. ولاحقاً استولت عليها المقاومة الشعبية بعد تراجع جماعة أنصار الله من تلك المنطقة في 13 مارس 2016، واستخدمتها كمركز إيواء لمقاتليها، ولاحقاً كمعتقل.[213]

وقد تعرضت مدرسة 26 سبتمبر الأساسية الثانوية، الواقعة في منطقة صينة بمديرية المظفر، للاحتلال من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) في 28 أبريل 2015، وتم تحويل المدرسة إلى ثكنة عسكرية للجماعة. ولاحقاً، في 19 أبريل 2016، استولت عليها المقاومة الشعبية.[214]

وخلال شهري فبراير ومارس 2016، تعرضت المدرسة العراقية اليمنية الأهلية، الواقعة في حي الضربة بمديرية المظفر، لهجمتين على الأقل بالقذائف. وعند التحقيق في إحداهما، تبين لمنظمة مواطنة أن قيادي في المقاومة الشعبية مع مسلحين آخرين، أتوا إلى موقع المدرسة على متن عربتين عسكريتين، وقاموا بتخزين أسلحة في المدرسة في الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم. وعند احتجاج الأهالي على استخدام المدرسة لهذا الغرض، أخرجت الأسلحة المخزنة في المدرسة عصر ذلك اليوم، قبل سقوط القذائف عليها بوقت وجيز.[215]

(213) السابق.

(214) مقابلة منظمة مواطنة مع سكان محليين، تاريخ 29 يوليو 2016.

(215) مقابلة منظمة مواطنة مع سكان محليين، تاريخ 19 أكتوبر 2016.

الباب الخامس

تجنيد واستخدام الأطفال

الإطار القانوني:

يحظر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة والقوات المسلحة بموجب القانون الإنساني العرفي، وبروتوكولات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومؤخراً في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وبموجب اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والبروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية حقوق الطفل، فإنه يجب عدم تجنيد الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وتشير بروتوكولات جنيف في حالة التجنيد لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و18، فإن الأولوية تجب أن تكون للأكبر سناً.

الوقائع:

قامت جماعة أنصار الله (الحوثيون) والمقاومة الشعبية خلال فترة النزاع المسلح في تعز، بتجنيد الأطفال واستخدامهم بطرق مختلفة، منها الحراسة، وتفتيش السيارات في نقاط التفتيش، إلى جانب استخدامهم في العمليات القتالية المباشرة، سواء بداخل مدينة تعز أو على حدود المحافظة. ويتعرض الأطفال المجندون من كل طرف للاعتقال والأسر من قبل الطرف الآخر في العمليات القتالية.

وخلال الفترة من أبريل 2015 وحتى مارس 2016، وثقت منظمة مواطنة على الأقل (27) حالة تجنيد واستخدام للأطفال من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، كما وثقت على الأقل (28) حالة تجنيد واستخدام للأطفال قامت بها المقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي. وتتراوح أعمار الأطفال المجندين بين 12 – 17 سنة تقريباً.

وأصبح تجنيد الأطفال في مستويات متزايدة، خصوصاً بعد التدخل العسكري الذي قام به التحالف العربي بقيادة السعودية في 26 مارس 2015. فقد وثقت الأمم المتحدة 762 حالة تجنيد لأطفال (جميعهم بنين)، وغالبية حالات التجنيد تمت من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) بنسبة 72 % - 69 حالة في تعز.[216]

(216) موقع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال ونزع السلاح https://childrenandarmedconflict.un.org/countries-caac/yemen/ (تمت الزيارة في 2 نوفمبر 2016).

شكر وتنويه

تتوجه منظمة مواطنة لحقوق الإنسان بالشكر إلى من أدلوا بشهاداتهم ممن تمت مقابلتهم من ضحايا ناجين، وأهالي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. كما تتوجه بالشكر إلى الاستشاريين الذين ساهموا بتقديم المعلومات أثناء فترة إعداد هذا التقرير والمراجعة. لولاهم جميعاً لما رأى هذا التقرير النور.

فصول من جحيم

انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع البري المسلح في تعز

من بين أبرز المدن اليمنية التي امتد إليها ومزقها النزاع العنيف، جسدت مدينة تعز وبعض من أريافها تجلياً واضحاً لأشد صور الحرب قتامة ومأساوية، وتكثيفاً واسعاً لأكثر انتهاكاتها جسامة، كالقتل بوسائل عدة والدمار والحصار. وطالت هذه الانتهاكات المدنيين وقوضت حياتهم طيلة فترة النزاع المسلح الذي شهدته المدينة.

في تعز وجد آلاف المدنيين أنفسهم عالقين وسط النزاع وعُرضة لضروب مختلفة من الانتهاكات. أبرزها تمثلت بالقتل والتشويه، الاعتداء على طواقم ومراكز الخدمة الطبية، استهداف المدارس واحتلالها واستخدامها لأغراض عسكرية، استخدام وتجنيد الأطفال، الحصار الخانق في فترات متقطعة من قبل جماعة أنصار الله/ قوات صالح على المدينة ومنع وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية. وكذلك ما قامت به المقاومة الشعبية من اعتداءات على منظمات إغاثية ومستودعات مساعدات إنسانية، وما نفذته من إعدامات ميدانية.

في تقريرها "فصول من جحيم"، توثق منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، عدداً من الوقائع التي سقط فيها مئات المدنيين قتلى وجرحى وتضرر الآلاف منهم في النزاع البري المسلح، إلى جانب وقائع خروقات للقانون الدولي الإنساني من قبل طرفي النزاع خلال الفترة من إبريل 2015 وحتى مارس 2016.

يحتوي التقرير على (177) واقعة انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الإنساني العرفي تحققت منها منظمة مواطنة. كما جمع فريق المنظمة شهادات متعلقة بالحصار وتضييق دخول المواد الغذائية والاستهلاكية والطبية والمساعدات الإنسانية.

فيما يتعلق بالهجمات العشوائية ووقائع إطلاق الرصاص ومقذوفات مضاط الطيران يسلط هذا التقرير "فصول من جحيم" الضوء على (32) هجمة عشوائية، و(22) واقعة إطلاق رصاص حي ومقذوفات مضادة للطيران. قُتل في هذه الهجمات والوقائع ما لا يقل عن (103) مدني بينهم (50) طفلاً، و(14) امرأة، وجرح (229) مدني بينهم (98) طفلاً، و(16) امرأة خلال الفترة من أبريل 2015 إلى مارس 2016.

ويشمل هذا التقرير (9) وقائع إعدامات ميدانية و(4) وقائع اعتداء على منظمات إغاثية ونهب مخازن لمساعدات إنسانية، إلى جانب (31) واقعة قصف واعتداء على مستشفيات ومراكز وأطقم الخدمة الطبية ونهب ممتلكات تابعة لمستشفيات، واختطاف لعاملين في المجال الطبي، ووقائع أخرى لاستهداف واحتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، وحالات تجنيد واستخدام الأطفال.

منظمة مواطنة لحقوق الإنسان

منظمة مواطنة لحقوق الإنسان هي منظمة يمنية مستقلة معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ، تعمل من خلال تحقيقات وأبحاث ميدانية للوصول إلى روايات دقيقة وموضوعية حول الوقائع التي تقع في إطار ولايتها من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان وكشفها ومساندة وإنصاف ضحاياها ومساءلة القائمين بها وخلق ضمانات فعلية تمنع تكرارها في التشريعات والسياسات .

منظمة مواطنة
لحقوق الإنسان

اليمن – صنعاء
تلفون : 755 210 1 967+
فاكس : (113) ext.755 210 1 967+
بريد إلكتروني : info@mwatana.org